

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf de M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences de économique



جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

العنوان

الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000-2012 دراسة تحليلية وصفية باستخدام طرق التحليل العاملي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالب:

-بوعزيز عمر

-دهيمي مروة

تاريخ المناقشة:

لجنة المناقشة:

جامعة المسيلة

رئيسا

د. رابح بلعباس

جامعة المسيلة

مشرفا ومقررا

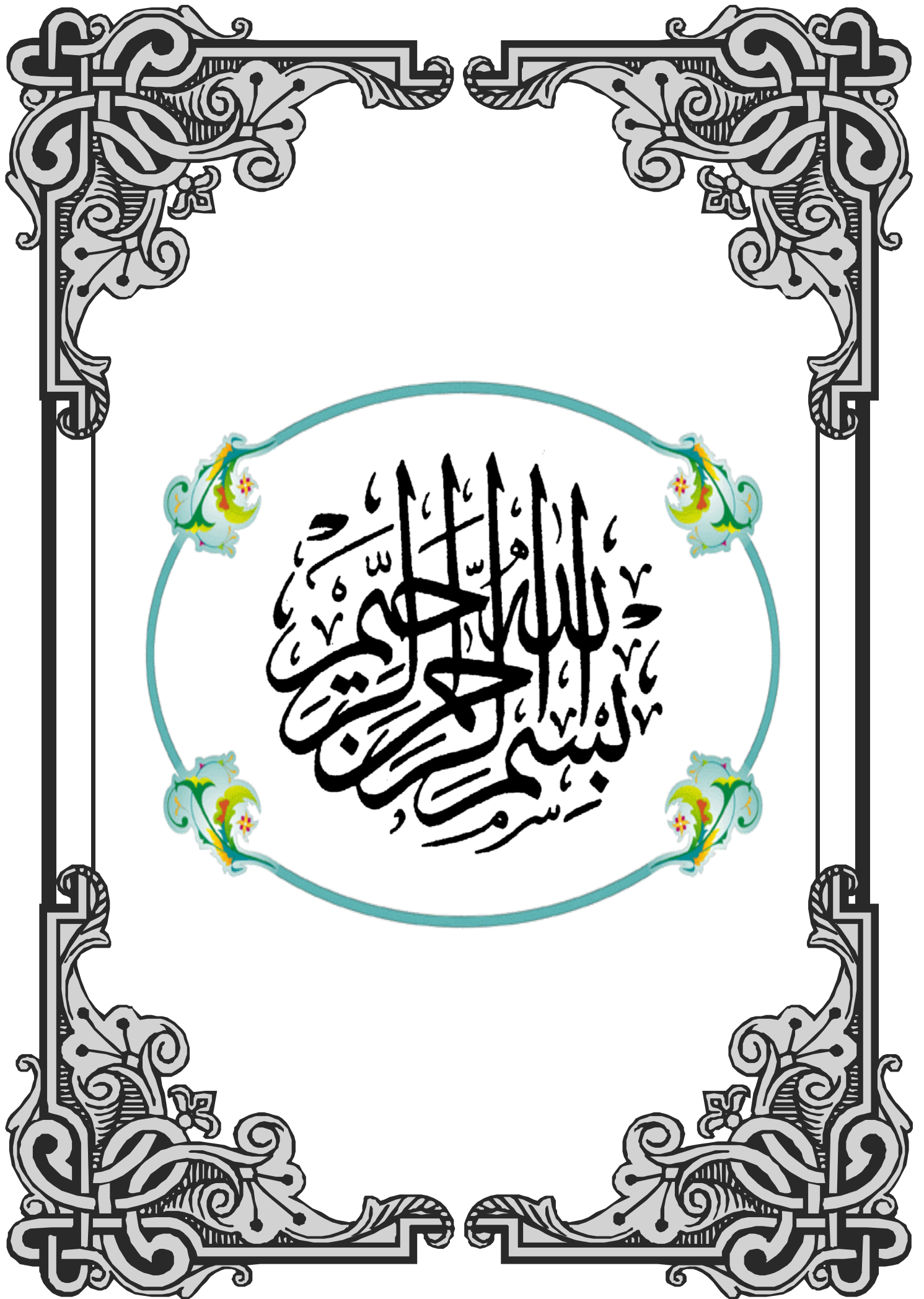
أ. عمر بوعزيز

جامعة المسيلة

ممتحنا

أ. زهير عماري

السنة الجامعية: 2014/2015



كلمة شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله عز و جل على ما أنعمه علينا
أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ الفاضل
"بوعزيز عمر"

أشكره على كل المجهودات المبذولة و على النواحي القيمة التي
قدمها لي لإتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا البحث سواء
من قريب أو من بعيد.

كما لا أنسى أن أشكر جميع أساتذة أطوار مشواري الدراسي
من الابتدائي إلى الجامعي.

الإهداء

تحية أقدامها تنام أول أمنياتي وفوق رأسها أجمل محطات القبول

أمي و هل بعد أمي تنطق جمل؟

الذي بدونه لما وصلت إلى ما وصلت إليه أبي العزيز

أخويا الغاليين نور الدين و علاء الدين و عمي بلقاسم

أخواتي:

نبيلة و أولادها وليد، أيمن و تميم

حياة و ابنها قصي

فلة و ابنتها كنوز حنين

سميحة و أحلام

الصغيرة المدللة تيماء

إلى كل حديقاتي اللواتي وسعن قلمي و لم تسعن صفحاتي

إلى جميع أساتذة أطوار مشواري الدراسي

إلى كل هؤلاء أهدى هذا العمل المتواضع

دميمي مروة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....	الصفحة
إهداء.....	
كلمة شكر و عرفان.....	
فهرس المحتويات.....	
قائمة الجداول و الأشكال.....	
المقدمة العامة.....	أ-هـ
الفصل الأول: الإنفاق العام و الجوانب الفنية المتعلقة به.	
تمهيد.....	07
المبحث الأول: مفهوم النفقة العامة وتقسيماتها	
وأسبابها.....	08
المطلب 01: مفهوم النفقة العامة.....	08
المطلب 02: تقسيمات النفقة العامة.....	10
المطلب 03: أسباب النفقة العامة.....	13
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات	
العامة.....	16
المطلب 01: آثار النفقات العامة في الإنتاج القومي.....	16
المطلب 02: آثار النفقات العامة في الاستهلاك القومي.....	22
المطلب 03: آثار النفقات العامة في الاقتصاد القومي.....	24
المطلب 04 : آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القوم.....	27

المبحث الثالث: ظاهرة ازدياد النفقات العامة.....	30
المطلب 01: الأسباب الحقيقية للنفقات العامة.....	30
المطلب 02: الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة.....	38
خاتمة الفصل.....	42

الفصل الثاني: مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد.....	44
------------	----

المبحث 01: التنمية الاقتصادية

وإستراتيجياتها.....	45
---------------------	----

المطلب 01: مفهوم التنمية الاقتصادية.....	45
--	----

المطلب 02: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية.....	47
--	----

المطلب 03: النظرية الاقتصادية السائدة ومفهومها للنمو الاقتصادي.....	53
---	----

المبحث الثاني: سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر (الإصلاح الاقتصادي الجديد ما بعد عام 1989):.....	57
---	----

المطلب 01: تخطيط التنمية الاقتصادية.....	57
--	----

المطلب 02: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر.....	62
---	----

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري من خلال برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2012).....	69
--	----

المطلب 01: برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي خلال الفترة (2000-2004).....	69
--	----

فهرس المحتويات

المطلب 02: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) للفترة 2005-2009:.....	78
المطلب 03:المخطط الخماسي الثاني 2010/2014.....	85
خاتمة الفصل.....	89
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية	
تمهيد.....	91
المبحث الأول: مفهوم التحليل العاملي, مجالات استخدامه و طرقه.....	92
المطلب 01:مفهوم التحليل العاملي.....	92
المطلب 02: مجالات تطبيق التحليل العاملي و أنواعه.....	96
المطلب 03: طرق التحليل العاملي و تصنيفاتها.....	99
المبحث الثاني: تقديم طرق التحليل إلى المركبات الأساسية.....	105
المطلب 01:تقديم الطريقة و توفير سحابة النقاط.....	105
المطلب 02: خطوات إجراء طريقة التحليل.....	109
المبحث الثالث:التحليل بطريقة المركبات الأساسية.....	111
المطلب 01: التعريف بمتغيرات الدراسة.....	111
المطلب 2:تحليل نتائج تطبيق طريقة ACP.....	113
خلاصة الفصل.....	120
الخاتمة العامة.....	

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

أولاً: قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004:	70
02	تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (مليار دينار جزائري):	71
03	حصة كل من قطاع المحروقات، الصناعة و الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2004):	72
04	تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000_2004:	73
05	تطورات معدل نمو الإنفاق الحكومي و نسبة كل من الإنفاق الجاري و الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2007:	74
06	الإنفاق الحكومي الجاري (مليار دينار جزائري)	75
07	الإنفاق الحكومي الاستثماري (مليون دينار جزائري)	76
08	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005/2009:	80
09	مضمون البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب	82
10	مضمون البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:	82
11	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2005_2009):	83
12	تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي و هيكلته في الجزائر خلال الفترة 2005-2009:	84

قائمة الجداول و الأشكال

86	(: مضمون المخطط الخماسي 2010-2014 بالنسبة للقطاعات الإنتاجية	13
87	مضمون المخطط الخماسي 2010-2014 بالنسبة للقطاعات غير الإنتاجية	14
104	أساليب التحليل العاملي:	15
113	المتوسطات و الانحرافات المعيارية.	16
114	يمثل مصفوفة الارتباط	17
115	جدول اختبار حجم العينة	18
116	مصفوفة حجم العينة	19
117	التباين الكلي المفسر	20
119	القيم الأولية للاشتراكيات وفق طريقة المركبات الأساسية:	21

ثانيا: قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	إسقاط النقاط على المحور	106
02	خطوات التحليل العاملي	110
03	منحنى القيم الذاتية	118

مقدمة عامة

تبنّت الجزائر انطلاقاً من عام 2000 سياسة إنفاق توسعية تمثلت في العديد من برامج التنمية منها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) و البرنامجين التكميليين لدعم النمو 2005-2009 و الثاني (2010-2014) بالإضافة إلى البرامج الخاصة "برنامج الهضاب العليا" و "برنامج الجنوب"، كل هذه البرامج شكلت عوامل مهمة في إحداث نمو اقتصادي مما أتاح ذلك زيادة معتبرة في التكفل بالمطالب الاجتماعية للسكان لاسيما الطبقات ذات الدخل المنخفض و كذا السكان الذين يواجهون صعوبات مالية.

لا شك في أن النمو خلال هذه الفترة مرض تماماً غير أنه يظل هشاً لأنه مرتبط بقدر كبير بالمحروقات التي نصيبها 45% من الإنتاج الداخلي الخام (pib) و 97% من الصادرات و ما يقارب 65% من المداخل الجبائية.

و قد كان لهذه البرامج نتيجة في تحسن الوضعية المالية للدولة الجزائرية بفعل الارتفاع المتواصل الذي شهدته أسعار المحروقات، حيث سجلت مصالح المالية العامة فوائض في ميزانياتها خلال تلك الفترة، كما ساهمت هذه البرامج في زيادة الإنفاق العام على مختلف القطاعات.

* الإشكالية:

مما سبق يمكننا صياغة معالم الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الإنفاق العام في تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000/2012؟ و هل يؤدي تطبيق طريقة التحليل العامل في هذه الدراسة إلى معرفة الإجابة على هذا التساؤل؟.

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية ك التالي:

_ ما مفهوم النفقة العامة؟ و ما هي تقسيماتها و ما أهم أسبابها؟

_ ما آثار الإنفاق العام على مختلف مجالات حياة السكان؟

_ هل استطاعت برامج الإنعاش و دعم النمو تحسين أداء الاقتصاد الجزائري؟

_ ما هي طرق التحليل العاملي؟ ما مدى استجابة طريقة التحليل العاملي أثناء تطبيقها على الإنفاق العام؟.

* الفرضيات:

لتسهيل الإجابة على هذه التساؤلات المطروحة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

_ النفقة العامة مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة لإشباع الحاجات العامة.

_ الإنفاق العام يهيئ الظروف اللازمة لزيادة الإنتاج الوطني.

_ تختلف سياسات الإنفاق العام على قطاعات الاقتصاد الوطني باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية و الأهداف المتبناة في كل مرحلة .

_ مساهمة برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي في تطور و ازدهار الاقتصاد الجزائري.

_ طريقة التحليل بالمركبات الأساسية مهمة لدراسة العلاقة الارتباطية للإنفاق بين مختلف القطاعات.

* أهمية البحث:

_ أهمية النفقات العامة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية التي ترجع إلى اتساع نطاق حدود الدولة في مجالات التدخل.

_ المكانة التي تشغلها النفقات العامة في الهيكل الاقتصادي الجزائري مقارنة بالاقتصاد الخاص.

_ دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام باستخدام أساليب التحليل الكمي كمحاولة في معالجة مواضيع المالية العامة.

* أهداف البحث:

_ محاولة التمكن من استخدام الأدوات الكمية في التحليل .

_ محاولة معرفة شكل انتشار عينة الدراسة (السنوات) ومتغيرات العينة (القطاعات) في مجموعات جزئية تعكس مدى تجانس السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة.

* أسباب اختيار الموضوع:

_ الوقوف على مدى قيام الدولة و حرصها على ازدهار و تطور الاقتصاد الوطني عن طريق حرصها على إشباع الحاجات العامة.

_ توفر الأساليب و الأدوات الكفيلة لمعالجة الموضوع.

_ الرغبة في التحكم بأساليب التحليل الاقتصادي الكمي.

* مجال و حدود البحث:

يتمثل مجال الدراسة في تحليل البيانات المتعلقة بالإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000- 2012).

* منهج الدراسة:

يتمثل منهج الدراسة المستخدم في المنهج التحليلي الوصفي.

* خطة البحث:

الفصل الأول: وفيه سنتطرق إلى الإنفاق العام والجوانب الفنية المتعلقة به، من خلال إعطاء تعريف للنفقة العامة و تقسيماتها، و ذكر الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، و التطرق إلى ظاهرة ازدياد النفقات العامة.

الفصل الثاني: نتطرق فيه إلى مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال ذكر الاستراتيجيات و السياسات التي اتبعتها لتحقيق التنمية في المبحثين الأول و الثاني، أما في المبحث الثالث فسنعرض فيها لاقتصاد الجزائري من خلال برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: سنوجز فيه تحليل لسياسات الإنفاق العام في الجزائر باستخدام إحدى طرق التحليل العاملي وهي طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية.

* دراسات سابقة:

1_ كماسي محمد الأمين، دراسة و تحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1970 و 2000 باستخدام طرق التحليل العاملي، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2000: من خلال دراسته توصل إلى أن:

_تطور دور النفقات العامة مع تطور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

_نموذج التنمية المنتهج غداة الاستقلال مكن البلاد من بناء نسيج صناعي ضخم.

_تلعب طرق التحليل العاملي دورا حيويا في تحليل البيانات ، لأنها تؤدي إلى الكشف عن العلاقات التشابكية بين المتغيرات.

2_ يودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2009/2001)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم _الجزائر_، 2010/2009، من خلال دراسته نوجز بعضا من النتائج المهمة التي توصل إليها:

_تطور دور الدولة في الإنفاق يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
_تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص أو بين السلع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية.

_يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية و هياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي.

3_ شعبان قصابي، نمذجة قياسية على الإنفاق الحكومي في الجزائر و التنبؤ به خلال الفترة 1990-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص التقنيات الكمية للتسيير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2012-2013. توصل في نهاية دراسته إلى النتائج التالية:
_يعتبر الإنفاق الحكومي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

_تتجلى أهمية الإنفاق الحكومي كونه أداة هامة لإعادة توزيع الدخل من خلال التحويلات الحكومية و الإعانات الاجتماعية.

الفصل الأول:

الإنفاق العام والجوانب الفنية المتعلقة به

تمهيد: يعبر الإنفاق العام عن التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر الإنفاق العمومي عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

وتشمل النفقات العمومية جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل.¹

وللتعرف على نشاط الدولة يجب دراسة ما تقوم به من إنفاق عام في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، ولا يتسنى ذلك إلا ببيان مفهوم وطبيعة النفقة العامة وتقسيماتها العلمية و العملية وأسبابها فالتعريف بالنفقة العامة وتوضيح أركانها يعتبر أمرا ضروريا لتمييزها عما قد يختلط بها من نفقات تقوم بها الدولة ولكنها لا تدخل في إعداد النفقات العامة، كما أن بيان تقسيمات النفقة العامة سهل من عملية التعرف على آثار الإنفاق العام في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية. وسنتطرق إلى بيان أسباب النفقة العامة الظاهرية والحقيقية، ويكون بيان ذلك في هذا الفصل على النحو التالي:

- مفهوم النفقة العامة.

- تقسيمات النفقة العامة.

- أسباب النفقة العامة .

- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

- ظاهرة ازدياد النفقات العامة.²

¹ عبد المجيد قدي، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 2003، ص 179.
² كماسي محمد الأمين، دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 و 2000، باستخدام طرق التحليل العاملي، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2001.

المبحث الأول: مفهوم النفقة العامة وتقسيماتها وأسبابها:

سنتناول في هذا المبحث مفهوم النفقة العامة و تقسيماتها في المطلب الأول و الثاني، أما في المطلب الثالث فسنوجز بعض أسبابها الحقيقية و الظاهرية.

المطلب 01: مفهوم النفقة العامة:

تعرف النفقة العامة تزايداً بصورة دائمة في مختلف الأزمنة وفي جميع الدول ، وهي ظاهرة حاول الكثير تحليلها ومعرفة أسبابها.¹

كما تعرف النفقة العامة على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها، بقصد إشباع حاجة عامة".

فإذا أمعنا النظر في هذا التعريف يمكننا استخلاص عناصر النفقة العامة والمتمثلة فيما يلي :

1_ الصفة النقدية للنفقة العامة : فالدولة في سبيل القيام بنشاطها المالي تلجأ إلى إنفاق مبالغ نقدية لإشباع الحاجات العامة ، فقديماً استخدمت الدولة أساليب غير نقدية للحصول على السلع اللازمة لإشباع تلك الحاجات للاستيلاء الإجمالي أو أن تمنح مزايا عينية (السكن المجاني، الأوسمة والألقاب...الخ) مقابل أداء خدمات.

ومع التطور الاقتصادي و الاجتماعي في شتى مناحي حياة المجتمع، وهيمنة طابع الاقتصاد النقدي على المبادلات و التعاملات الاقتصادية ، أصبح الإنفاق العام يتم في الغالب بشكل نقدي وذلك لجملة من الأسباب نذكر منها :

- تطور استخدام النقود كوسيلة للتبادل و الحصول على السلع والخدمات.

- أدت عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية و سياسية إلى جعل الإنفاق النقدي أحسن الوسائل لقيام الدولة بدورها في إشباع الحاجات العامة.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص186.

- انتشار روح الديمقراطية وتطبيق مبدأ المساواة بغرض التخلي عن الأساليب غير النقدية في الإنفاق العام.

-أدى التجاء الدولة إلى الإنفاق العيني إلى زيادة النفقات العامة، وبالتالي الأعباء إلا أنه وباستخدام النقد أمكن توزيع هذه الأعباء توزيعا عادلا.

-استخدام النقد في الإنفاق العام سهل بشكل كبير صور الرقابة المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن استخدامها وفق الضوابط والقواعد المحققة للمصالح العامة في المجتمع ، فالإنفاق العيني يخل بمبدأ المساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة ،وفي تحمل الأعباء والتكاليف العامة.

2-**صدور النفقة عن هيئة عامة:** تعتبر من النفقات العامة تلك الصادرة عن الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها.

3-**تحقيق المنفعة العامة:**فلكي تكون النفقة عامة يجب أن يكون الهدف منها تحقيق النفع العام لجميع أفراد المجتمع ،وهذا انطلاقا من مبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة والانتفاع من النفقات العامة ، لذا لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك الموجهة لتحقيق نفع خاص ،حتى وإن صدرت عن هيئة عامة ،وتشير إلى أنه يصعب في كثير من الأحيان تحديد الحاجات العامة تحديدا موضوعيا ،والأمر يترك للسلطات العامة في تقرير النفقات العامة ويخضع هذا التقرير إلى الرقابة من الهيئات التشريعية و القضائية.

- من خلال كل ما سبق يمكن القول أن النفقة العامة هي كل مبلغ نقدي يخرج من

خزانة الدولة أو إحدى هيئاتها سدادا لحاجة عامة.¹

¹كماسي محمد الأمين،دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 و2000،باستخدام طرق التحليل العملي،مرجع سابق،ص3_8.

المطلب 02: تقسيمات النفقة العامة:

سنحاول في هذا البند تقسيم النفقات العامة وفقا لمعايير اقتصادية ، وغير اقتصادية، على اعتبار أنها الأشمل والاهم . ثم نتطرق لبعض التقسيمات الوضعية للنفقة العامة :

أولا: تقسيمات مستندة إلى معايير اقتصادية :

1-تقسيمات النفقة العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي:

تقسم النفقة العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي إلى نفقات فعلية (حقيقية) ونفقات تحويلية (ناقلة)¹ .

أ_ **النفقات الفعلية:** هي استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية في المجتمع على شكل إنفاق عام لغرض الحصول على السلع والخدمات، مما يساهم في زيادة الدخل الوطني .² ومثال ذلك رواتب وأجور موظفي و عمال الدولة، الإنفاق على السلع المادية والخدمات للقيام بخدمات الصحة و التعليم والدفاع بالإضافة إلى نفقات المشاريع الاستثمارية .

وقد أطلق عليها اسم النفقات المنشئة للخدمات، كون أن الدولة تنتظر من وراء إنفاقها الحصول على خدمات ومنافع مباشرة لا غنى عنها للجهاز الحكومي.³

ب_ **النفقات التحويلية** فهي تلك النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي ،و التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة.⁴

2-تقسيم النفقة العامة وفقا لطبيعة العملية التي أثارت وجودها:

هذا التقسيم يتداخل مع التقسيمات الأنف ذكرها. ووفقا لطبيعة العملية الاقتصادية يمكن التفرقة بين:⁵

¹ أول من نادى بهذا هو الانجليزي بيجو.

² يحدث ذلك من خلال الأثر المضاعف للاستثمار، فزيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى رفع طاقة الإنتاج القومي للاقتصاد وبالتالي زيادة الدخل.

³ أحمد عادل حشيش، أساسيات المالية العامة ، دار المعرفة، عمان ، 1992، ص66.

⁴ خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر، الطبعة 3، عمان الأردن، 2007، ص106.

⁵ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص68.

أ- الإنفاق على عملية متعلقة بتكوين رأس المال: وهي تلك التي تهدف الدولة من خلالها إلى خلق رؤوس أموال جديدة، وزيادة الناتج الوطني كسواء السلع والخدمات لأغراض استثمارية و دفع أجور و مرتبات العمال و الموظفين التابعين للدولة .

ب- الإنفاق المتعلق بعمليات ناقلة: ويتعلق الأمر بالإعانات الممنوحة للأفراد و المساهمات في التأمين الاجتماعي، ودفع فوائد الديون بالإضافة إلى التعويض عن أضرار الحرب.

ج- الإنفاق المتعلق بعمليات مالية بحتة: مثل القروض التي تمنحها الدولة للأفراد و الهيئات الخاصة أو العامة.

3-تقسيم الإنفاق العام وفقا لعلاقته باقتصاد السوق:

هذا التقسيم يفترض وجود اقتصاد رأسمالي يقوم أساسا على النشاط الفردي ويعمل تلقائيا، وتقوم فيه الدولة بدور أساسي من الناحية الاقتصادية، فمن وجهة النظر هذه يفرق بين: أ- إنفاق لا علاقة له باقتصاد السوق ، لكنه ضروري لوجود الدولة وحفظ كيانه لنفقات الدفاع عن حدودها الإقليمية.

ب- إنفاق يمثل شرط وجود اقتصاد السوق، ويمثل جزءا من نفقة الإنتاج كنفقات تحقيق العدالة والمتعلقة بالخدمات الإدارية للمشروع الخاص.

ج- إنفاق يكمل اقتصاد السوق ، و يهدف إلى إشباع حاجات لا يقوم النشاط الفردي بإشباعها ، ولكن الدولة تتولى إشباعها لما لها من أهمية اجتماعية خاصة (الإنفاق على خدمات التعليم والصحة).

ثانيا :تقسيمات النفقة العامة وفقا لمعايير غير اقتصادية:

من التقسيمات المعروفة في هذا المجال:

1- تلك المعتمدة على مدى تكرارها الدوري في الميزانية:

وفق هذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية، فالعادية هي نفقات تتكرر بشكل دوري خلال فترة زمنية معينة هي السنة في الغالب ،دون أن يعني ذلك ثبات المقدار أو التكرار بالحجم ذاته وتشمل رواتب الموظفين التابعين للإدارات العمومية ،النفقات الإدارية اللازمة لسير الإدارات العامة ،والإنفاق على الأمن والدفاع . أما النفقات الغير عادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية بل قد تحدث عدة مرات في نفس السنة .ومن بين هذه النفقات تلك المتعلقة بالاستثمارات الضخمة،كنفقات مكافحة البطالة ، نفقات الحرب،والنفقات الموجهة لدرء خطر داهم متوقع .

2_تقسيم النفقات العامة وفقا للوظائف الأساسية للدولة:

من بين الوظائف التي يحصيها هذا التقسيم ما يلي :

أ_ الوظيفة الاجتماعية: وهي وظيفة القيام بخدمات عامة تحقيقا لأغراض اجتماعية (الإعانات الممنوحة للأفراد محدودي الدخل).

ب_ الوظيفة الاقتصادية: وهي وظيفة القيام بخدمات عامة تحقيقا لهدف اقتصادي(مثل تزويد الاقتصاد بخدمات أساسية كالنقل و الكهرباء وشبكات توزيع مياه الشرب).

ج_ الوظيفة الإدارية: وتتعلق بسير المرافق العامة(الأمن الداخلي، تنمية العلاقات مع الخارج).

د_وظيفة الدفاع الوطني: وهي وظيفة حماية الحدود الإقليمية من أي عدوان خارجي ،تحقيقا للاستقرار السياسي و الاجتماعي.

هـ_الوظيفة الثقافية:المرتبطة بتطوير التعليم و الثقافة و البحث العلمي في المجتمع.

و_خدمة الدين العام:وتتمثل في دفع أقساط الدين العام وفوائده.

3_تقسيم النفقة العامة من حيث السلطة القائمة بها(النفقات القومية والمحلية):

يعتمد تقسيم النفقات العامة هنا على سريانها ومدى شمول الإنفاق لأفراد المجتمع كافة(نفقات قومية)،أو اقتصاره على سكان إقليم معين داخل الدولة (نفقات محلية) وللتمييز بين النوعين هناك ثلاث معايير يمكن الاعتماد عليها هي:

أ_معيار من يستفيد من النفقة:فتعتبر النفقة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة (الأمن،الدفاع...) ومحلية إذا كانت موجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة(نفقات إيصال الكهرباء و الغاز... الخ).

ب_ تكون النفقة مركزية إذا تحمل الشعب عبأها عن طريق الموازنة العامة للدولة ،وتكون محلية إذا تحمل عبأها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية.

ج_معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة: فالنفقة تكون مركزية إذا وردت في الموازنة العامة،وتكون محلية إذا وردت في ميزانية الإقليم.¹

المطلب 03:أسباب النفقة العامة:

تعرف النفقات العامة ،كما مر بنا سابقا،تزايداً بصورة دائمة في مختلف الأزمنة وفي جميع الدول ،وهي ظاهرة حاول الكثير تحليلها ومعرفة أسبابها.

نميز بين نوعين من أسباب النفقات العامة :

1_الأسباب الظاهرية: وتكمن هذه الأسباب في:

أ_تدهور قيمة النقد:إذ ينتج عن تدهور قيمة النقد ارتفاع في الأسعار ،ويؤدي ذلك إلى زيادة في حجم النفقات العامة الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية للخدمات التي تقدم للأفراد.

ب_تغير أساليب إعداد الموازنة: يعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الاسمي للنفقات .فلقد كانت الموازنات تعد في السابق على أساس تخصيص

¹كماسي محمد الأمين،دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 و2000،باستخدام طرق التحليل العاملي،مرجع سابق،ص11-15.

الإيرادات العامة بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، أما اليوم فتعد الميزانية على مبدأ الشمول، فكل النفقات العمومية التي تقوم الدولة بصرفها تظهر في الميزانية العمومية.

كما أن اللجوء إلى تعدد الميزانية (ملحقة، خاصة...) يؤدي إلى حدوث تداخل بينها، وبالتالي يؤدي إلى إحداث ما يعرف بظاهرة التكرار في حساب النفقات العامة بالميزانية. وهذا ما يجعل من مقارنة الإنفاق العام في السنوات السابقة بسنة حالية عرفت تغيرا في أسلوب إعداد الموازنة يؤدي إلى إمكانية حدوث زيادة ظاهرية.

ج-زيادة عدد السكان: إذ أن الزيادة في النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرة عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد. أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعتبر حقيقية.

2_ الأسباب الحقيقية: وتفسر بمجموعة من العناصر:

أ_ الأسباب الاقتصادية : وهي نتاج تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشروعات العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية، خاصة في فترات الكساد، فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات. فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، لأن الدولة في هذه الحالة تكون قادرة على مواجهة زيادة الإنفاق بما تحصل عليه من موارد نتيجة مزاولتها للنشاط، أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها بالاقتراض (داخليا أو خارجيا).

ب_ الأسباب السياسية : وتتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في الحياة السياسية مثل زيادة ديمقراطية الحكم، جعل محاربة الفساد السياسي قضية محورية، زيادة إشراك الأفراد في شؤون السلطة من خلال التوسع في اللامركزية، زيادة التزام الدولة تجاه القضايا الدولية (منازعات، أوبئة وكوارث...)، زيادة الاهتمام بالانضمام للمنظمات الإقليمية و

الدولية.ومثل هذه المعطيات تؤدي إلى زيادة الاهتمام الحكومي بشؤون الأفراد سعياً لإرضائهم وتنفيذا لمتطلبات هذه الأوضاع.

ج_ الأسباب الاجتماعية:وهي نتيجة عدة عوامل من بينها زيادة تركز السكان في العواصم والمدن الكبرى مما ينتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية ،صحة ،تعليم،هياكل ثقافية.كما أن ارتفاع المستوى الثقافي أدى إلى ارتفاع درجة المطالبة الاجتماعية(عن طريق النقابات ،الجمعيات....).وهذا ما أدى إلى زيادة تدخل الدولة ومنه زيادة النفقات العمومية.

د_ الأسباب الإدارية :ويتعلق الأمر بإعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري (رفع عدد الولايات مثلاً) مما ينجر عنه زيادة في الهياكل الإدارية والموظفين،فضلاً عن التسبب الإداري الذي يؤدي بدوره إلى الإسراف في الوظائف ،الأمر الذي يترتب عنه زيادة في حجم النفقات العامة. كما أن اندماج بعض الدول (مثلاً الألمانية أو اليمينية) ينجر عنه زيادة في الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الذي كان سائداً في كل دولة على حدة.¹

¹ عبد المجيد قدي،مرجع سابق،ص186-187-188-190.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة أهمها طبيعة هذه النفقات والقصد الذي تهدف إلى تحقيقه ، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي السائد، فسوف تكون دراستنا للآثار الاقتصادية على الشكل التالي:

المطلب 01: آثار النفقات العامة في الإنتاج القومي.

المطلب 02: آثار النفقات العامة في الاستهلاك القومي.

المطلب 03: آثار النفقات العامة في الاقتصاد القومي.

المطلب 04: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي.

المطلب 01: آثار النفقات العامة في الإنتاج القومي:

تحدث النفقات العامة آثارا اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطب الفعلي وذلك على الشكل التالي:

1_ اثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والادخار:

مما لا شك فيه أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل ، وتأخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو الشكل العيني.

فالنفقات العامة النقدية ، كإعانات النقدية العائلية والمعاشات قد تزيد من كفاءة الأفراد ولكن آثار مثل هذه الإعانات النقدية ، لا تظهر على الأفراد الذين يتسلمونها مباشرة ، بقدر ما تظهر آثارها بالنسبة إلى أولادهم في المستقبل أما النفقات العامة العينية ، خدمات صحية أو تعليمية أو إسكان ، فإنها قد تزيد من كفاءة الأفراد الذين يتلقونها بقدر يفوق ما يحققه الحجم نفسه من النفقات النقدية ، ذلك أن النفقات العامة قد تتفق على أغراض أقل نفعا للفرد ، من الخدمات المجانية التي تقدمها له الدولة ، إضافة إلى ذلك فإن التنظيم

الجماعي لبعض الخدمات كالتعليم والصحة، يعتبر في بعض الأحيان أكثر تحقيقاً للكفاءة الاقتصادية من غيره من التنظيمات الأخرى.¹

كذلك فإن النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية، الدفاع الخارجي و الأمن الداخلي والقضاء تعتبر ضرورية للإنتاج فهذه المرافق تهئ الظروف التي يصعب بدونها القيام بالإنتاج، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي. وكذلك تزيد النفقات العامة، وهي تؤدي إلى توزيع دخول على الأفراد كالخدمات الصحية و التعليمية، التي توفر جزء من دخول الأفراد النقدية، وهذا ما يزيد إمكانات الأفراد على الادخار، وتزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة، التي تعمل في ميدان الاستثمار، مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة.... الخ، وكذلك المبالغ التي تقرضها الدولة للمشروعات الإنتاجية الخاصة والإعانات المقدمة لها.

نخلص من ذلك إلى أن ما تنفقه الدولة على الوظائف التقليدية، الأمن الداخلي و القضاء وعلى الوظائف الجديدة والتعليم والصحة والعجز والبطالة والشيخوخة... الخ، يؤثر على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار وبالتالي يؤثر على الإنتاج القومي.

2_ أثر النفقات العامة في رغبة الأفراد في العمل والادخار والاستثمار:

إذا كانت النفقات العامة تزيد من قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، فإن هناك بعض صور النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الرغبة في العمل والادخار والاستثمار، بينما تؤدي بعضها الآخر إلى عكس ذلك.

فإن كان حجم المنافع الذي يعود من النفقات العامة على فرد ما لا يتوقف على مقدار ادخاره، فإن مثل هذه النفقات قد يؤدي إلى نتائج سيئة، فالفرد الذي يتوقع الحصول على مبالغ ثابتة مضمونة، دورية وغير مشروطة، كالمعاشات وفوائد الدين العام والإعانات، نادراً

¹ خالد الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 90.

ما تزيد رغبته في العمل و الادخار بل على العكس من ذلك يؤدي هذا الوضع إلى التقليل من هذه الرغبة.

إن مثل هذه النفقات العامة ليست ثابتة وغير مشروطة، فالمعاشات لا يحصل عليها الفرد إلا بعد أن يخدم لدى الدولة مدة طويلة ، وفوائد الدين العام لا يحصل عليها الفرد إلا بعد اكتتابه في سندات الدين العام ، بمبلغ من المال كان قد إدخره وبذل جهدا كبيرا في تحصيله. وإعانات لا تدفعها الدولة إلا في حالة المرض أو البطالة، وهناك أنواع من الإعانات تقدمها الدولة إلى الأفراد ليست ثابتة بل متزايدة، بتزايد المجهود الذي يبذله الفرد المستفيد من الإعانة، وكذلك هناك إعانات الإنتاج التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية، وتتناسب هذه الإعانات تناسبا طرديا مع الإنتاج الطي يقدمه المشروع.

3_آثار النفقات العامة على انتقال عناصر الإنتاج :

تؤدي النفقات العامة إلى التأثير في الإنتاج القومي ، بصورة كبيرة من خلال تأثيرها في انتقال عناصر الإنتاج المختلفة بين الاستخدامات والأماكن المختلفة.

أ_ فقيام الدولة بوظائفها التقليدية ، وتوجيه النفقات العامة لإشباع هذه الحاجات ، يتطلب توجيه بعض عناصر الإنتاج إلى تلك النواحي ، ومن المعروف أن هذه المرافق العامة ، تهيب الظروف المناسبة لازدهار النشاط الإنتاجي ونموه، وإن كانت لا تساهم مساهمة مباشرة في الإنتاج.

ب_ وفي ظل النظام الرأسمالي ، يؤدي الإنفاق العام إلى زيادة الإنتاج القومي ، نتيجة لانتقال عناصر إلى بعض الاستخدامات ، التي لا يتجه إليها القطاع الخاص، أو يتجه إليها بقدر ضئيل يقل عما هو مطلوب لأن هذه المشروعات لا تأتي أرباحها بشكل فوري ، أو أن أرباحها قليلة لا تتناسب مع رأس المال والمخاطرة التي تتطلبها تلك المشروعات، أو أن هذه المشروعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة، يعجز عنها الأفراد وتتجاوز إمكانات القطاع الخاص، مثل مشروعات الأبحاث العلمية والتدريب والصحة والضمان الاجتماعي ، فيؤدي

قيام الدولة بهذه الوظائف إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى تلك المشروعات التي تتفق عليها وتقييمها الدولة.¹

جـ- وقد ترغب الدولة في تشجيع بعض السلع والخدمات ، فتوجه النفقات العامة إلى تخفيض إنتاج وأسعار هذه السلع والخدمات ،مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها فيزيد الإنتاج القومي ،بانتقال عناصر الإنتاج إلى إنتاج هذه السلع والخدمات المعينة على ألا يؤدي هذا الانتقال لعناصر الإنتاج وتحويلها عن استخدامات أكثر فائدة ،وآلا يؤدي إلى تبديد هذه العناصر ، وحتى تحقق هذه السياسة أهدافها، يجب على الدولة أن توجه نفقاتها إلى السلع والخدمات ذات الطلب غير المرن كالتعليم والخدمات الصحية، وليس إلى السلع والخدمات ذات الطلب المرن كخدمات النقل بالسيارات والسكك الحديدية.

د- ويضاف إلى ذلك أن النفقات العامة تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة ،بما يزيد من الإنتاج القومي،كالإعانات التي تقدمها السلطات الحكومية إلى بعض الهيئات والمؤسسات المحلية، لتشجيعها على القيام بوظائفها على الوجه الأمثل ،مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية لهذه المناطق .

هكذا يتضح من العرض السابق أن النفقات العامة تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج من القطاع الخاص إلى القطاع العام ،ومن نشاط اقتصادي إلى نشاط اقتصادي آخر،أو من مشروع إلى آخر داخل القطاع الخاص، ومن منطقة إلى أخرى داخل الاقتصاد القومي،غالبا ما يكون لهذا الانتقال لعناصر الإنتاج آثار كبيرة في الإنتاج القومي.

4- آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج (المقدرة الإنتاجية القومية):

يقصد بالقوى المادية للإنتاج ، الموارد الطبيعية: القوى العاملة ورأس المال الفني والإنتاجي،وهي تشكل في المجموعة المقدرة الإنتاجية القومية ،تبعا لمدى توافرها كميا ،ومستواها نوعيا، حيث تؤدي النفقات العامة ،بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،إلى زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال تنمية عامل الإنتاج كما ونوعا.

¹ خالد الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص91.

ولدراسة أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية القومية وتحديده يجب أن نميز بين نوعين من النفقات، النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الاستهلاكية. ويقصد بالنفقات العامة الاستثمارية النفقات العامة الإنتاجية، التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال القومي، من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية، خاصة في المدة الطويلة، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري.

ومن ناحية ثانية فإن النفقات العامة الاستهلاكية، وهي ما تعرف بالنفقات العامة الجارية، وتؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية، بصورة غير مباشرة، ومثلها النفقات والإعانات الاجتماعية التي تخصص لإنتاج الخدمات العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والثقافية والتعليمية (التعليم الفني والتدريب) تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الجاري، ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد، ومثلها كذلك الإعانات الاقتصادية التي تمنح للمشروعات وتزيد أرباحها، وترفع مقدرتها الإنتاجية، كذلك النفقات العامة التقليدية التي تنفقها الدولة على الأمن والقضاء والدفاع. تحقق الطمأنينة والاستقرار، وترفع أيضا المقدرة الإنتاجية القومية، تؤدي إلى خفض نفقة الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح، وزيادة الناتج القومي، وخاصة تلك النفقات التي تمول الهياكل الأساسية للإنتاج كالطرق والنقل والمواصلات والطاقة وتقدم الفن الإنتاجي.¹

5- آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي:

وهو ما يعتمد على حجم النفقات العامة، وعلى نوعها، أي فيما إذا كانت النفقات العامة حقيقية أو تحويلية. فالنفقات الحقيقية تشكل بمقدارها طلبا على السلع والخدمات فتؤدي إلى رفع الطلب الفعلي، وإلى زيادة الدخل القومي، أما النفقات العامة التحويلية فغن أثرها على الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها، وعلى مل يتسرب منها من دورة الدخل.

¹ خالد الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 92.

فإذا ما استخدمت النفقات التحويلية في شراء سلع وخدمات من داخل الاقتصاد الوطني، فإنها تؤثر في الطلب الفعلي، أما إذا استخدمت هذه النفقات في دفع أقساط وفوائد القروض الأجنبية أو في دفع إعانات لدول وهيئات خارجية، أو في تسديد ثمن الواردات، أو تم اكتنازها، ففي هذه الحالات تشكل النفقات العامة التحويلية تسرباً من دورة الدخل، ولا تؤدي إلى رفع الطلب الفعلي.

ـ أثر الطلب الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل:

تؤثر النفقات العامة في الطلب الفعلي، الذي يؤثر بدوره في حجم الإنتاج والتشغيل، ويتوقف هذا الأمر على كيفية انقسام الزيادة في الطلب الفعلي، بين الزيادة في مستوى التشغيل و ارتفاع مستوى التشغيل وارتفاع الأسعار. وهو ما يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي، أو مرونة مستوى التشغيل بحيث يزداد هذا الأثر في الإنتاج، ويقل في الأسعار، مع ارتفاع درجة المرونة والعكس صحيح.

ففي الدول المتقدمة التي تعاني من بطالة واسعة، بما أنها تملك جهازاً إنتاجياً مرناً، فإن الزيادة في النفقات العامة، تؤدي إلى الزيادة في الطلب الفعلي، التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، طالما أن الاقتصاد الوطني لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، أما في حالة ارتفاع مستوى التشغيل ووصوله مراحله العليا (التشغيل الكامل)، فإن أثر الزيادة في الطلب الفعلي الناجمة عن زيادة النفقات العامة سوف ينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولن يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

وفي الدول النامية التي لا تزال في مراحل التنمية الأولى والتي تتميز بانخفاض مرونة جهازها الإنتاجي فإن أثر زيادة الطلب الفعلي يتجه إلى المستوى العام للأسعار، ذلك لعدم مرونة عوامل الإنتاج، ويكون تأثيرها في الإنتاج تأثيراً محدوداً.

أما النفقات العامة التي تخصص لشراء سلع رأسمالية من الخارج، فإنها تؤدي إلى زيادة رأس المال القومي، أي زيادة المقدرة الإنتاجية القومية، وتؤدي بالتالي إلى زيادة الناتج القومي الجاري في الفترة نفسها.

المطلب 02: آثار النفقات العامة في الاستهلاك القومي :

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي ، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي . التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة ، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل ، وتباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي عن طريقين:

أولهما: شراء الدول لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية ، و **ثانيهما:** قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقات ، أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات .

1_ النفقات العامة التي تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية :

تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة طلبا على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية ، مما يؤثر على الاستهلاك القومي على النحو التالي :

أ_ تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية ، مثل الخدمات الطبية و العلمية والثقافية والصحية والأمن والقضاء والدفاع ، وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي أو العام ، وتعتبر النفقات العامة على مثل هذه الخدمات نفقات استهلاكية ، رغم أن هذه النفقات العامة وهي تؤدي إلى خلق خدمات عامة تسهم في زيادة الإنتاج القومي ، ولكن بما أن واقعة إنتاج هذه الخدمات تندمج في واقعة استهلاكها وهو ما أدى إلى التركيز على صفتها الاستهلاكية ، واعتبارها ضمن النفقات الاستهلاكية.

ب_ كما تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية ، مثل الملابس والمواد الغذائية والمواد الطبية ، لإشباع حاجة بعض العمال والموظفين ، ولأفراد القوات المسلحة ، أو توزيع هذه السلع بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة ، أو على طلاب المدارس ، مثل المواد الغذائية والطبية والمدارس أو زيادة المخزون في حالة الحروب أو الظروف الاستثنائية وتوزيعها على الأفراد. أي على فئات معينة بمقابل كلي أو جزئي أو بدون مقابل كالسلع والمواد التخزينية ، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة ويؤثر مباشرة في الاستهلاك القومي .

2_ توزيع الدولة لدخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك :

تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد بمقابل أو بدون مقابل ،تخصص هذه

الدخول جزئيا أو كليا للاستهلاك ، وذلك حسب التفصيل الآتي:

أ_تتعدد وتتنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة لأفرادها: فإما أن تكون هذه النفقات

على شكل رواتب وأجور تمنحها للعمال و الموظفين ،أو تكون على شكل ريع تمنحها

لمؤجريها ، أو على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها، ومن الواضح أن الدولة توزع هذه النفقات

مقابل حصولها على الخدمات الشخصية، وتشكل هذه النفقات الجزء الأهم أو الوحيد من

موارد الأفراد النقدية وتعتبر هذه الدخول نفقات منتجة ، لأنها تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج

القومي حيث يقوم هؤلاء الأفراد ، ونظرا لارتفاع ميلهم للاستهلاك، بإنفاق غالبية هذه الدخول

أو جميعها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

ب_ بالإضافة إلى ذلك ، تقوم الدولة بتوزيع الإعانات الاجتماعية و الاقتصادية بدون

مقابل على الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة والعجز و

الشيخوخة والمرضى والطفولة ، والإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض

أسعارها من أجل زيادة استهلاكها ، ومن الواضح أن هذه الإعانات الاجتماعية و

الاقتصادية ، توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي تزيد الاستهلاك

القومي .

نلخص مما تقدم أن أثر النفقات العامة في الاستهلاك القومي يعتمد على نوع هذه النفقات

وفيما إذا كانت تخصص مباشرة للاستهلاك أو توزيع شكل الدخل تخصص كليا أو جزئيا

للاستهلاك ، وهذا ما ينبه الدولة إلى أنه يمكنها أن تؤثر في الاستهلاك القومي ، عن طريق

تحديد حجم الرواتب والأجور ، والإعانات الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يفيد الدولة في

ترتيب سياسة النفقات العامة ، في ضوء الاعتبارات الاجتماعية و الاقتصادية والأهداف

التي يقصد تحقيقها .

المطلب 03: آثار النفقات العامة في الاقتصاد الوطني:

تحدث النفقات العامة آثارا غير مباشرة في الاستهلاك الوطني، من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف ، كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج القومي ، من خلال الاستثمار المولد أي ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع. و سوف ندرس أثر كل منهما على التوالي :

1_ أثر المضاعف : قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في

التشغيل . أي أن مفهوم المضاعف هو مضاعف التشغيل ، أما الاقتصادي "كنز" فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل ، أو الذاتي في الدخل القومي ، من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد القومي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، بإضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل ، الذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والذاتي في الدخل القومي، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

المعامل العددي _ المضاعف = التغير في الدخل القومي ÷ التغير في الاستثمار

وبناء على ذلك فإن مضاعف الاستثمار، هو المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومي، الناتجة عن الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، والاستثمار المستقل هو ذلك الاستثمار للزيادة في الدخل القومي. وغالبا ما يكون الإنفاق الاستثماري العام استثمارا مستقلا، لأنه يتحدد بموجب خطط استثمارية طويلة الأجل، ويأخذ في الحسبان معايير مختلفة تماما عن المعايير التي يقوم عليها الإنفاق الاستثماري الخاص.

فمضاعف الإنفاق الحكومي يقصد به المعامل الذي يبين مقدار التغير في الدخل القومي الناجمة عن تغيير الإنفاق الحكومي.

فالتوسع في الإنفاق الحكومي، يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تتمثل في دخول عوامل الإنتاج (أجر، ربح، فائدة، ربح)، يخصص المستفيدون من هذه الدخول جزءا منها للإنفاق على

الاستهلاك و جزءا للادخار ، ويتوقف الأمر الميل الحدي للادخار وعلى الميل الحدي للاستهلاك.

ويؤدي هذا الجزء المخصص الاستهلاك إلى زيادة هذه السلع ويؤدي إلى توزيع دخول جديدة، توزع بدورها متتالية من الإنفاق الاستهلاكي المتناقص، وهو ما يعرف بالاستهلاك المولد، الذي تشكل في مجموعها زيادة إجمالية في الدخل القومي تفوق التوسع الأولي في النفقات العامة.

إن مضاعف الإنتاج الحكومي، هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي، التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال ما تمارسه هذه الزيادة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي، أي أن أثر المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك. يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك، وينخفض بانخفاضه ويمكن حساب مضاعف الإنفاق الحكومي من خلال العلاقة التالية:

$$m = \frac{1}{1-b}, \text{ حيث أن:}$$

m : مضاعف الإنفاق الحكومي.

b : الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع.

أي أن مضاعف الإنفاق الحكومي هو مقلوب الميل الحدي للادخار: $\frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$.

وبناء على ذلك فإن التغيير في الدخل القومي الناجم عن الزيادة في الإنفاق الحكومي يمكن حسابه من العلاقة التالية:

(التغير في الدخل القومي = مضاعف الإنفاق الحكومي × التغير في الإنفاق الحكومي).

2_أثر المعجل:

هناك آثار غير مباشرة أخرى ، تحدث في الإنتاج القومي من خلال الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب على الاستثمار، وهي ما يطلق عليها الاستثمار المولد أو التابع. أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية، وهي ما يعرف أثر

المعجل أو المسارع، وتفسير ذلك إن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري، لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل أكبر ، ويمكن حساب المعجل بالعلاقة التالية:

$$A = \frac{\Delta I}{\Delta G}, \text{ حيث أن: } A: \text{المعجل.}$$

ΔI : التغير في الاستثمار.

ΔG : التغير في الإنفاق.

وتتحدد آثار المعجل بعدد من الاعتبارات أهمها، ما يتوافر من مخزون من السلع الاستهلاكية، وما يتوافر من طاقات إنتاجية عاطلة غير مشغلة، حيث أن وجود مثل هذا المخزون وهذه الطاقات المعطلة، يحد من أثر المعجل.

ونلخص مما تقدم، إلى أن هناك علاقة وطيدة تربط بين أثر كل من المضاعف والمعجل يجب أن تؤخذ في الحسبان، عند دراسة الآثار التراكمية في كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار، التي يحدثها الإنفاق الحكومي الأولى، وكذلك المصدر الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل الإنفاق العام، ويلاحظ أن تحليل أثر المضاعف أو المعجل يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة، التي تملك جهازا إنتاجيا مرنا، يستطيع الاستجابة للزيادة في الطلب، الناجمة عن زيادة الإنفاق العام. ولا يتفق مع ظروف الدول النامية التي تملك جهازا إنتاجيا غير مرن، إلا أن هذه الدول تستطيع أن تدخل في حسابها، وتستفيد من التفاعل و التداخل بين كل من المضاعف والمعجل، وهو ما يعرف بالمضاعف المزدوج أو المركب، الذي يؤدي إلى استمرار الحركة التراكمية للاستثمار المولد، إلى ما وراء القيود التي يفرضها الميل الحدي للاذخار الموجب على المضاعف، يؤدي إلى سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹

¹ خالد الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 90_ص 104 .

المطلب 04 : آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني:

ويقصد بإعادة توزيع الدخل القومي ، تغيير حالة توزيع الدخل الوطني، عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المالية و غير المالية،وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل القومي على مرحلتين:

1_تدخل الدولة في التوزيع الأولي (بين المنتجين):

ففي هذه المرحلة يكون تدخل الدولة في توزيع الدخل القومي بين المنتجين، والتأثير فيه عن طريقتين:

أ_يتحدد تدخل الدولة في بادئ الأمر عن طريق النفقات الحقيقية، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج القومي. وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، هي الأجور و الفوائد والربح والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخل بين المنتجين.

ب_ويكون الأثر الثاني من خلال تحديد مكافآت عوامل إنتاج، وهي الأجور والفوائد والأرباح والربح، ويتخذ هذا التحديد أحد الشكلين، مباشر أو غير مباشر: فالتحديد المباشر يتم عن طريق تحديد الأجور (وضع حد للإيجار)، وتحديد نسب الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة من الأرباح) ويلاحظ أن تحديد أي نوع من عائدات عوامل الإنتاج المذكورة، يؤثر في نصيب ذلك العامل من الدخل القومي، وأن محاباة الدولة لأي عامل من العوامل الإنتاجية، يعني توجيه التوزيع الأولي للدخل القومي لمصلحته، أما التحديد الغير مباشر، فقد يكون من خلال أسعار السلع و الخدمات المنتجة، ويترتب على هذا التدخل في الأسعار، التأثير في عائدات عوامل الإنتاج ومن ثم على توزيع الدخل فيما بينها.

2_ تدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل (التوزيع النهائي):

وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية علة الدخول النقدية و العينية، الناجمة عن التوزيع الأولي، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، وتعتمد الدولة

بشكل كبير الأدوات المالية، في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين. أو الرفاهية الجماعية أو القومية ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن.

وسوف نقتصر دراستنا على تحديد أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي، مع الأخذ في الحسبان التميز بين النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية على الشكل التالي:

أ- أثر النفقات التحويلية: وهي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، والتي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة. وتنقسم هذه النفقات إلى ثلاثة أنواع: وهي النفقات التحويلية الاجتماعية والنفقات التحويلية الاقتصادية والنفقات التحويلية المالية. وتعتبر النفقات التحويلية أداة هامة من أدوات إعادة توزيع الدخل ، تزداد أهميتها مع تزايد حجمها المستمر من النفقات العامة.

تقوم الدولة بالنفقات الاجتماعية العامة، المتمثلة بالنفقات الصحية و الثقافية والتعليمية، وتوزع هذه الخدمات على المستفيدين منها بالمجان أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الأفراد من هذه الخدمات.

يترتب على النفقات التحويلية المباشرة (النقدية) مثل الإعانات الاجتماعية، التي تدفع نقدا في حالات المرض والشيخوخة والطفولة والبطالة و الإعانات الاقتصادية التي تدفع لبعض المشروعات لتشجيع الإنتاج أو التصدير، إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الأفراد المستفيدين من هذه الإعانات.

يتمخض عن النفقات العامة التحويلية غير المباشرة (العينية) مثل الإعانات الاقتصادية والمالية التي تعطى لبعض المشروعات أو تدفع لبعض السلع، بغرض تخفيض أو تثبيت أسعارها، إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الأفراد المستهلكين لهذه السلعة، أو

لتلك الخدمات وإن كانت الاستفادة لا تحدد إلا بشراء السلعة وتعتمد على الكمية المستهلكة منها.

ب_ أثر النفقات الحقيقية: وهي التي تؤدي وبصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، أي أنها تؤدي إلى خلق دخول جديدة، وهو ما يعني أنها تسهم في التوزيع الأولي للدخل بطرائق ثلاث:

*تؤدي النفقات الحقيقية، التي تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية مثل النفقات التعليمية والصحية والثقافية، إلى توزيع الدخل القومي. إذا ما قامت الدولة بتوزيع الخدمات هذه بالمجان، أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها وهي بذلك تماثل النفقات العامة التحويلية المذكورة أعلاه وتعيد توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات المستفيدة ذات الدخل المحدود.

*قد تتضمن الرواتب والأجور التي تمنحها الدولة على نفقة تحويلية في جزء منها عندما تتجاوز هذه الرواتب والأجور قيمة الخدمات المدفوعة مقابلها.

*قد تسبب النفقات العامة التحويلية و الحقيقية، ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي، وما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الدخول الجديدة، على حساب الدخول الثابتة والمتغيرة ببطء وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة القومية في صالح المدينين على حساب الدائنين.¹

ويمكننا قياس أثر النفقات العامة في الاقتصاد القومي من استخدام مؤشرات ومن أهم هذه المؤشرات:

1_نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي، ويطلق عليه الميل المتوسط للنفقات العامة. ويكتب:

¹ خالد الخطيب وأحمد شامية، مرجع سابق، ص 104_107.

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات المتوسطة على النفقات العامة}}{\text{الدخل}}$$

$$2\text{-الميل الحدي للنفقات العامة} = \frac{\text{الزيادة المئوية في النفقات العامة}}{\text{الزيادة}}$$

$$3\text{-المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{في النسب التغير في النفقات}}{\text{التغير النسبي للدخل}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي، لا تقتصر على التعرف على طبيعة النفقات العامة، بل تتطلب أيضا التعرف على مصدر تمويل هذه النفقات، فإذا كانت الدولة تعتمد في تمويل نفقاتها على إيراداتها من الضرائب التصاعدية، التي تفرض على ذوي الدخل المرتفع ومن رسوم وإيرادات أملاك الدولة، فإن أثر النفقات العامة، سوف ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخل بين الطبقات، ودون إحداث أية زيادة في الأسعار مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي، وإذا كان تمويل النفقات العامة، يتم عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقة المتوسطة والفقيرة، أو من القروض العامة، أو من الإصدار النقدي الجديد فإن أثر هذه النفقات سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت في الدخل بين الفئات الاجتماعية، ويسبب زيادة الأسعار وظهور التضخم، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي.¹

المبحث الثالث: ظاهرة ازدياد النفقات العامة:

يكمن خلف زيادة النفقات العامة أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية، وإن اختلف الكتاب في تقدير أهمية كل منها. وسوف ندرس كلا منها على حدة في مطلبين اثنين:²

¹ خالد الخطيب، مرجع سابق، ص 109.

² المرجع نفسه، ص 75-78.

المطلب 01: الأسباب الحقيقية للنفقات العامة:

هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الخدمات العامة سواء من ناحية الكم أو الكيف، وبالتالي يزداد حجم الإنفاق العام، أو هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في بلد معين إذا بقي سكانه و مساحته دون تغيير مثل التوسع في نفقة عامة لإشباع نفس الحاجة السابقة أو إشباع حاجات عامة جديدة أو كليهما معا. ¹ وقد اختلف كتاب المالية العامة والاقتصاد حول تحديد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، إلا أنه يمكن القول أن هناك أسبابا حقيقية عديدة تكمن خلف الزيادة في النفقات العامة للدولة. ²

وتقسم الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة إلى خمسة أسباب رئيسية قسمت على خمسة مجموعات هي اقتصادية ، و سياسية ، و إدارية ، واجتماعية ، ومالية . والآن نستعرض هذه الأسباب بشكل من التفصيل. ³

1_ الأسباب الاقتصادية :

هذه الأسباب هي التي ترجع نمو الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية و أهمها :

أ_ النمو الاقتصادي و زيادة الدخل القومي :

إنه من الطبيعي أن يساهم النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية. والسلع والخدمات العامة ما هي إلا مجموعة من ضمن تلك السلع والخدمات التي يزداد طلب أفراد المجتمع عليها حين يرتفع مستوى دخلهم. وكما والواقع أن مرونة الدخل للطلب على السلع والخدمات العامة تعتبر مرنة وعالية، وبالتالي ازدياد بسيط في دخل الأفراد

¹محمود حسين الوادي و زكريا أحمد حسين، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 125.

²خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 82.

³محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 125.

يطالبون بمزيد من السلع والخدمات العامة. أو يطالبون بمستوى جيد منها ، لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع دخولهم، مثل مستوى جيد من الصحة والتعليم و شبكات الطرق. وهذا الشيء يؤدي بالتالي إلى نمو الإنفاق العام من أجل إشباع مثل تلك الحاجات العامة.

ب_ تطور دور الدولة الاقتصادي:

كان في السابق دور الدولة حيادي ولم يكن للدولة الدور الكبير في إشباع كافة الحاجات العامة سوى الحاجات الأساسية العامة كالدفاع والصحة والتعليم...

ولكن توسع النشاط الاقتصادي للدولة بسبب فشل نظام السوق، وعدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية لذا أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمراً أساسياً من أجل تحقيق تلك الأهداف، فزاد حجم الإنفاق العام الذي اعتبر من أهم الأهداف المستخدمة لتحقيق أهداف المجتمع. ولا ننسى دور سياسة التأمين من خلال السيطرة المباشرة على جانب هام من النشاط الإنتاجي للمجتمع بقصد زيادته من ناحية وتوزيع ناتجه توزيعاً متساوياً من ناحية أخرى كل ذلك أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام زيادات كبيرة.

2_ الأسباب السياسية:

ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين:

أ_ الأسباب السياسية الداخلية:

وتعود الأسباب السياسية الداخلية بصورة رئيسية إلى:

_ تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات، وترتب على ذلك التطور انتشار كثير من المبادئ والنظم الديمقراطية التي أدت إلى اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة على اعتبارها حقاً من حقوقهم، و واجبا من واجبات الحكومة ، يجب تقديمها لصالح المجتمع.

وانهارت بذلك عدم مسؤولية الدولة وكل هذا زاد من أعباء الدولة، ورفع من حجم الإنفاق العام.

_ الشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة... الخ أدى إلى زيادة الإنفاق العام لصالح أفراد المجتمع عامة.

_ تعدد الأحزاب السياسية وانتشارها فهي تتنافس على السلطة في بعض المجتمعات. وتسعى هذه الأحزاب إلى كسب رضا أفراد المجتمع من أجل الحصول على أصواتهم الانتخابية. فللحصول على ذلك تلجأ إلى زيادة النفقات العامة لتوسيع نطاق برامج الخدمات العامة المقدمة إليهم و بالتالي زيادة النفقات العامة.

_ وأخيرا هناك سبب يتعلق بمستوى أخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر على حجم الإنفاق العام فكلما انتشرت بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة، والاختلاس و التزوير... الخ تزداد تكاليف الخدمات العامة، وهذا يزيد من حجم الإنفاق العام. وهناك أيضا سوء استخدام كبار الموظفين الأموال العامة يؤدي بالنهاية إلى نفس النتيجة.

ب_ الأسباب السياسية الخارجية: وتتمثل في:

_ تزايد الإنفاق الحربي:

فمن الملاحظ خلال السنوات السابقة أن حجم الإنفاق الحربي قد تزايد بشكل كبير جدا، واختلفت الأسباب التي أدت إلى تلك الزيادة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية حديثة الاستقلال، ففي الدول المتقدمة نجد أن الإنفاق الحربي ازداد فيها نتيجة تغير الأهداف الأمنية لها، فكثر القواعد العسكرية لها خارج بلادها، بالإضافة إلى ارتباطها بأحلاف عسكرية مع دولة أخرى. أما بالنسبة للدول النامية فالأسباب عديدة أهمها إنشاء الجيوش اللازمة للدفاع عن الدولة، بالإضافة إلى التقدم الفني في المعدات الحربية من خلال زيادة تكلفة تجهيز الجيوش بالمعدات الحديثة و التدريب عليها ، بالإضافة إلى زيادة حدة التوتر الدولي ، والمنازعات الإقليمية والحروب، وما ترتب عليها من آثار ومشكلات اجتماعية، أدى

ذلك إلى زيادة الإنفاق العسكري بصورة ملحوظة بعد الحرب العالمية الثانية ولا ننسى أن النفقات الحربية تحتاج إلى إجراءات سرية ورقابة إدارية مما زاد من النفقات العامة، وأدى إلى نمو حقيقي في الإنفاق العام.

_ اتساع نطاق العلاقات الدولية :

ففي العقد الحديث ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول، وبالتالي زاد عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها، سواء كان ذلك في دول أخرى أو هيئات دولية، بالإضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية متعددة. كل ذلك أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام في هذا المجال.

_توسع الدول في تقديم المساعدات والإعانات والقروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات الدولية:

فكثير من الدول المتقدمة وبعض الدول الأخرى تستخدم المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، مما زاد في حجم الإنفاق العام لمثل هذه البلدان.¹

3_ الأسباب الاجتماعية:

أهم أسباب الزيادة في الإنفاق العام تعود إلى العوامل الاجتماعية التالية:

أ_ نمو الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع :

فزاد هذا من مطالبة الأفراد من تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع كالمطالبة بإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل إزالة الفوارق الاجتماعية. وكذلك توفير الخدمات العامة في مختلف الميادين فزاد بذلك الإنفاق العام في المجال الاجتماعي. ويمكن إرجاء رد فعل الحكومات في زيادة النفقات الاجتماعية، نتيجة للضغوطات الاجتماعية التي برزت من آثار انتشار التعليم والثقافة، والتقدم الصناعي، واتساع الحركات العمالية والنقابية، وانتشار النزعات الاشتراكية. فتوسعت الحكومات في مجال الإنفاق الاجتماعي مثل ضمان حد أدنى

¹محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص 126_129.

للأجور، مشروعات الضمان الاجتماعي، التأمين الصحي للعمال، التأمين ضد البطالة، تعويض إصابات العمل، كل هذا أدى إلى زيادة الإنفاق العام (نمو حقيقي في الإنفاق العام).

ب_ زيادة عدد السكان:

زيادة عدد السكان يتطلب زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع، وذلك من أجل المحافظة على متوسط نصيب الفرد من تلك الخدمات كذلك يترتب على زيادة السكان تحرك سكاني من الريف إلى المدينة، أي الزحف إلى المناطق الحضرية. ومن المعلوم أن متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة في المدينة أكبر منه في الريف. وعلى هذا فإن زحف السكان إلى المدن يتطلب زيادة الخدمات العامة في المدن مثل مشروعات المياه، الإنارة، المرور، المواصلات، بالإضافة إلى زيادة النفقات العامة في المجالات التقليدية للحكومة، مثل المحافظة على الأمن وتحقيق العدالة، وذلك نتيجة تفكك الروابط الاجتماعية التي كانت تحكم مجتمع الريف. كما يمكن أن تؤدي زيادة عدد السكان إلى تغيير الهيكل السكاني في المجتمع، فتزداد نسبة الأطفال والشيوخ في المجتمع، مما يتطلب زيادة في الإنفاق العام في أوجه معينة مثل المستشفيات وعلاج الأطفال، وتعليم، ومدارس حضانة للأطفال، ودور رعاية للأمومة والأطفال، وكذلك فتح ملاجئ ودور نقاهة للشيوخ، إلى غير ذلك من هذه المتطلبات الاجتماعية التي تزيد من حجم الإنفاق العام.¹

4_ الأسباب الإدارية:

وهذه الأسباب ترتبط بعوامل ذات علاقة بالتوسع الأفقي والرأسي للجهاز الإداري للحكومة. وهناك مجموعتان من الأسباب الإدارية هما :

أ_ توسع الجهاز الإداري للحكومة:

نتيجة لتطور دور الدولة والتوسع في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع كنتيجة طبيعية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول، زاد بذلك عدد الوزارات

¹ محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 127_128_129_130.

والهيئات والمؤسسات والمصالح المتعددة التي تقوم كل منها بدور مختلف في مجال الخدمة العامة. بالإضافة التخصص وتقسيم العمل الذي يحتاج إلى عدد من الموظفين في الجهاز الإداري للحكومة وبالتالي ازدياد النفقات العامة.¹

ب_ استخدام الأساليب الإدارية الحديثة:

فالهدف من هذه الأساليب هو رفع الأداء، وضبط ومراقبة للحسابات في الدوائر الحكومية. فالمعدات المكتبية والكمبيوترات والآلات الحاسبة الإلكترونية تتطلب زيادة في النفقات. بالإضافة إلى رفع كفاءة الأداء في مثل تلك الدوائر الرسمية يحتاج إلى رفع مستوى نوعية الموظفين، مما يستدعي دفع مرتبات أعلى من أجل استقطابهم في الوظائف العامة (بعقود خاصة) وكل هذا يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام.²

5_ الأسباب المالية:

و هذه الأسباب ذات منشأ مالي يرتبط بصورة أساسية بزيادة النفقات العامة، والأسباب هي :
أ_ توافر فائض في الإيرادات العامة:

في الوضع الطبيعي للدولة يتعين إلا التحقق من الإيرادات ما يزيد عن حاجة نشاطها وإلا أدت هذه الإيرادات إلى قيام الإدارات الحكومية بعدم الالتزام بالقواعد السليمة للإنفاق إما بالتبذير أو باستخدام أوجه جديدة للإنفاق مما يصعب التراجع عنها، ولهذا فمن الأفضل انه كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية كلما مكنها ذلك من زيادة الإنفاق العام. وهذا يعتمد على قدرتها في تنويع مصادر الإيرادات الحكومية والأساليب المستخدمة في تحصيلها. وهذا يعتمد بالتالي على تقدم الدولة اقتصاديا وإداريا و اجتماعيا. فالدول المتقدمة لديها المقدرة في هذا المجال بشكل أكبر من الدول النامية، ولهذا نجد أن حجم الإنفاق في الدول المتقدمة أكبر.

¹ محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص130.

² المرجع نفسه، ص131.

ب_ لجوء المؤسسات إلى الاقتراض الداخلي والخارجي:

فهذا أدى إلى زيادة الإنفاق العام. فالدولة تلجأ إلى إصدار سندات للاكتتاب للأفراد بشروط سهلة ومناسبة مثل: إعفاء فوائد السندات من الضرائب، وهذا يؤدي إلى توسع الدولة بالإنفاق العام من المشاريع الرأسمالية و الاجتماعية فالجزء المتبقي بعد توزيع الأرباح على الأفراد يذهب للنفقة العامة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يزيد من أعباء الدولة في تسديد خدمة الدين من فوائد وسداد أصل الدين. وعلى هذا فإن زيادة الإيرادات العامة بكل وسائلها شجعت معظم الحكومات على زيادة حجم إنفاقها.¹

6_ الأسباب العسكرية:

تعد الأسباب العسكرية من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة ، وإلى دفع هذه النفقات باتجاه التزايد المستمر، والنفقات الحربية (نفقات الدفاع) هي من أهم فقرات النفقات الحكومية وقد درج بعض الاقتصاديين و المالىين على دراسة هذه الأسباب ضمن الأسباب السياسية، ولكن نظرا لبيعيتها الخاصة، واستقلالها و تحديدها في ضوء اعتبارات اقتصادية و اجتماعية و سياسية و استراتيجية، كان لها هذه الفقرة الخاصة بها.

وترجع أهمية الأسباب العسكرية إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بتنفيذها حتى في ظل المدرسة التقليدية التي جعلت مهمة الدفاع الخارجي من أول واجبات الدولة تجاه المواطنين إضافة إلى ذلك فإن مهمة الدفاع ترمي إلى تحقيق منفعة عامة تتمثل فيما تخلفه هذه النفقات من شعور المواطنين بالأمن والطمأنينة، وهم غير خاضعين للقياس الكمي والنقدي، وتهيئ الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

وتتضمن النفقات العسكرية النفقات الموجهة إلى رواتب وأجور العاملين من عسكريين وفنيين، وإلى قيمة الآلات والمعدات ونفقات الصيانة سواء في فترة الحرب أم في فترة السلم، وكذلك تشمل المعاشات للمحاربين المتعاقدين وتعويضات لمنكبي وضحايا الحرب، وما

¹محمود الحسين الوادي، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص 131_132.

تدفعه الدولة سدادا للديون الخارجية و الداخلية، التي ترتبت بذمتها نتيجة الحرب، وكذلك ما تقدمه من مساعدات للاقتصاد الوطني في وقت الحرب.¹

المطلب 02: الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة:

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع و الخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة، وبعبارة أخرى ، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة، دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، أو أن تؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة و بالتالي لا تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية، ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية:

1_ انخفاض قيمة النقد:

أصبح الانخفاض في قيمة النقد، مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث، ولم تقل منه دولة من الدول، مما دفع بعض الاقتصاديين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول.

ويقصد بالتضخم زيادة الطلي الكلي على العرض الكلي لسلع الاستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، وليس المقصود بالتضخم الارتفاع المؤقت للأسعار، بسبب عجز طارئ في أحد المحاصيل الأساسية في الاقتصاد، أو ارتفاع الأسعار مرة واحدة، ثم استقرارها بعد ذلك و لكن المقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار عبر فترة ممتدة من الزمن. ويترتب على ظاهرة التضخم، انخفاض قيمة النقد، أي تدفع الدولة عددا من الوحدات النقدية للحصول على الكمية من السلع والخدمات، اكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على الكمية نفسها من السلع والخدمات. بعبارة أخرى أن تدفع الدولة زيادة في الوحدات

¹ خالد الخطيب، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق ، ص 87.

النقدية للحصول على كمية من السلع والخدمات، كان من الممكن الحصول عليها، بمقدار اقل من الوحدات النقدية في فترة سابقة، أي قبل الارتفاع الحاصل في الأسعار، وهو ما يترجم بارتفاع المستوى العام للأسعار، بذلك تتضح العلاقة الطردية بين الأسعار والنفقات العامة، حيث يتطلب ارتفاع أسعار المزيد من النفقات العامة للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات. يعني ذلك أن انخفاض قيمة النقود، يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، في جزء منها زيادة ظاهرية، يتحدد هذا الجزء بمدى الانخفاض و معدله، ويعني ذلك أن الزيادة في النفقات العامة تعود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي تحققها النفقات العامة.¹

2_ اختلاف الطرق المحاسبية العامة المستخدمة: (الفن المالي)

فتغير الطرق المحاسبية العامة يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام. فاستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات السيئات والمؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الإنفاق العام صغيرا نسبيا. فوفقا لهذا الأسلوب يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي النفقات العامة لمثل هذه المؤسسات أو الهيئات. أما إذا طلب من هذه المؤسسات تعديل الطريقة في استخدام أسلوب إجمالي الحسابات لديها، فإن كل ما يتم إنفاقه أو تحصيله مهما كان صغيرا سوف يتم إدراجه في حسابات هذه المؤسسات أو الهيئات العامة. ومن ثم يظهر رقم إجمالي الإنفاق العام اكبر نسبيا عما كان عليه في السابق. وهذه الزيادة في رقم الإنفاق لا تدل على تحقق زيادة في حجم الخدمات المقدمة من قبل الحكومة.

ومثال آخر عند إتباع مبدأ الإيرادات الصافية الذي يعني تسجيل قيمة الضرائب بعد خصم تكاليف جبايتها فإن هذا الوضع يوضح النفقات العامة في الموازنة بأقل من واقعها الفعلي. أما إذا كان أسلوب التسجيل هو إجمالي الإيرادات فإن النفقات العامة تظهر بأكثر من مقدارها في الموازنة السابقة²، وتعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى التعديل

¹ خالد الخطيب، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 78_79.

² محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص 133.

الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية و نهاية السنة المالية على نحو يؤدي زيادة مبالغ النفقات العامة دون أن ينطوي ذلك على زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة.

كما يؤدي تعديل مضمون النفقات العامة بين مرحلة وأخرى، بصورة تسمح باتساعه، ليشمل بعض النفقات التي لم يكن يتضمنها قبلاً، إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، وهو ما يجب مراعاته عند إجراء المقارنة.

إضافة إلى ذلك فإن تعدد الموازنات العامة، وتداخل عناصرها يؤدي إلى تكرار حساب بعض النفقات العامة، بحيث يؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرية في أرقام النفقات العامة. كما أن اختلاف الفن الإحصائي المتبع بين سنة و أخرى قد يؤدي إلى إيجاد زيادة ظاهرية في النفقات العامة.

3_ اتساع إقليم الدولة:

يؤدي اتساع رقعة الدولة، وزيادة مساحة الإقليم التابعة لها (بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة) إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤد إلى زيادة نصيب الفرد منها، رغم ازدياد أرقامها.

4_ زيادة عدد السكان:

تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة، و الزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر، و تؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة، لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط و إنما تتأثر النفقات العامة و تزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، فارتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان، يتطلب توفير الخدمات الأساسية المناسبة لمرحلة الطفولة، وفي مرحلة لاحقة زيادة نفقات التعليم بشكل خاص، لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال، كما أن زيادة عدد الشيوخ، يؤدي إلى زيادة المعاشات، كما أن ارتفاع توقعات الحياة يؤدي إلى العمل على زيادة العائد من

الاستثمارات التعليمية، وكل ذلك يبرر الزيادة في النفقات العامة في هذا المجال وفي المجالات الأخرى المختلفة.

ورغم أن الزيادة في النفقات العامة، الناشئة عن زيادة عدد السكان لا تعتبر ظاهرة إلا أن ما جرت العادة عليه، في دراسة النماذج الاقتصادية الرياضية و القياسية لقياس معدل النمو السكاني باعتبار أن هذه الزيادة السكانية هي ظاهرة طبيعية للتكاثر السكاني وبناء على ذلك يتطلب التعرف على الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلغاء أثر الزيادة في عدد السكان في النفقات العامة، من خلال تقسيم النفقات العامة الحقيقية على عدد السكان في كل فترة من الفترات.¹

¹ خالد الخطيب، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 80_81.

خاتمة الفصل الأول:

لعبت النفقات العامة دورا حيويا في تطور الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة، وكانت أداة اعتمدت عليها الدول النامية الراغبة في الخروج من دائرة التخلف واللاحق بركب الدول الصناعية المتقدمة.

فمن أجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة. فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة، ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة فازدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة. حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم النفقة العامة والجوانب الفنية المتعلقة بها، من خلال عرض لتقسيمات النفقة العامة العلمية و العملية ، وآثارها الاقتصادية على الإنتاج القومي و الاستهلاك القومي وكيف يكون تأثيرها على إعادة توزيع الدخل، وأخيرا تناولنا ظاهرة تزايد الإنفاق العام التي هي ظاهرة عامة في جميع الدول.

الفصل الثاني:

مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

كان عام 1967 هو بداية عهد التنمية في الجزائر التي انطلقت مع تطبيق أسلوب التخطيط، وترتبط بهذه الفكرة فكرة أن التطور السياسي لهذه التنمية هو التوجه الاشتراكي.¹ لقد أدت جهود التنمية ، في إطارها التخطيطي إلى خلق طاقات إنتاجية وطنية هامة في القطاع العام، بلغت استثماراتها الإجمالية في الفترة 1967_1989 ما يزيد عن 1032 مليار دينار جزائري.²

فالجزائر كغيرها من البلدان التي فشلت في محاولات التعديل الذاتي لجأت إلى مؤسسات "بروتون وودز" للتخفيض من أزمة الديون الخانقة بعد انخفاض الإيرادات اللازمة لتغطيتها فكان أول اتفاق سنة 1989 ثم سنة 1991 فهذا لم يخفف من المصاعب المالية التي اكتتفت الاقتصاد. ثم بعدها اتفاق 1914، الذي طبقت الجزائر بنوده بكل صرامة، فساهم في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنه لم يؤتي بثماره المرجوة فيما يخص الإنعاش الاقتصادي كما كان له أثرا سلبيا على الجانب الاجتماعي.³

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وإستراتيجياتها في المبحث الأول، ثم سنعرض تخطيط للتنمية الاقتصادية في الجزائر و إستراتيجي نها خلال المرحلة الانتقالية(ما بعد سنة 1989م) في المبحث الثاني. ثم نقدم عرضا لبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000/2014م في المبحث الثالث من هذا الفصل.

¹د. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1999، ص311.

²المرجع نفسه، ص312.

³كماسي محمد الأمين، دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة 1970_2000، مرجع سبق ذكره.

المبحث 01: التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها:

ظل مفهوم التنمية لفترة طويلة يقصد به التنمية الاقتصادية، حيث كان يفهم من هذا المصطلح العناية بالعوامل الاقتصادية ظنا أنه إذا تحسن الوضع الاقتصادي تحسنت بقية الأوضاع، لكن مع مرور الزمن تبين خطأ هذا المنهج، وتبين معه أن التنمية تعتمد على عوامل أخرى بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، وفي ضوء ذلك أدخلت الأمم المتحدة منذ التسعينيات مفهوما جديدا للتنمية يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والفكرية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، ومنها ظهرت مصطلحات جديدة للتنمية منها الشاملة والمستدامة.. الخ.

المطلب 01: مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن مصطلح التنمية عموما سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفيسور كيم "أستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية" لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لا زالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح _مجتمع نام _ مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدما في عملية التنمية.¹

فقد استطاع الإنسان البدائي الحصول على أساسيات الحياة مباشرة من الأرض أو الطبيعة. ومع نمو مهارات الإنسان أو قدراته تعرف على أساليب و فنون إنتاجية جديدة استطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من الأرض بمجهود أقل نسبيا عن ذي قبل . ولقد تمخض عن زيادة السكان فضلا عن تقسيم المجتمع إلى جماعات وأمم تحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل فرد أو جماعة من الأفراد بحيث أصبح من الضروري أن تستخدم هذه الموارد بأساليب أفضل أي أكثر كفاءة . وقد تطلب ذلك تكوين رأس مال و الذي تمخض بدوره عن زيادة إنتاجية العمل .

ونقول من هذا المنطلق أن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية

¹الأستاذ الدكتور خبابة عبد الله، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص17.

وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.¹

وفي هذا الصدد أعطيت عدة تعريفات للتنمية الاقتصادية فعرفت على أنها تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات و تحديد المسؤولية، وتعرف كذلك بأنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية إلى وضعية تقدم.²

كما يعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. و يعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.³

كما عرفها مبير و بالدوين بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة من الزمن ... فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة.

أما سيلسو فورداتو فيقول: تتوخى نظرية التنمية الاقتصادية وفي تطلع شامل لشرح أسباب زيادة دائمة لإنتاجية العمل و آليتها. و انعكاسات زيادة هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج، و التوزيع و توظيف الناتج القومي.⁴

¹ محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية (مفهومها-نظرياتها-سياساتها)، الدار الجامعية للنشر والطباعة و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004، ص20.

² أشواق بن قنور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الحرية، الطبعة الأولى، 2013، ص65.

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، 2000، ص55_56.

⁴ د. طلال البابا، قضايا التخلف التنمية في العالم الثالث، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986، ص73.

المطلب 02: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية:

وينصرف مفهوم إستراتيجية التنمية إلى الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية و الانتقال بالمجتمع من حالة الركود الاقتصادي إلى مرحلة النمو الذاتي، و لا شك أن هذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية لكل دولة من ناحية، و لاختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من عملية التنمية من ناحية أخرى.¹

01_ إستراتيجية النمو المتوازن:

تقتضي إستراتيجية النمو المتوازن التناسب في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا.

و يعتبر دوتشتين رودان و نركس أول من عالج نظرية النمو المتوازن في سنة 1943 في مقال عن التصنيع في أوروبا لكن دون الإشارة إلى هذا المصطلح. إذ أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول لا بد له أن يتم ككتلة واحدة ، و يتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد.²

ينطلق نركس في إستراتيجيته من الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا أن كبر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق و الذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات التي تلبي احتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.

ولنجاح هذه الإستراتيجية يتطلب تزامن جميع الصناعات و المشروعات، لأن الاستثمار في كل صناعة أو مشروع معين تخلق سوقا لغيرها من الصناعات أو المشروعات بما توزعه من دخول، الأمر الذي يترتب عليه توسيع حجم السوق و بالتالي خلق حوافز للاستثمار.

¹ هشام محمود الإقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص156.

² أشواق بن قنور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 67.

و لتوفير الموارد التمويلية للبرنامج الاستثماري الضخم في هذه الإستراتيجية يدعو نركس إلى الاعتماد على الموارد المحلية في الدرجة الأولى و ذلك لعدم ثقته في الاستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية، لأن شروط التبادل فيها ليست لصالح البلدان النامية التي تصدر المواد الأولية.

يرى ناركس أن المواد المحلية تتأتى من موارد القطاع الزراعي وذلك بتعبئة المدخرات المحققة في هذا القطاع، وتوجيه فائض العمالة المتواجدة فيه إلى العمل في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي.

لا يعني النمو المتوازن أن تنمو القطاعات بمعدلات متساوية وأن معيار التوازن هو أن ينمو كل قطاع و كل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل.

ليس من الضروري أن يحدث توازن بين الزراعة و الصناعة بل المهم أن يتوفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للانتقادات التي وجهت لهذه النظرية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن إستراتيجية النمو المتوازن تنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راشد، لا يرتبط أحدهما بالآخر مما يعمق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدول النامية.

- عدم واقعيتها لعدم توافر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها.

- عزل الدول النامية من الاقتصاد الدولي بتركيزها على النمو لأجل السوق المحلية .

- تفترض إستراتيجية النمو المتوازن أن الدولة تبدأ من الصفر و هذا ينفي ما توارد على هذه الدولة في الماضي من قرارات استثمار¹.

إن الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية التي تتطلب مشروعات صغيرة، يترتب عنه إنشاء مشروعات تقل عن الحجم الأمثل من ناحية الكفاءة و الإنتاجية.

افترضت هذه الإستراتيجية مرونة عرض عوامل الإنتاج، إلا أن هذا الفرض غير الصحيح في الدول النامية.

¹د.خبايا عبد الله، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 109.

02_ إستراتيجية النمو الغير متوازن:

ارتبطت هذه الإستراتيجية بالاقتصادي هرشمان و إن كان قد سبقه إليها perroux في تقديمه صيغة النمو الغير متوازن تحت اسم نقاط أو مراكز النمو. وتقضي هذه الإستراتيجية بتركيز الجهود الإنمائية على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التي تتميز بالتفوق على غيرها من القطاعات و الصناعات في الحصن على القيام بالاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

يقول هرشمان إن التاريخ الاقتصادي لا يعرف أمثلة عن النمو الاقتصادي و إنما اتخذ النمو الاقتصادي شكاً تقدم و نمو بعض قطاعات الاقتصاد الوطني و قياداتها لعملية النمو و أدى نماء هذه القطاعات القائمة إلى تحصين القطاعات الأخرى على النماء، ومن هنا تأتي فكرة القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية.

و يرى أن لهذا النمو الغير متوازن ميزة كبرى و ذلك أن القيد الوارد على عملية النمو هو القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار، والنمو غير المتوازن في الاقتصاد هو الذي يهيئ الظروف التي تؤدي إلى اتخاذ هذه القرارات بأعلى كفاءة ممكنة.

و يأتي عدم التوازن بسبب الضغوط والخناقات التي من شأنها أن تولد قوى تصحيحية، وبناء على ذلك تكون عملية التنمية عبارة عن سلسلة متصلة اختلالات التوازن التي تبعد بنا دائماً عن نقطة التوازن، حيث أن كل اختلال في التوازن يولد قوى تصححه. ويفسر هرشمان حدوث هذه السلسلة المتصلة من اختلال التوازن بمفهوم الارتباط المتبادل بين المشروعات و الصناعات المختلفة، وما يترتب عن هذا الارتباط من وفرة خارجية من شأنها أن تخلق ظروف لمشروعات استثمارية حديدية تأتي لتستفيد من هذه الوفرة الخارجية التي تخلقها المشروعات السابقة، تخلق بدورها وفرة خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها مشروعات أخرى.

أي أن الاستثمار في الصناعة "أ" يؤدي إلى خلق وفرة تعتبر خارجية بالنسبة لها و لكنها تدفع للاستثمار في الصناعة "ب"، بينما نمو الصناعة "ب" يؤدي إلى خلق وفرة خارجية بالنسبة إليها ولكنها داخلية للصناعة "أ" أو "ج" و هكذا.¹

¹ خبايا عبد الله، مرجع سابق، ص 110.

المشكل الذي يثار عن الأخذ بهذه الإستراتيجية هو كيفية تحديد الاستثمارات التي تتميز بالتفوق على غيرها من الصناعات أو القطاعات الأخرى. وتبدو أهمية هذا الإشكال واضحة إن أخذنا بالاعتبار قصور الموارد المتاحة للاستثمار في البلدان النامية.

ويتولى هيرشمان معالجة هذه المشكل من ناحيتين هما:

الناحية الأولى: اختلال التوازن في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة من هذه الناحية تتم المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض في المقدرة الإنتاجية لمرافق رأس المال الاجتماعي من طرق، سدود ، محطات توليد الكهرباء ، السكك الحديدية ... الخ، وذلك نظرا للطلب عليها من طرف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة. وتتم عملية التنمية من خلال إيجاد عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي ثم الضغط على السلطات لزيادة مقدرة إنتاجيتها لان الاستمرار في هذا العجز يعرقل الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة.

الناحية الثانية: اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة من هذه الناحية تتم المفاضلة بين الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة و يعتمد هيرشمان في ذلك على التفرقة بين آثار الدفع إلى الأمام و آثار الدفع إلى الخلف.

ويقصد بآثار الدفع إلى الأمام ما يترتب على القيام باستثمار من دفعنا إلى الاستثمار في المراحل اللاحقة للإنتاج، أي ما يترتب عن قيام الصناعة من الحث على الاستثمار في الصناعة التي تستخدم إنتاجيات الصناعة الأولى كمستلزمات لإنتاجها.

ويقصد بآثار الدفع إلى الخلف ما يترتب على القيام باستثمار من دفعنا إلى الاستثمار في المراحل السابقة للإنتاج الأخير ، أي ما يترتب عن قيام الصناعة من الحث على الاستثمار في الصناعات التي تزود هذه الصناعة بمستلزماتها الإنتاجية.

وقاس هذه الآثار باستخدام جداول المستخدم المنتج، التي تبين أن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بارتفاع جملة آثار الدفع إلى الأمام و إلى الخلف بالنسبة إليها .

الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية:

يرى بعض الاقتصاديين أن هذه الإستراتيجية تفترض أن عملية التنمية الاقتصادية تجري بصفة أساسية عن طريق المبادرة الفردية وبالتالي تفقد هذه الإستراتيجية مغزاها في ظل الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل كأسلوب للتنمية الاقتصادية و الذي يقوم أساسا على حصر الموارد المتاحة للاستثمار طبقا للأولويات المقررة في الخطة ومن ثم لا مجال في ظل التخطيط لاتخاذ قرارات الاستثمار قبل الاستثمار في مجالات أخرى.

3_ إستراتيجية التنمية الزراعية:

تلعب الزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام وخاصة في المراحل الأولى لعملية التنمية ، وذلك لما يوفره القطاع من موارد مالية ، مادية ، وبشرية ، وتتجلى مساهماتها من خلال:

-توفير كميات متزايدة من الغذاء للسكان .

-توفير النقد الأجنبي.

-المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة.

-توفير العمالة للقطاع الصناعي .

-توفير العديد من المنتجات الأولية لقطاع الصناعة كمدخلات.

-توفير الموارد المالية لخزينة الدولة.

ويحتل قطاع الزراعة مركزا هاما في الدول النامية و مع ذلك نلمس تخلفه من ناحية إسهامه في الناتج القومي ، ويرجع هذا التخلف إلى ثلاثة عوامل هي:

-انخفاض معدل الأرض على العمل.

-انخفاض معدل رأس المال على العمل.

-عدم ملائمة العوامل الاجتماعية و المرفقية.

ولمراجعة هذا التخلف وضعت الدول النامية عدة استراتيجيات اقتبستها من تجارب

الدول المتقدمة التي نجحت في النهوض بهذا القطاع وهي :

-التوسع الأفقي في الزراعة و استخدام أساليب جديدة في الإنتاج.

- زيادة استخدام الأسمدة.
 - توفير مصادر الائتمان الملائم و القيام بالخدمات التسويقية.
 - اتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق استقرار في دخول المزارعين.
- و بالرغم من إتباع العديد من الدول النامية لهذه الاستراتيجيات إلا أن النتائج لم تكن مرضية إذ أنها نجحت في زيادة الإنتاج الزراعي و لكن بمعدلات تقل عن الزيادة السكانية ، وفي حالات عديدة كان التنفيذ متأخرا في تحقيق الأهداف المحددة نتيجة لصعوبة التغلب على بعض نقاط الاختناق و منها:
- عدم كفاية الموارد المالية.
 - عدم توفير البيانات و المعلومات .
 - عدم وجود منفذين في مجال التخطيط والتطبيق .
 - اختفاء التعاون و التنسيق بين الأجهزة المختلفة.

4_ إستراتيجية التنمية الصناعية:

إن التعرف على الاستراتيجيات التي اتبعتها الدول المتقدمة فيما يتعلق بالصناعة ، يعتبر أمرا هاما تسترشد به الدول النامية في وضع سياساتها و رسم إستراتيجياتها، فقد اتبعت الدول الرأسمالية إستراتيجية تقوم على النمو التلقائي في حين اتبعت الدول الاشتراكية إستراتيجية مختلفة تقوم على أساس التخطيط القومي الشامل.

✓ **إستراتيجية النمو التلقائي:** تعكس هذه الإستراتيجية مبدأ الحرية الاقتصادية و يعتقد

أنصار هذا الرأي أن طلب السوق على السلع الاستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الصناعية الأولى على حفز الاستثمار، و بزيادة المداخل من جراء هذا الأخير بتطور الطلب على الصناعات الوسيطة ثم إلى الصناعات الثقيلة.

✓ **إستراتيجية التصنيع الأساسي:** تتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء الأولوية الكبرى

للصناعات الثقيلة خاصة منها الهندسية التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الأخرى و لا تقبل هذه الإستراتيجية آلية السوق بل تعتمد على إعداد خطط

اقتصادية يتم بموجبها توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهداف عامة.¹

المطلب 03: النظرية الاقتصادية السائدة ومفهومها للنمو الاقتصادي:

مع بداية الثمانينات واستفحال أزمة المديونية للبلدان النامية، بالإضافة إلى التغيرات الأخرى على الصعيد العالمي، بدأت المراكز الرأسمالية المتقدمة تفرض السياسات الاقتصادية التي على الدول المدينة إتباعها، تتبع هذه السياسات من النظرية الاقتصادية السائدة في هذه المراكز، و قد اتبعت العديد من الدول النامية السياسات المطلوبة في إطار سياسات التثبيت و التكيف الهيكلي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي و أوضاع معظمها اليوم أكثر سوءا منها قبل عشرين عاما، وذلك باعتراف المؤسسات المالية الدولية ذاتها المنشئة لتلك البرامج و المشرفة على تطبيقها . تشمل البرامج عادة على ثلاثة مجموعات من الإجراءات و السياسات كالتالي:

1_ المجموعة الأولى من السياسات:

و تشمل تخفيض الضرائب على الدخل و الإيرادات التي يقدمها القطاع الخاص، تقديم إعفاءات كبيرة لرأس المال المحلي و الأجنبي عن المشروعات الجديدة، منع الرقابة على الأسعار و إلغاء تدخل الدولة في مجال التسعير، تقديم إعفاءات و تسهيلات جمركية محسوسة على الواردات الاستثمارية و الوسيطة للمشروعات الجديدة، زيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية لتحفيز الادخار العائلي.

يترتب على جملة هذه الإجراءات عدد من النتائج المحبطة للنشاط الاقتصادي و المفاقمة للتفاوت الاجتماعي الملاحظ في الدول النامية حيث:

- يؤدي تخفيض الضرائب إلى تقليص الإيرادات العامة و بالتالي عدم القدرة على تمويل الإنفاق العام، وبالنتيجة عدم القدرة بالنسبة للدولة على القيام بإصلاحات ضرورية لمصلحة المجتمع.

¹د. خبابة عبد الله، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 111--116.

-يقوم النظام الضريبي بمهمة تحقيق الاستقرار و التوازن بالإضافة إلى تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية.

المستفيدون من الإعفاء الضريبي حسب غالبريث هم ما يسميهم " بالنظام المخطط " ويقصد بهم الشركات الكبرى و رأس المال الاحتكاري أكثر من استفادة أولئك المنتمين إلى نظام " السوق " و المقصود بهم الصناعات الصغيرة و المتوسطة و غيرهم من صغار المنتجين، وبالتالي لا يسهم هذا الإعفاء في حفز القطاعات الأقل تطورا في الاقتصاد الوطني، وفي المحصلة لا يتحقق الهدف المعلن في تحفيز النشاط الاقتصادي.

-تؤدي الإعفاءات الممنوحة للاستثمار إلى تخفيض كتلة رأس المال، مما يوجه الاستثمارات الجديدة نحو استخدام التقنيات المقتصة للعمالة، و بالتالي إيجاد فرص عمل أقل مما هو منتظر.

-إلغاء رقابة الدولة على التسعير و الأسعار، يؤدي إلى زيادات في الأسعار وارتفاع في تكاليف المعيشة بالنسبة للفئات محدودة الدخل.

2_ المجموعة الثانية و تشمل الإجراءات:

تؤدي هذه الإجراءات إلى عدد من النتائج المؤثرة في البنية الاجتماعية و في الاستقرار العام و التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط و البعيد و ذلك من خلال:

- ارتفاع تكاليف المعيشة إلى عدد من النتائج المؤثرة في البنية الاجتماعية وفي الاستقرار العام و التي في مقدمتها الغذاء أي زيادة الفقر و التفاوت الاجتماعي.
- زيادة البطالة و الفقر نتيجة إلغاء التعيين و تقليص حجم قطاع الدولة.
- التراجع في مستوى التنمية البشرية نتيجة زيادة تكاليف الرعاية الصحية و التعليم بالنسبة للفئات متدنية الدخل، بالإضافة إلى تدني مستوى التعليم مما ينعكس بتدني معدل تراكم رأس المال البشري.

- إضعاف المحفزات لزيادة إنتاجية العمل، و للتدريب و التأهيل لرفع الكفاءة نتيجة تدني سوية الأجور، بالإضافة إلى إضعاف مستوى الطلب الذي ينعكس بتراجع الإنتاج.
- تقليص السيولة و الحد من الإنفاق العام: مما ينعكس بتباطؤ معدل النشاط الاقتصادي، نتيجة تحديد الائتمان المصرفي للدولة و القطاع العام.
- زيادة تمركز الثروة و زيادة التفاوت الاجتماعي، الأمر الذي يهدد الاستقرار العام و يضعف فرص النمو و الاستثمار.
- تقليص موارد الدولة و إضعاف إمكانياتها جراء بيع مؤسساتها و منشآتها التي تمول أرباحها الموازنة العامة.

3_ المجموعة الثالثة تتضمن الإجراءات:

تخفيض القيمة الخارجية للعملة، وتحرير التجارة الخارجية و إلغاء كافة القيود الكمية و النوعية على الواردات و تخفيض الرسوم الجمركية، و التوجه نحو التصدير، وإلغاء الرقابة على الصرف، منح رأس المال المحلي و الأجنبي حرية الانتقال و تحفيز رأس المال الأجنبي للاستثمار.

من النتائج المترتبة على هذه المجموعة:

- ارتفاع الأسعار و التضخم، مما يؤدي إلى تراجع المستوى المعيشي لفئات واسعة من العاملين بأجر، و ارتفاع تكاليف المستوردات و خاصة بالنسبة للآلات و المعدات التي تصبح تكلفتها أكبر بالنسبة للعملة المحلية، مما يؤثر على الاستثمار بشكل سلبي و يضعف إمكانيات النمو الاقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية في ظل مستوى التطور الإنتاجي الذي بلغته العديد من الدول النامية، يجعل قطاعاتها الاقتصادية معرضة لمنافسة غير متكافئة و يدمر قسما هاما منها، مما ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.
- التوجه نحو التصدير يعني تحويل عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني التي تنتج للسوق المحلي، لتنتج للسوق الخارجي، مما يعني افتقاد السلع في المحلي و تدني

مستوى تلبية الحاجيات و إلغاء بعض علاقات الاعتماد المتبادل فيما بين القطاعات، لتلبية متطلبات السوق الدولية، و يؤدي إلى تفاقم الخلل في التوازنات القطاعية.

- زيادة فرص تهريب رأس المال و استنزاف الادخار الداخلي و بالتالي إضعاف إمكانيات التراكم و النمو، و ذلك نتيجة جملة الإجراءات السابقة مجتمعة إذ يؤدي تخفيض قيمة العملة و تباطؤ معدلات النمو و ضعف دور الدولة و عدم الاستقرار أو ضعفه يحرض رأس المال على الهرب إلى أسواق آمنة و مستقرة و تحافظ على قيمة رأس المال و عائدته، المهدد بتبدل أسعار الصرف في موطنه (بلغت جملة التحويلات المالية من دول الجنوب إلى البنوك التجارية 178 مليار دولار خلال السنوات 1984-1990).
- يتضح من جملة الإجراءات و الآثار المترتبة عليها، أنها غير مساعدة على النمو أو تفعيل النشاط الاقتصادي و على العكس من ذلك يمكن أن تقود إلى تدمير قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني، بل الدولة ذاتها كما حدث في الصومال و رواندا.¹

¹نعوم عبد العزيز، مساهمة نماذج VAR في نمذجة التراكم الخام للجزائر للفترة 1970/2003م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قصي مرياح، ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، ص 4.

المبحث الثاني: سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر (الإصلاح الاقتصادي الجديد ما بعد عام 1989):

اتجهت الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي عقب أزمة 1988 وكان ذلك بشكل رسمي وعلمي في الخطابات آنذاك. وكان هذا التوجه مدعوما ببرنامجين مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 و سنة 1991، ينطويان على إجراء تعديلات في الاقتصاد، فانتهجت الحكومة سياسة صارمة للضغط على الطلب و خفض قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60%، مما أدى إلى امتصاص السيولة الزائدة وانخفاض الطلب على النقد الأجنبي.¹

المطلب 01: تخطيط التنمية الاقتصادية:

التخطيط الاقتصادي هو أسلوب تستعين به الدولة غير مستكملة النمو الاقتصادي لتوجيه عملية تنمية اقتصادها القومي، وتنظيمها على نحو يجعلها في حدود مواردها و إمكانياتها المتاحة، ويضمن تحقيقها للأهداف و الآمال المعقودة عليها.²

فمن بين التغيرات الرئيسية التي تضمنها الإصلاح الاقتصادي الجديد في الجزائر نظام التخطيط الاقتصادي. وقد صدر بخصوصه عامي 1987 و 1988 قانونان أحدهما حول كيفية استغلال الأراضي الفلاحية و ثانيهما حول تنظيم المؤسسة العمومية الاقتصادية.³

1_ نظام التخطيط الجديد:

تتبلور أسس نظام التخطيط الجديد في القانون رقم 88-20 الصادر بتاريخ 13-01-1988م و المتعلق بالتخطيط.

وحسب المادة السادسة من القانون نفسه فإن المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام هي: "أن المحاور القيادية لتنظيم الاقتصاد و تسييره المنبثقة من نظام التخطيط محاور تعتمد على إعداد ديمقراطية للمخططات وعلى احترام المسؤوليات الشرعية و التنظيمية، عبر تقسيم للعمل يضمن استقلالية تسيير كل متعامل في مجال انجاز أهدافه المحددة في المخطط الدوري".

¹ كماسي محمد الأمين ، دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر باستخدام طرق التحليل العاملي، مرجع سابق، ص 66.

² د. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة، ص 159.

³ د. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 02، مرجع سابق، ص 270.

لأشك أن العناصر الأساسية التي يمكن استشفافها من هذا التحديد للنظام الجديد هو حرصه القوي على تحرير المتعاملين من مركزية الجهاز المخطط، وإخضاعهم أكثر لقوانين السوق، وإعطاء وزن أكبر للمركزية في تسجيل قرارات المخططات الدورية.

وهكذا يجدر أن نخرج بنتيجة رئيسية هي أن قانون التخطيط الذي يتميز عادة باللامركزية ويعمل على تكييف قوانين السوق مع توجيهاته و أولويات التنمية، أصبحت معه هذه القوانين الأخيرة هي التي تجره بشكل أقوى نحو تكييف قدراته مع اتجاهاتها الخاضعة لتأثير قانون الربح.

وانطلاقاً من هذا القانون فإن اقتراب المؤسسات العمومية الاقتصادية من السوق يجعل إحدى المهام الأساسية، التي يمكن أن تكون إشكالية العمل هي التوفيق بين أهداف القانون (السوق)، الذي يحدد الربح مجراه، وقانون التخطيط، الذي تستقطب التنمية المنسجمة، على الصعيدين القطاعي والفضائي، اهتمامه. لأن النوعين من الأهداف يعبران عن مفهوم الفعالية الاقتصادية، ولكن بشكل مختلف يؤدي في بعض الأحيان إلى حالة من التناقض تستوجب تغليب أحد القانونين على الآخر.

وهذا ما يبدو أن قانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية قد تنبه إليه عندما أكد على أن مهام المخطط الوطني للتنمية " التوفيق بين المصالح العامة للأمة و الأهداف الخاصة بالمؤسسة العمومية الاقتصادية ".¹

و تنص المادة الثانية من القانون رقم 88_04 بتاريخ 12-01-1988، المعدل والمكمل لأمر 75-59 الخاص بالقانون التجاري أن القواعد التي تخضع لها المؤسسات العمومية و الاقتصادية هي قواعد القانون التجاري، وعليه فإن هذا الصنف من المؤسسات يقترب بصفة أقوى من السوق ، ويخضع ، في تنظيم نشاط وحداته الاقتصادية إلى قانونه، الذي تصبح له في هذه الحال قوة هيمنة أكبر من قانون التخطيط، الذي بات دوره مقتصرًا على تحديد التوجيهات الكبرى للتنمية و أهدافها ومقاييس عامة يجب احترامها في قواعد التسيير.

¹د. محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 273_274.

و تجدر التذكير أخيرا بأن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية حتى ولو أنه سكت عن التشجيعات التي تبذل لفائدة المؤسسات العمومية الاقتصادية المتوجهة نحو العمل في المناطق المستهدفة بالتهيئة الإقليمية، وهي مناطق متخلفة إلا أن وضعها في معاملة الدولة لها يكون ضمن الصنف الأول من المؤسسات لأن قانون التهيئة الإقليمية الصادرة في 01-1987 يتكفل بهذا الموضوع بطريقة صريحة أو غير صريحة كما أن قانون الاستثمار الخاص الوطني الصادر في أوت 1982، والذي وقع تعديله بقانون خاص بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية 1988 يحدد بشكل واضح طرق تحفيز الاستثمارات في هذه المناطق.

2_ القطاع الوطني الخاص:

لا يغفل نظام التخطيط الجديد إدماج القطاع الخاص الوطني في مسار التنمية، ويتجلى ذلك واضحا من القانون رقم 88-02 المتعلق بالتخطيط الذي يحدد الأشخاص المعنويين الذين ينظمهم التخطيط في الدولة، والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية الاقتصادية والقطاع الخاص الوطني.¹

إن الإمكانات المادية و المالية و الفنية للقطاع الخاص الوطني جد معتبرة، وهي واسعة في الفلاحة، نظرا وأن نحو 60% من الأراضي المستعملة زراعيًا ملك لهذا القطاع. كما أنه لا ينبغي أن ننسى بأن القطاع الخاص الوطني متواجد بقوة في التجارة و الخدمات بنسبة أعلى نحو 70% على الأقل وفي الصناعة بنسبة أضعف بكثير لا تزيد عن 20% في أكثر التقديرات.²

إن طموح نظام التخطيط الجديد في تطبيق اللامركزية لا يتوقف عند حدود السوق الوطنية، وإنما يمتد أيضا إلى حدود السوق الخارجية، حسب ما يظهر ذلك في قانون ممارسة احتكار الدولة للتجارة الصادر بتاريخ 19-07-1988م، حيث أدخل تعديلات تتضمن تنازل الدولة عن حقها لفائدة هذه المؤسسات طبقا لدفتر أعباء سنوي يندرج في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية ولا يهمل القانون في هذا المنظور، القطاع الخاص الوطني الذي يستفيد

¹د.محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 275-276.

²المرجع نفسه، ص 277.

أيضا من مرونة أوسع في مجال التصدير و الاستيراد على أساس برامج سنوية معتمدة و مرخصة بها في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية.¹

ففي بلادنا اليوم قطاعان اقتصاديان هما قطاع الدولة، المسمى بالقطاع الاشتراكي، الذي نما بسرعة عام 1967، سنة تطبيق المخطط الأول للتنمية، والقطاع الخاص الوطني الذي كان وما زال يملك طاقات إنتاجية كبيرة. إن اختلاف العلاقات الاجتماعية للإنتاج بين القطاعين انعكس على علاقات التعامل بينهما، وتفتشت هكذا روح انعدام الثقة و التنافر بين التعاون و التكامل في النشاط كما تدعو إلى ذلك نصوص السياسة الاقتصادية الوطنية.

3_ المخططات الدورية:

يرتكز نظام التخطيط الجديد، في سير أداء عمله، على مخططات دورية تتكفل بثلاث مهام هي:

- وضع برامج نشاط وتنظيمها بما يستجيب لطموحات المجتمع.
- إشباع متطلبات بناء الاقتصاد الوطني.
- دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

وهي مهام يجب أن يتضمنها كل مخطط دوري سواء كان أفقه هو الأمد الطويل أو المتوسط أو الأمد السنوي.

أ-المخطط الطويل الأمد:

يعرف بأنه يحدد الأهداف الإستراتيجية للتنمية على ضوء الاتجاهات العامة الهيكلية التي يفرضها تطور المجتمع في مستواه المعيشي و الثقافي، والاختيارات الجماعية التي تضمن الفعالية الاقتصادية للاستثمارات و الإنتاج و الاستهلاك ، والمقاييس المحددة للتقدم العلمي و التقني و تأثيرها على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي وتطور إنتاجية العمل ورأس المال، وعلى ضوء الشروط التي تحدد تطور الاقتصاد الوطني، وتنظيمه و تسييره، والتي تقتضيها متطلبات التهيئة الإقليمية و أولوياتها، أو تفرضها التوجيهات الرئيسية لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

¹د. محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 278.

ب_المخطط المتوسط الأمد:(خمس سنوات في العادة)

فإن المطلوب منه هو أن يكيف نفسه مع الإستراتيجية العامة للمخطط الطويل الأمد ،ويتولى في هذا المنظور تحديد الأهداف الكمية و النوعية، حسب القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و فروعها، لتنمية السياسة المقرر تطبيقها ، كما يتولى أيضا تحديد قواعد توجيه الاقتصاد الوطني، وتنظيمه و تسييره،لضمان انجاز الأهداف المرتقبة في مجالات تغطية الطلب الاجتماعي، و رفع وتيرة تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى توازنه العام على أساس مقاييس تجسد طموحات البلاد في التطوير العام والهيكلية للاستثمار، والإنتاج و الاستهلاك، و الدخول ، ومن مهام هذا المخطط كذلك ترقية أدوات التحكم في تنظيم الاقتصاد الوطني و تسييره، وتوجيه السوق و تأطيرها عبر السياسات الوطنية المعتمدة في مجالات الاقتصاد، والمالية و النقد، والقروض والجباية، والتجارة، والأسعار، بهدف تحقيق الأهداف المحققة.

ج_المخطط السنوي:

يمثل الأداة المفضلة لأحداث التصحيحات العامة في المخطط المتوسط الأمد، أثناء سير انجاز قراراته، لأن من المحتمل أن تكون هذه القرارات الأولى المستندة إلى معطيات ليست هي نفس المعطيات التي بنيت عليها ، و يستوجب هذا إذن مراجعتها و تصحيحها، وتكييفها مع المعطيات الجديدة، وعلى أساس احترام الأولويات المحددة، وما يساعد أيضا على تحقيق الأهداف المحددة في المخطط الوطني المتوسط الأجل.

*الغرض من تجزئة مخطط التنمية إلى هذه المستويات الثلاثة المتكاملة هو التوفيق بين فضيلتين هما: من جهة الرؤيا البعيدة الأمد للتنمية، التي تجسد طموح المجتمع، وترتكز عليه إستراتيجية إنمائية لا تسمح بالإمكانيات المتاحة بتحقيق أهدافها إلا تدريجيا، وإنما فائدتها أنها تضيء الطريق أمام جهد التنمية و تأطره، ومن جهة أخرى الواقع الذي يقيد الطموح بحدود معقولة، والذي تكمن فضيلته في أن يسخر تلك الخدمة للرؤيا المستقبلية..

4_أشخاص التخطيط:

يقع تطبيق هذه المخططات على أشخاص يحدد نظام التخطيط الجديد في أربعة هم:

- **الدولة:** التي تتمثل مهمتها، كهيئة مركزية في توجيه و تنظيم نشاطات جميع الأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين، قصد ضمان وحدوية مسيرة التنمية و تناسق الجهود المبذولة في هذه الإطار.
- **الجماعات المحلية:** التي يجب أن يركز عملها كهيئات لا مركزية، على تنمية الطاقات المحلية تنمية مخططة.
- **المؤسسات العمومية الاقتصادية:** التي تتناط بها مسؤولية العمل على إنجاز الأهداف المحددة لها في المخططات المذكورة أعلاه.
- **القطاع الخاص الوطني:** الذي يجب أن يزاول نشاطه في المسار المخطط للتنمية....¹

المطلب 02: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر:

أولا: الإستراتيجية الجزائرية في مجال الصناعة:

قامت استراتيجيات التصنيع في الجزائر على تطبيق مفهوم الصناعات المصنعة والتي تعني بناء قاعدة صناعية تقوم على الصناعات الأساسية مثل: الطاقة، الصلب، الاسمنت، مواد تخصيب التربة الزراعية...الخ. وتكون لهذه الصناعات أثر على باقي الصناعات مثل صناعة الآليات الزراعية، المواد الغذائية، و المواد الكهربائية والالكترونية...الخ بما تحتاجه من مدخلات. ومن أجل أن يكون لهذه الصناعات أثر على تنمية كل مناطق البلاد بصفة متوازنة يجب أن تقوم على مناطق جغرافية لها بنية تحتية متطورة أي لهذه الأقطاب قدرة نشر التنمية الاقتصادية من استثمارات ومشاريع المناطق القريبة منها و كذلك التقدم الاجتماعي و الثقافي بحكم أنها مراكز ذات خبرات و معرفة .

ومن بين القواعد النظرية للاختيارات الصناعية نجد ما يلي:

¹ محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 279-283.

1_ الصناعات القاعدية التصنيعية:

لقد تصدرت المكانة الأولى في السياسة الصناعية الجزائرية، وهي تشتمل على القطاعات التالية: الميكانيك ، الكيمياء، الحديد،الإلكترونيك، مواد البناء و الطاقة ، كما أنها تتميز بعدة خصائص نذكر منها:

- انتماءها إلى القطاع الإنتاجي للسلع التجهيزية.
- طابعها الرأسمالي.
- اتساع حجمها بحيث أنها لا تتكيف و الأسواق ذات الحجم الصغير.

كما أنها تتركز أساسا على ضرورة إنشاء قاعدة صناعية ديناميكية قادرة ليس فقط على إنشاء مورد للقيمة المضافة بل زرع الحركة الفعالة في مجمل قطاعات الأنشطة الاقتصادية، وإنشاء تكامل بين مختلف الأنشطة الصناعية. وتدخل الزراعة ضمن هذه الظاهرة التصنيعية إذ أنها لا تستلزم فائضا قابلا للتسويق فحسب، بل تصبح بدورها سوقا صناعية. غير أن عملية التصنيع هذه على الرغم من مزاياها، لم تحقق بسرعة و يرجع ذلك إلى كون الجزائر تواجه صعوبات كبيرة من بينها نقص الموارد الضرورية للقيام بعملية تحويل المواد الأولية محليا، أضف إلى ذلك تكلفتها الباهظة وما يتبع من صعوبات تقنية والنقص في المهارات المحلية وضيق السوق.

2_ صناعات السلع التجهيزية:

إن الاختيار الصناعي المصادق عليه ما هو إلا نظام صناعي ينطلق من الصناعات القاعدية: المحروقات، الحديد و الصلب، المتفاعلة في المنبع لإعطاء صناعات تجهيزية، صناعات ميكانيكية، كهربائية...، ثم الوصول إلى الصناعات الاستهلاكية. فمن واقع مختلف المخططات الاستثمارية نجدها أنها تتابع كهدف أساسي التراكم الرأسمالي من خلال الصناعات القاعدية، وخاصة و بطريقة إضافية خلال صناعة السلع التجهيزية، ومنه فإن وضع قاعدة صناعية موسعة، يستلزم إنشاء قطاع السلع التجهيزية الذي يلعب الدور الأساسي لاسيما في تمويل مختلف فروع الاقتصاد بهذه السلع و الآلات التي من شأنها

المساهمة في المجالات الإنتاجية، وكذا السلع الوسيطة و النصف مصنعة، الموجهة أساسا للإنتاج والاستثمار، والسلع الاستهلاكية شبه الدائمة كالسيارات و الأجهزة الكهربائية... .

3_الصناعات الإحلالية للواردات:

كما كرست الجزائر جزءا لا يستهان به لنمو حجم الإنتاج الجزائري من السلع الجاهزة المحلية الإحلالية للواردات ... و يستعمل في هذا المجال أداة بسيطة لحساب مدى تطور إحلال الواردات، وهو معدل الواردات / العرض العام للسلعة خلال فترة زمنية محددة. وقد يرتفع في المدى القصير هذا المعدل تحت ضغط الاحتياجات الجديدة.¹

ثانيا: الإستراتيجية الجزائرية في مجال الزراعة:

1_ سياسة الدعم وحماية الزراعة:

وتكون في معظم الدول المتقدمة صناعيا و التي من أهدافها الأساسية:

- الحفاظ على مصالح المزارعين بتطوير دخولهم و ضمان عدم تذبذبها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتوفير استقرار نسبي في الأسعار لكل من المنتجين و المستهلكين.
- كبح عملية الهجرة الريفية و الحيلولة دون الإضرار بالبيئة.

ولتحقيق تلك الأهداف يجب على هذه الدول أن تتحكم بعوامل الإنتاج الزراعي و بالإنتاج و تفرض سيطرتها على الأسعار الزراعية و على التجارة الدولية و كذا المنتجات و الموارد الزراعية و ذلك من خلال إتخاذ نوعين من الإجراءات:

✓ **إجراءات داخلية:** تتضمن حصص الإنتاج أي حق المنتج في بيع كمية معينة من إنتاجه بسعر محدد و مضمون من قبل الدولة و التحكم في عوامل الإنتاج و أسعار التدخل، استعداد الدولة للشراء بهذا السعر و الأسعار المستهدفة و دعم المستهلك ، إضافة إلى القيود غير الكمية.

✓ **إجراءات أو حواجز الحدود:** و تتناول تنظيم أو تقنين الواردات و الصادرات الزراعية من خلال التعريف الجمركية الثابتة و المتغيرة و هذا لدعم

¹د. خياطة عبد الله، مرجع سابق، ص ص 186-189.

الصادرات، وتفرض الحكومة الأمريكية مثل هذه القيود على كثير من الواردات الزراعية كالقطن السوداني و السكر...الخ، حيث تتعارض أحيانا مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

2_ سياسة إدارة الموارد المائية:

الموارد المائية تعتبر بمثابة المورد الزراعي الأكثر أهمية و الأكثر ندرة و تستهلك الزراعة ما يقارب 90% في بعض البلدان من استهلاك الماء الكلي، الزراعة إذا هي المستهلك الأول للمياه، فمن المتوقع أن تؤدي زيادة عدد السكان و الطلب على الغذاء إلى تزايد الطلب على المياه لغرض الزراعة لتوفير مزيد من الأراضي الزراعية وتحسين التربة، إن مختلف المشاكل المتعلقة بمورد المياه أدت إلى التفكير الجدي في إستراتيجية واضحة لإدارة الموارد المائية، وتعد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية من أولويات الألفية الحالية على مختلف المستويات التي تتطلب بالدرجة الأولى تنمية زراعية مستدامة و التي تتطلب موارد مائية لتنفيذها بشكل مستدام، ويسبب مشاكل المياه لم يبق سوى العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية و ترشيد استهلاكها و خاصة في مجال الزراعة إذ لا بد من البحث عن كل الأساليب الملائمة لزيادة إنتاجية المياه الزراعية و هذا لمواجهة زيادة السكان و زيادة الطلب على الغذاء و تعويض أضرار التربة من خلال ما يلي:

- تحسين إنتاجية المياه الزراعية، زيادة كفاءة نظم وطرق الري، زيادة الإنتاج الزراعي من خلال زيادة الرقعة المزروعة و التخلص من التدهور البيئي بسبب نقص المياه.
- مواجهة جوانب الهدر و الضياع للمياه المستخدمة في الزراعة.

3_ سياسة حيازة الأراضي واستخدامها:

تتفق السياسات الزراعية في الأقطار العربية في اهتمامها برفع كفاءة استخدام الأراضي و المحافظة على الموارد و تحسين أنماط الاستغلال، حماية البيئة و كذا التنوع الحيوي و تتركز هذه السياسات بصفة خاصة على رفع كثافة المحصولية و زيادة إنتاجية وحدة الأرض و كان هذا الاهتمام يأخذ أشكالا وأساليب مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- سيطرة الدولة بدرجات متفاوتة على نوع المحاصيل المروية و مساحتها من الأراضي التي تمدّها الدولة بالمياه من خلال دورات زراعية تفرض على المزارعين أو تقوم الدولة بإقناعهم بتبنيها من خلال أجهزة الإرشاد الزراعي، و هذا إجراء تفرضه ضرورة الربط بين أنواع و مواقع و مساحات المحاصيل مع نظام إمداد مياه الري.
- تصنيف الأراضي المطرية وفقا لصلاحيتها لأنواع الاستغلال و أنواع المحاصيل المختلفة مثلا: المراعي ، محاصيل حقلية، قمح أو شعير...الخ، و فرض هذه السياسات على المزارعين.

إن اهتمامات الدول بشتى وسائلها الإدارية والاقتصادية قد لاقت نجاحات متفاوتة في الأقطار المختلفة إلا أن كفاءة استغلال الأراضي في الوطن العربي بوجه عام محسوبة بمقاييس إنتاجية.

4_ سياسة الائتمان و الاستثمار الزراعي:

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة كما تعد أيضا من أهم السياسات المؤثرة في الإنتاجية و النمو والاستقرار في الإنتاج الزراعي.

فبعض الدول العربية تتوفر لديها الإمكانيات الطبيعية و البشرية اللازمة لتحقيق معدلات إنمائية سريعة في المجال الزراعي و لكن تعوزها الموارد المالية بشكل عام.

بالإضافة إلى ذلك يلعب رأس المال و المؤسسات التمويلية دورا مهما في كل دولة و يؤثر تأثيرا بالغا في النشاط الزراعي و المشروعات والبرامج الزراعية و لكن نتيجة لندرة الموارد الرأسمالية يعاني المزارعين في البلدان العربية مشاكل تتعلق بالتمويل الزراعي وإن كانت تتباين من دولة إلى أخرى و التي تتمثل في: الافتقار إلى المصارف و الهيئات المتخصصة في الإقراض الزراعي، ضعف شبكة بنوك أو مؤسسات الإقراض الزراعي، من حيث الكثافة بالنسبة للمساحة المحدودة و عدد المزارعين المتعاملين مع هذه المؤسسات، الأمر الذي قلل معه الأثر الإيجابي في المدى البعيد للإقراض الزراعي لتحسين أدوات الإنتاج الزراعي كالألات الزراعية، أو تحسين خواص التربة ، أو تطوير أساليب الري الحقلية و غير ذلك

من الأمور التقنية ذات التكاليف المرتفعة والتي انطلقا منها يمكن أن تحسن من دخول المزارعين و توفير الأمن الغذائي لغالبية السكان و هذا دون الإضرار بالبيئة لتوفير احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية.

5_ سياسة الزراعة العضوية:

الزراعة العضوية و التي تعني إنتاج الغذاء بطريقة لا تلحق الضرر بالبيئة و ذلك بتجنب الكيماويات الزراعية كالأسمدة و المبيعات و العقاقير البيطرية و المواد الحافظة وفي ذلك من المواد المصنعة كما تتحاشى الزراعة العضوية بعض التطبيقات الحديثة للهندسة الوراثية و المنتجات المعدلة وراثيا.

و للزراعة العضوية دورا هاما في حماية الإنسان و البيئة و ذلك باستخدام مخلفات المزرعة و فضلات الحيوانات كسماد و من ثم فهي تقلل من تلوث الماء و الهواء، تحسن من التنوع الحيوي بشقيه الحيواني و النباتي، قد تقلل أيضا من ارتفاع درجة حرارة الأرض لأنها تحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون من المحصول بنسبة تتراوح ما بين 15 و 27%.
أسس و مبادئ الزراعة العضوية: تركز على:

✓ احترام صارم لروابط التوازي الطبيعي بين التربة و النبات.

✓ منع التعديل الوراثي.

✓ تساهم في استخدام اليد العاملة.

✓ تقود إلى الاستثمار في الفنيات الاقتصادية.

فتظل الزراعة العضوية تجربة رائدة تستحق الاهتمام و التطوير بغية تحقيق المعادلة الصعبة المتمثلة في توفير الغذاء بطريقة تضمن سلامة الإنسان و البيئة.

6_ سياسة حماية التنوع الحيوي و الغابات:

من خلال دعم دولي ملموس لإقامة شركات للمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام لمل في ذلك التنوع البيولوجي في النظام الإيكولوجي وفي مواقع التراث العالمي و حماية الأنواع المهددة بالانقراض لاسيما من خلال توفير الملائم للموارد المائية و التكنولوجيا إلى البلدان النامية و البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية والتفاوض

في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي و كذا إنشاء نظام دولي لتشجيع المشاركة العادلة و المنصفة بشكل فعال في الفوائد المتاحة من استخدام الموارد الوراثية.

تعزيز الالتزام السياسي لبلوغ الإدارة المستدامة للغابات من خلال تأييدها بوصفها أولوية في جدول الأعمال العالمي مع المراعاة التامة للصلات بين قطاع الغابات و غيره من القطاعات عن طريق إتباع نهج متكاملة.¹

¹د. خباية عبد الله، مرجع سابق، ص ص198-204.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري من خلال برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2012):

بعد ما حقق برنامج التعديل الهيكلي الهدف الأساسي المسطر وهو تخفيض الاستيعاب بغرض إدارة الطلب الكلي، إلا أن ما يعاب على هذا البرنامج هو استمرارية هشاشة الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات، حيث يمثل 95% من الصادرات و يساهم في تشكيل 60% من موارد الموازنة، ومع حلول سنة 2001 فقد تأكد الوضع الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية أخرى طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة 2001-2009 و المخطط الخماسي خلال الفترة 2010-2014.¹

المطلب 01: برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي خلال الفترة (2000-2004):

أرادت حكومة الإنعاش الاقتصادي من خلال هذه العملية الوصول إلى مستويات من النمو الاقتصادي لا تقل عن 6% في السنة.² كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطرت السلطات إلى رفع الكتلة الاجرية، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل 20% بالمقارنة مع سنة 2000، ولقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الإنفاق الحكومي و التركيز على فعالية هذا الإنفاق، حيث أن التحدي كان في إدارة هذا الإنفاق و ليس في كميته، و لقد عرفت السنة المالية 2002 ارتفاع الإنفاق الحكومي 6,10% بالمقارنة مع السنة السابقة، كما أن الإنفاق الاستثماري ارتفع ارتفاعا طفيفا ب 6 مليار وبلغ 509 مليار دينار، ومن الملاحظ أن عجز الموازنة بلغ 100 مليار دينار و هو ما يعادل 23,9% من الناتج المحلي، و عرفت هذه السنة تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي المقدّر ب 525 مليار

¹ شعبان قصابي، نمذجة قياسية على الإنفاق الحكومي في الجزائر و التنبؤ به خلال الفترة 1990-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص التقنيات الكمية للتسيير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2012-2013، ص 87.

² بوصافي كمال، حدود البطالة الطرفية و البطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، الدولة في العلوم الاقتصادية أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006، ص 162.

دينار التي تم تخصيصها لهذا المخطط. وفي هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 01: تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004:

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	47	95,8
الزراعة و الصيد البحري	65	38,12
التنمية المحلية	113	52,21
الأشغال الكبرى	210	00,40
الموارد البشرية	90	14,17
الإجمالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

نلاحظ من خلال الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنمية المحلية و الأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار كما تم تخصيص ما نسبته 95,8% لدعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء 500,728 منصب شغل، منها 500,477 منصب دائم و 000,271 منصب مؤقت.¹

1_ تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000_2004):

يمكن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الجدول التالي:²

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سابق، ص ص 229-230.

² وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 233.

الجدول 02: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (مليار دينار جزائري):

النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نمو النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %	النتاج القومي الإجمالي	معدل نمو النتاج القومي الإجمالي %	الدخل الوطني المتاح
2000	098,84	415,0	2,2	948,2	27,7
2001	235,64	426,0	2,6	133,84	4,7
2002	455,34	446,1	4,7	367,24	5,6
2003	236,85	467,1	6,9	076,85	16,2
2004	127,56	501,6	5,2	874,15	15,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية 1990-2007.

من خلال الجدول نلاحظ من بداية سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 9,2% سنة 2001 إلى 9,6 سنة 2003 وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، وبلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة 50,5% و هذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمننا على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلا مع قطاع الصناعة و الزراعة وهو ما يمثله الجدول التالي:

الجدول 03: حصة كل من قطاع المحروقات، الصناعة و الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2004):

	المحروقات	الصناعة	الزراعة
2000	40,8	7,3	8,1
2001	33,9	7,3	9,7
2002	32,5	7,2	9,2
2003	35,5	6,6	9,8
2004	38	6	9,4

المصدر: Algeria statistical appendix: IMF contry report.no 08-102 p6.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع المحروقات يمثل في متوسط الفترة 2000-2002 حوالي 39% من الناتج المحلي الإجمالي على عكس الصناعة التي لا تمثل إلا ما نسبته 6% في المتوسط، أما الزراعة فهي تمثل ما نسبته 8% في المتوسط، و على الرغم من التحسن الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة إلا أنه لا يزال هشاً بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات و افتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقراً.¹

2_تحليل تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000_2004:

أكدت الدراسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي الاتجاه العام لنموه في مختلف دول العالم، فهل ينطبق هذا على واقع الاقتصاد الجزائري؟ هذا ما سنستنتجه من خلال ما يلي:²

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 236-237-238.
² المرجع نفسه ، ص 252.

أ- تحليل تطورات الإنفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000_2004:

الجدول 04: تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000_2004:

الإنفاق الحكومي الكلي (مليار دينار جزائري)	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	الإنفاق الجاري (مليار دينار جزائري)	معدل نمو الإنفاق الجاري %	الإنفاق الاستثماري (مليار دينار جزائري)	معدل نمو الإنفاق الاستثماري %	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي %
2000	22,50	856,2	10,52	321,9	72,23	27,33
2001	12,13	963,6	12,54	357,4	11,02	27,06
2002	17,38	1,097	13,91	452,9	26,72	29,21
2003	16,80	1,199	9,23	612,0	35,12	33,80
2004	6,01	1,324	10,44	595,6	2,67-	31,03

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2003-2004.

2006..No 85،Journal officiel de républiquealgérienne

(2000-2004) هي مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث نلاحظ زيادة في

الإنفاق الحكومي الذي انتقل من 1,178 مليار دينار سنة 2000 إلى 920 مليار دينار سنة 2004، وما يفسر هذا التزايد هو تحسن أسعار النفط و قيام السلطات بتسطير برامج للإنعاش التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.

بـ تحليل تطورات الإنفاق الجاري و الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية:¹

الجدول 05: تطورات معدل نمو الإنفاق الحكومي و نسبة كل من الإنفاق الجاري و الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2007:

2004	2003	2002	2001	2000	
5	17	18	15	21	معدل نمو الإنفاق الحكومي الكلي
30	35	20	25	25	نسبة الإنفاق الاستثماري للإنفاق الحكومي الكلي
67	65	70	75	75	نسبة الإنفاق الجاري للإنفاق الحكومي الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، الشكل (3-3-52) ص 257.

ابتداء من سنة 2000 عرف هيكل الإنفاق الحكومي تغيرا ملحوظا لصالح الإنفاق الاستثماري حيث ارتفعت حصته من 19% سنة 1999 إلى 25% سنة 2001 و إلى 47% سنة 2007، حيث بلغ معدل نمو الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 2000-2007 ما يقارب 300%، وفي المقابل نلاحظ انخفاض حصة الإنفاق الجاري حيث انتقلت من 75% سنة 2000 إلى 50% سنة 2007، وهذا مع ارتفاع معدل نمو الإنفاق الحكومي كما أن الشيء الملاحظ هو أن الإنفاق الجاري يتم استهلاكه كليا على عكس الإنفاق الاستثماري، ويعود ذلك إلى محدودية الطاقة الاستيعابية. و بعد فترة الإصلاحات الهيكلية التي عرفت انخفاضا في الإنفاق الاستثماري عاد إلى الارتفاع بمعدل أكثر من الإنفاق الجاري وذلك بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية و المشاريع الأخرى التي تمت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص ص 255-256.

3_ هيكل الإنفاق الحكومي الجاري و الاستثماري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2004:

أ_ هيكل الإنفاق الحكومي الجاري في الجزائر:¹

الجدول 06: الإنفاق الحكومي الجاري (مليار دينار جزائري)

الرواتب و الأجور	منح المجاهدين	معدات و أدوات	التحويلات	خدمات الإدارة	مدفوعات فوائد الدين العام
2000	289,6	57,7	54,6	292	92
2001	315,4	54,4	46,3	276,8	114,6
2002	339,9	73,8	68,5	334,3	137,6
2003	324,5	63,2	58,8	395,5	161,4
2004	386,9	69,2	71,7	457,1	176,5

المصدر: عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي، ص 259.

يتضح من خلال الجدول السابق أن الإنفاق الحكومي الجاري ينقسم إلى ستة أبواب رئيسية، حيث يأتي في المرتبة الأولى الرواتب و الأجور و التحويلات الجارية بحصة تقارب 33% لكل منهما، يليهما في ذلك خدمات الإدارة العامة بـ 13% ثم مدفوعات فوائد الدين العام بـ 10%، معدات وأدوات بـ 6%، منح المجاهدين بـ 5%، و يتضح جليا من خلال هذا الجدول الأهمية النسبية لكل من الرواتب و الأجور و التحويلات الجارية في الإنفاق الحكومي الجاري، وهذا يعني نظريا أن زيادة الإنفاق الجاري من خلال زيادة الرواتب و الأجور و التحويلات الجارية سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية و زيادة الناتج المحلي من خلال آلية المضاعف.

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص ص 258-259.

ب_ هيكل الإنفاق الحكومي الاستثماري في الجزائر:¹

الجدول 07: الإنفاق الحكومي الاستثماري (مليون دينار جزائري)

التهيئة العمرانية	البنية التحتية الإدارية	البنية التحتية الاجتماعية	التربية و التعليم	البناء	البنية التحتية الاقتصادية	السياحة	الصناع ة و الطاقة	الري و الموارد المائية	الزراعة والصيد البحري	
84.28	8.26	89.11	1.39	1.65	95.34	5	96.5	81.33	53.8	2000
50.36	1.31	49.17	7.53	2.78	90.53	126	44.6	12.38	3.20	2001
11.41	3.28	40.27	9.55	4.88	72.65	54	60.7	37.75	6.27	2002
09.43	5.30	51.31	0.60	9.74	76.71	13	90.5	26.67	7.15	2003
87.27	3.21	81.30	8.61	9.65	86.79	2	225	05.89	47.8	2004

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 259.

يتضح من خلال الجدول السابق أن الإنفاق الحكومي الاستثماري ينقسم إلى عشرة أبواب رئيسية، حيث أنه خلال الفترة 1993-2006 بلغت حصة البنية التحتية الاقتصادية 16% من إجمالي الإنفاق الحكومي الاستثماري، يليها قطاع البناء و الري و الموارد المائية ب 14%، ثم قطاع الصناعة و الطاقة بحصة قدرها 13%، كما أن قطاع التربية و التعليم كانت له حصة كبيرة نسبيا حيث بلغت 13% من إجمالي الإنفاق الاستثماري، أما بقية القطاعات كالزراعة و السياحة و التهيئة العمرانية فقد كانت حصصها ضعيفة خلال هذه الفترة بالمقارنة مع بقية القطاعات، ولقد جاء هذا التقسيم تماشيا مع طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة، و تلبية لاحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان و البنية التحتية و تحديث المرافق العامة و ترقية مستوى التعليم، وذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية و الخدمية، وهذا ما يؤكد دور الإنفاق الحكومي على الاستثمارات الثابتة في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 260.

و بالتالي فإن النتيجة التي نخلص إليها هي أن الإنفاق الحكومي عرف تزايداً بالقيم المطلقة و بالأسعار الجارية، لكن هذا التزايد عرف تذبذباً بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق الحكومي خاصة الاستثماري منه، وانطلاقاً من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي و الذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري.¹

يمكن أن نلخص المحاور التي يدور حولها برنامج الإنعاش الاقتصادي في العناصر التالية:

- التأطير الفعال على المدى المتوسط لعملية التمويل حتى تتمكن الدولة من التحديد الدقيق لقدراتها المالية سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي.
- التحديد الدقيق لإمكانيات النمو المستقبلية و الإمكانيات المتاحة و التي تستطيع توفير مناصب العمل.
- تطوير و تنمية القطاع الفلاحي و العمل على إتاحة إمكانيات التشغيل فيه و ذلك للتقليل من النزوح الريفي من جهة و لخفض الفاتورة الغذائية من جهة أخرى.
- الدعم الشفاف لكل المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة بما في ذلك التخفيف من الأعباء الجبائية و كذلك تسهيل عملية الحصول على القروض.
- توجيه التجهيز نحو الأشغال الكبرى الخاصة بتطوير البنى التحتية و التنمية الجهوية و المحلية، من أجل ذلك يحث البرنامج على التحديد الدقيق في الأفق الممتد إلى غاية 2004. أو أكثر لكل القدرات التي تعتمد على الموارد الوطني ة (أدوات التجهيز، المدخلات المختلفة، الدراسات و الأعمال الهندسية...) والتي تتيح فرص عمل جديدة.

تعترف الدولة أن المبالغ المضخمة لدعم التنمية تبقى غير كافية مقارنة بالعرض في سوق العمل و المخزون من البطالة، لذلك وجهت عنايتها الأولى للمشاريع الخالقة لمناصب الشغل لحماية فئات المجتمع ذوي الدخل المحدود أو بدون دخل و رأت أنه لا يتأتى لها ذلك إلا إذا:

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سابق، ص 261.

- ✓ تمت تعبئة فعالة لموارد الدولة وخاصة فيما يتعلق بالتحويلات.
- ✓ تم الحرص الدقيق لفئات السكان التي تحتاج المساعدة.
- ✓ تم تحقيق التوازن في النظام الوطني للضمان الاجتماعي.
- ✓ تم تنويع مصادر التمويل.¹

المطلب 02: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) للفترة 2009-2005

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2009-2005 يتضمن محورين أساسيين:

-يتمثل المحور الأول في بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي،(حوالي 4200 مليار دينار جزائري) لغرض تدعيم البنية التحتية و تنشيط القطاعات الاقتصادية.

-أما المحور الثاني فيسعى للتحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور و إدارة أحسن للدين العام و تخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

و لقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجنب لتفعيل هذه المشاريع ومن بين هذه المشاريع، الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كيلومتر و الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب ، تحديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية.... هذه المشاريع تم إطلاقها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2005 وتتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي:

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية.
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجيا الإعلام الاتصال.
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

¹بوصافي كمال، مرجع سابق، ص ص 163-164.

حيث تجاوزت البنية التحتية الاقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج (حوالي 22 مليار دولار، منها 700 مليار دينار (حوالي 2,9 مليار دولار) مخصصة للنقل، مقابل 600 مليار دينار (حوالي 7,9 مليار دولار) للأشغال العمومية و الموارد المائية ب 393 مليار دينار (حوالي 5,1 مليار دولار) أما البناء فقد تم تخصيص مبلغ قدره 555 مليار دينار (ما يعادل 7,3 مليار دولار) وذلك لانجاز مليون وحدة سكنية.

ولقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة و الابتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر النفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب، على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يقرون بأنه لا توجد أية مخاطر، حيث أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وحتى وإن انخفضت أسعار النفط في العشرة القادمة فإن أثر هذا الانخفاض على إيرادات الموازنة العامة سيعوض بالاستثمارات المهمة في مجال النفط و الغاز، كما أن السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالحذر حيث تم ادخار الفائض من الإيرادات في صندوق ضبط الإيرادات، والذي تم استخدام موارده من أجل تخفيض الدين الخارجي، و النتيجة انخفاض في الدين الخارجي و ارتفاع احتياطات الصرف وهي تغطي سنتين من الواردات.

و بالتالي فإن الهدف من هذا البرنامج هو استغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية.¹

1_مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

بلغ البرنامج التكميلي لدعم النمو في شكله الأصلي 4203 مليار دينار، ثم أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة مالية بلغت 432 مليار دينار و آخر خاص بمناطق الهضاب العليا بلغت قيمته 668 مليار دينار زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدرة بمبلغ 1071 مليار دينار زيادة على الصناديق الإضافية و التي قدرت مبالغها ب 1191 مليار دينار، إضافة إلى التحويلات

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص ص 231-232.

الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار. و يشمل هذا البرنامج في مضمونه على خمسة محاور رئيسية تتوزع ما بين ما هو اقتصادي و ما هو اجتماعي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 08: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005:

المحاور	المبالغ(مليار دينار)	النسب(%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: كشبي حسين، ص 5.1

يتضح من الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان استحوذ على أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي حيث استفاد من مبلغ يقدر بـ 1908,5 مليار دينار ما يمثل 45,5% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث وزع لمبلغ المخصص للبرنامج على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر منها لقطاع السكن، التربية الوطنية، قطاع التعليم العالي، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية و تشمل إنجاز المشاريع لتزويد بالماء الصالح للشرب و التطهير، فك العزلة، إعادة تأهيل المرافق التربوية، إنجاز و إعادة تأهيل المنشآت الرياضية و الثقافية، تحسين المحيط الحضري و الإنارة العمومية.

¹ كشبيتي حسين و سعد الله عمار، انعكاسات سياسات الإنفاق العام على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو - ، مداخلة في ملتقى دولي حول: تقيم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة ب الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 28-29 أكتوبر 2013، ص 4-5.

يأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية و المنشآت الأساسية، وقد شمل هذا القطاع أربع قطاعات فرعية هي: قطاع النقل، الأشغال العمومية، الموارد المائية، و تهيئة الإقليم.

يأتي في المرتبة الثالثة من حيث حجم الموارد المخصصة لقطاع دعم التنمية الاقتصادية و يشمل كل من الفلاحة و التنمية الريفية، الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الصناعات التقليدية.

أما قطاع تطوير الخدمة العمومية فيأتي في المرتبة الرابعة حيث استحوذ على ما نسبته 8,4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج و هذا لتحديث قطاعات الخدمة العمومية منها قطاع العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

وعادت أقل حصة لقطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 1,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج الذي شمل استكمال عملية المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية و اللاسلكية و البريد، و التشجيع على دخول شبكة الانترنت ومواصلة عصنة الخدمات البريدية، إضافة إلى تحديد و إنجاز مخطط عمل سريع و حقيقي لتطوير و استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

*كما تجدر الإشارة إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو تضمن برنامجين إضافيين هما البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب و برنامج لتنمية ولايات الهضاب.

أ- البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب:

تم إعداد هذا البرنامج من قبل الحكومة في سبتمبر 2005 يمتد تنفيذه خلال الفترة (2006-2009) وهو برنامج موجه إلى تحسين ظروف حياة المواطنين من جهة ومن جهة أخرى إلى ترقية أسباب تنمية اقتصادية مستدامة في هذا الجزء من التراب الوطني و البرنامج يعني الولايات التالية: أدرار، بسكرة، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، غرداية، ورصد للبرنامج مبلغ مالي يفوق 377 مليار مقسمة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 09: مضمون البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب:

النسب (%)	المبالغ (مليار دينار)	القطاعات
76	296	تحسين ظروف حياة السكن
19	74	التنمية الاقتصادية
5	20	تحسين وسائل الإدارة و خصوصا العدالة و مصالح الرقابة
100	390	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ساسية عناني، تم حساب النسب من قبل الباحث.

ب_ البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:

أعلن عنه في سبتمبر 2005 بمخصص إجمالي يفوق قدره 600 مليار دينار موزعة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 10: مضمون البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا:

النسب (%)	المبالغ (مليار دينار)	القطاعات
48	288,5	تحسين ظروف معيشة السكان
38	233	ترقية التنمية الاقتصادية
3	18	تعزية مصالح الدولة
6	36,8	المشاريع البلدية للتنمية
5	29	انطلاق ورشة إنجاز مدينة بوعزول الجديدة
100	605,3	المجموع

تم حساب النسب من طرف الباحث.¹

¹ ساسية عناني و سمية سريدي، مداخلة بعنوان: تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2012)، في الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 28-29 أكتوبر 2013، ص 7_8_9.

2_تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة(2005-2009):

من ناحية معدلات النمو فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005/2009، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت ب 10،5% وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية.

و الجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة(2005-2009):

الجدول 11: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة(2005_2009):الوحدة(%)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	10,5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5,8	2,5-	0,9-	2,3-	/
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5,1	2,0	3,0	2,4	2,1

حيث وأنه كما يوضحه الجدول السابق فإن معدل الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 و ذلك راجع لانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض ب 3،8% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، ثم عاود الانتعاش مجددا و لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقاءه

سالباً و كذا ارتفاع معدل نمو قطاع خارج المحروقات ،لكنه عاد من جديد للانخفاض نتيجة تدهور معدل نمو قطاع المحروقات.

ومن هذا المنطلق يمكن التوصل إلى أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2005-2009 رغم التحسن الذي شهدته معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو.¹

3_ التطور العام للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009):

الجدول التالي يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي و هيكله في الجزائر خلال الفترة 2005-2009:

الجدول 12: تطور مؤشرات الإنفاق الحكومي و هيكلته في الجزائر خلال الفترة 2005-2009:

السنوات	الإنفاق الحكومي الكلي مليار دج	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	نفقات التسيير مليار دج	معدل نمو نفقات التسيير %	نسبة نفقات التسيير إلى الإنفاق الكلي %	نفقات التجهيز مليار دج	معدل نمو نفقات التجهيز %	نسبة نفقات التجهيز إلى الإنفاق الكلي %
2005	1950,1	10,56	1245,1	6,93-	63,2	806,9	20,46	36,8
2006	2454,4	12,28	1437,9	4,74-	61,53	1015,1	41,54	46,39
2007	3108,5	39,4	1673,9	34,14	51,59	1477,3	45,46	48,41
2008	4191	29,4	2217,7	21,35	51,1	1973,3	30,48	48,9
2009	4246,3	36,25	2300	28,53	48,2	1946,3	44,32	51,8

المصدر: :: شعبان قصابي، مرجع سابق، ص 100.

¹ بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2001/2009-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص ص 217-218.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث وصل سنة 2009 إلى 4246,3 مليار د ج أي أن نسبة الزيادة بلغت 180% وهي أكبر نسبة مقارنة بالفترات السابقة وتمثل هذه الفترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).¹ بقي حجم الإنفاق الحكومي في تزايد مستمر و بمعدل نمو مستمر و ذلك لتعزيز النمو و تحديث البنية التحتية و تلبية احتياجات اجتماعية مختلفة مثل: السكن بالإضافة إلى دعم المواد الغذائية الأساسية مثل: القمح و الحليب و مشتقاته لتبقى المواد في متناول عامة الناس.²

المطلب 03: المخطط الخماسي الثاني 2010/2014:

نظرا لأهمية التخطيط في تسهيل انجاز المشاريع التنموية واصلت الجزائر اعتمادها على البرامج و المخططات التنموية ذات مدى زمني متدرج، وحجم استثمارات متزايد و آخر هذه البرامج هو البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2010-2014 أو ما يسمى بالمخطط الخماسي. هذا البرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني حيث خصص له مبلغ مالي قدره ب 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري، ومن ثم تم تقسيم قيمته التي تعتزم السلطات العمومية استثمارها في الفترة 2010-2014 على مختلف القطاعات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية و قطاعات خدمية في ظل ميزانيات تجهيزية و ميزانيات تسيير محددة.³

وقد رصد لبرنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 ما يعادل 286 مليار دولار، و يمثل شقين:

- استكمل المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية و الطرقات و المياه بمبلغ 9700 مليار د ج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار د ج ما يعادل 156 مليار دولار ومن بين القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج:
- قطاع التنمية المحلية البشرية.
- قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية.

¹ شعبان قصابي، مرجع سابق، ص ص 100-101.

² المرجع نفسه، ص 104.

³ شعبان قصابي، مرجع سابق، ص 89.

-قطاع الصناعة و الفلاحة و الصيد البحري و التشغيل .

وقد خصص ما يقارب 150 مليار د ج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تيسير القروض البنكية التي تصل إلى 300مليار د ج لنفس الغرض .

ويمكن القول بأن هذا البرنامج استهدف أهم القطاعات ذات التأثير الفعال على مستويات التشغيل و معدلات النمو الاقتصادي.¹

وقد تم إدراج مضمون هذه القطاعات الإنتاجية التي تساهم في زيادة الدخل الوطني و الناتج المحلي كما هو موضح في الجدول التالي:

1_القطاعات الإنتاجية:

الجدول13: مضمون المخطط الخماسي 2010-2014 بالنسبة للقطاعات الإنتاجية

الوحدة:مليار د ج

المبلغ المخصص	القطاعات
3000	الفلاحة و الري
39	التجارة
500	البيئة وتهيئة الإقليم و السياحة
2816	النقل
3100	الأشغال العمومية
308,2	الصيد البحري و الموارد المائية
350	الطاقة و المناجم
150	الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار

¹د. بريس السعيد و أشبلي دنيا ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في ظل البرامج الاستثمارية في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق ألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 28-29 أكتوبر 2013، ص8.

المصدر: شعبان قصابي، مرجع سابق، ص 90.

2_ القطاعات الغير إنتاجية (الخدمية):

هذه القطاعات غير إنتاجية فهي لا تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية و إنما تسعى إلى تنمية اجتماعية و القضاء على مختلف مظاهر التخلف الاجتماعي و تحقيق الرفاهية الاجتماعية في مختلف القطاعات و تلبية حاجات المواطن من مسكن، أمن، صحة و ثقافة...و من بين هذه القطاعات م هو ممثل في الجدول التالي:

الجدول 14: مضمون المخطط الخماسي 2010-2014 بالنسبة للقطاعات غير الإنتاجية

الوحدة: مليار د ج

المبلغ المخصص	القطاعات
895	قطاع الداخلية و الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية
852	التربية الوطنية
868	التعليم العالي
219	الصحة و السكان
100	البحث العلمي
1130	الشباب و الرياضة
322	الاتصال، الثقافة، الشؤون الدينية
200	التعليم و التكوين المهني
3700	السكن و العمران
379	قطاع لعدالة و محاربة الفساد و الرشوة
19	قطاع المجاهدين
40	قطاع العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

المصدر: شعبان قصابي، مرجع سابق، ص 91.

لقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة و الابتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب .

وقد اعتبر هذا المخطط بداية إقلاع حقيقي سواء من حيث تلبية حاجة المواطن إلى التكوين و الصحة و الرفاهية و العيش الكريم، أو الإقلاع الاقتصادي الذي يحرر إرادتنا الوطنية من التبعية للمحروقات لكن في الواقع و رغم المبالغ الضخمة المخصصة لهذه لمخططات إلا أن ما حققته هذه البرامج كان متواضع و غير كافي.¹

¹ شعبان قصابي، مرجع سابق، ص 90-91.

خاتمة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري ما بعد 1986، ففي نهاية الثمانينات وفي ظل المستجدات الدولية و الوطنية ظهرت ضرورة تحرير الاقتصاد من القيود التي كانت مفروضة و التوجه نحو اقتصاد السوق فلجأت الحكومة آنذاك إلى المؤسسات المالية الدولية - و بشكل سري - قصد التخفيف من ضغوط المديونية المرتفعة و إحداث الإنعاش الاقتصادي فحققت بعض النجاح و التقدم و الذي يرجع في واقع الأمر إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي بسبب أزمة الخليج . وفي مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق و التي عرفت عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي للتعديل الهيكلي ، حيث بدأت الإصلاحات سنة 1988 و لاحظنا أن الإنفاق الحكومي تطور مع تطور دور الدولة في الاقتصاد، كما تميز بالنمو و ارتفاع معدلاته باستمرار من سنة إلى أخرى طول فترة الدراسة نظرا لتوسع نشاط الدولة، وأخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التجهيز في المرتبة الثانية التي عرفت نوع من الزيادة خلال السنوات الأخيرة من سنوات الدراسة .

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية باستخدام طرق التحليل العاطلي

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

مقدمة الفصل:

يهتم علم الإحصاء بجمع و تنظيم البيانات، عرضها و تحليلها و استقراء النتائج بغرض اتخاذ القرارات، ولقد تطور هذا العلم عبر سنوات طويلة بفضل جهود كبيرة من طرف العلماء في شتى المجالات كالزراعة و التربية، علم النفس و الاقتصاد...الخ.

وعلى الرغم من اهتمام رواد علم الإحصاء بوظيفة الاستقراء، إلا أن الجانب الأكبر من النظرية الإحصائية تم اكتشافه و تطويره بعد سنة 1920 التي كانت بمثابة الانطلاقة في تطبيق الإحصاء على مشاكل علوم الحياة(الإحصاء التطبيقي). وكان لعلماء النفس الإنجليز¹ السبق في دراسة مواضيع الارتباط بين المتغيرات، كما كان لهم الفضل في اكتشاف التحليل العائلي و استخدامه في مجالات تحليل القدرات العقلية و اختبارات الذكاء.²

و عليه فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى تقديم مفهوم التحليل العائلي و مجالات استخدامه و طرقه في المبحث الأول من هذا الفصل، أما المبحث الثاني فسنقوم بتقديم طرق التحليل العائلي إلى المركبات الأساسية عن طريق توفير سحابة النقاط و تصنيف المحاور العائلية، و أخيرا و في المبحث الثالث سنقوم بتحليل جانب الإنفاق العام في الجزائر باستخدام إحدى طرق التحليل العائلي و هي طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية.

¹ من بين هؤلاء العلماء "جالتون"(1822-1911) _ "كارل بيرسون"(1857-1936) _ سبيرمان(1945-1963).
² كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 83.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

المبحث الأول: مفهوم التحليل العاملي، مجالات استخدامه و طرقه.

التحليل العاملي أسلوب إحصائي يساعد الباحث على دراسة المتغيرات المختلفة بقصد إرجاعها إلى أهم العوامل التي أثرت فيها، فالمعروف أن أي ظاهرة من الظواهر تنتج عادة من عدة عوامل كثيرة و تعتب الظاهرة محصلة لها جميعا. ¹ كما تستند فلسفة التحليل العاملي في تحليل الظواهر أو القدرات المركبة عن طريق تحليل الارتباطات بين المتغيرات ((أو درجات الاختبارات)) بغرض استخلاص أقل عدد ممكن من العوامل التي تعبر عن أكبر قدر ممكن من التباين بين المتغيرات.

ويعد التحليل العاملي منهج تحليلي و استقرائي حيث يبدأ في الملاحظات العلمية أو تطبيق الاختبارات ويصل إلى الاستنتاجات في شكل مفاهيم رئيسية تربطها فكرة واحدة أو قانون واحد...فهو بذلك منهج استقرائي وتحليلي أيضا، حيث يقوم على تحليل الارتباطات بين درجات الاختبارات من أجل التوصل للعامل المشترك الذي يرتبط بين هذه الاختبارات.²

المطلب 01: مفهوم التحليل العاملي:

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم واحد للتحليل العاملي، و على الرغم من تباين وجهات نظرهم حول مفهوم التحليل العاملي إلا أنهم يؤكدون على أنه أسلوب إحصائي لتنظيم الخصائص المرتبطة بعدد من المتغيرات و تحليل معاملات الارتباط بينها و تصنيفها في مجموعات لاستخلاص العوامل و تفسيرها من حيث أبعادها الأساسية و ذلك بغية الخروج بأنماط مختلفة من الخصائص يمكن تعميمها على منطقة الدراسة.

و يعتبر التحليل العاملي أحد فروع التحليل متعدد المتغيرات القائم على مجموعة من الفرضيات يسعى لتحديد العوامل الافتراضية التي تكمن وراء طبيعة العلاقات الداخلية أو

¹ د. مصطفى حسين باهي، د.محمود عبد الفتاح عنان، التحليل العاملي (النظرية و التطبيق)، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص11.
² المرجع نفسه، ص14-15.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

الارتباطات بين مجموعة المتغيرات المعتمدة لقياس ظاهرة معينة، أي اشتقاق عدد من العوامل المشتركة العامة التي تؤثر في عدد من الظواهر المختلفة استنادا على الأسس أو المتغيرات الأساسية التي ساهمت في اشتقاق تلك العوامل و أهميتها النسبية على شكل مصفوفة وفي عدد قليل من المحاور أو الأبعاد التي تعرف بالعوامل (عدد الأعمدة يقل عن عدد المتغيرات) ويضم كل عامل عددا قليلا من المتغيرات (بمعاملات معنوية كبيرة) سواء كانت موجبة أو سالبة وتتم تسمية العامل و تفسيره اعتمادا على المتغيرات التي يضمها، وينسب إلى العامل جزء من تباين العامل بين المتغيرات وتسمى هذه العوامل (بالعوامل المشتركة) لأنها تدخل في أكثر من عامل و تؤثر فيه إيجابا أو سلبا (تعطله) وهذه العوامل فرضية تمثل المؤثرات الكامنة وراء شبكة العلاقات بين المتغيرات.¹

فالتحليل العاملي أسلوب إحصائي يستخدم في تناول بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط لتلخص في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية مشتركة وفقا للإطار النظري و المنطق العلمي و نتيجة لتطور التحليل العاملي و اتساع استخدامه في العلوم الاجتماعية أصبح هذا الأسلوب نموذجا رياضيا مناسباً لتفسير الكثير من العلاقات الاجتماعية و الإنسانية و السلوكية و الطبيعية و...²

يعتبر التحليل العاملي من الأساليب الرياضية التي تهتم بتنظيم و تصنيف الظواهر العلمية في مختلف مجالات الحياة (علم النفس، البيولوجي، علم الاقتصاد، الفلاحة...)، وهو أسلوب إحصائي يستخدم في معالجة البيانات المتعددة التي ترتبط فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباطات³ فالغرض الأساسي للتحليل العاملي هو دراسة علاقات بين عدد من المتغيرات المشاهدة ($X_1; X_2; \dots X_p$) بدلالة مجموعة من العناصر الفرضية غير المشاهدة

¹ ثائر مطلق محمد عياصرة، النماذج و الطرق الكمية في التخطيط و تطبيقاتها في الحاسوب، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 354.

² عبد الحميد محمد العباسي، التحليل العاملي تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام spss، معهد الدراسات و البحوث الإحصائية، قسم الإحصاء الحيوي و السكاني، جامعة القاهرة، 2011، ص 2.

³ كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 99.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

(F1;...Fm) تسمى عوامل مشتركة هي التي نهتم بها ويعتمد في تركيب هذه العوامل على مجموعة من الأسس الإحصائية مثل: الانحدار أو النماذج السببية أو الارتباط بحيث يكون عددها أقل من عدد المتغيرات الأصلية و بحيث تساعد على فهم طبيعة العلاقات بين المتغيرات الأصلية، فالفكرة الأساسية للتحليل العاملي هي فرضية العوامل التي تؤثر في الظاهرة حيث أن العامل مكون من مجموعة من المتغيرات المشاهدة.¹

يبدأ التحليل العاملي بحساب الارتباطات بين عدد من المتغيرات فنحصل على مصفوفة الارتباطات، ثم نقوم بتحليل هذه المصفوفة تحليلًا عامليًا لنصل إلى أقل عدد ممكن من المحاور أو العوامل تمكنا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين المتغيرات، ذلك أن الاكتفاء بدراسة مصفوفة معاملات الارتباط لا يؤدي إلى فهم كامل للمجال المشترك فيما بين هذه المتغيرات ، حيث يبين كل معامل من معاملات الارتباط في المصفوفة علاقة بسيطة بين متغيرين فقط من متغيراتها دون أن يبين أهمية أو دور هذه العلاقة بين هذين المتغيرين و متغير ثالث و بذلك لا نستطيع عند هذا المستوى أن نقدر العلاقة بين ثلاث متغيرات معًا، أو بين متغيرات مصفوفة الارتباط.²

ويذكر فؤاد أبو حطب (1983) أن التحليل العاملي له مكانة خاصة في ميدان التنظير السيكولوجي للقدرات العقلية باعتبارها تنتمي إلى الفئة العامة لمفهوم "السمات" فإذا كانت السمة و منها القدرة تستنتج من فئة من أساليب الأداء ترتبط فيما بينها ارتباطًا عاليًا و ترتبط بغيرها من أساليب الأداء ارتباطًا منخفضًا، فإن ذلك يتطلب ضرورة البحث عن منهج تصنيفي يحدد في جوهره هذه "الفئات" التي تستنتج منها السمات أو القدرات، ولذا يعد التحليل العاملي الابتكار الإحصائي الذي حقق هذا المطلوب.

¹د. عبد الحميد محمد العباسي، مرجع سابق، ص 2.
²كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص 99-100.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

والتحليل العاملي طريقة إحصائية يستعين بها الباحث على دراسة الظواهر المعقدة المختلفة بقصد إرجاعها إلى أهم العوامل التي أثرت فيها... فالمعروف أن أي ظاهرة من الظواهر تنتج عادة عن جملة عوامل و قوى كثيرة جدا وتعتبر الظاهرة محصلة لها جميعا، وهناك عدة وسائل يمكن بها أن تبوب هذه العوامل و تلك القوى في مجموعات متجانسة لتحصل على عدد محدود من العوامل الرئيسية التي يمكن أن نرجع إليها تلك الظاهرة. ويشير عبد العزيز القوصي و آخرون إلى أن التحليل العاملي من الطرق الإحصائية الأكثر موضوعية وأكثر اقتصادا في الجهد و التي يمكن بها إرجاع بعض الظواهر إلى عدد قليل من العوامل الرئيسية التي تعتبر أهم العوامل كلها في إحداث هذه الظاهرة. و يستخلص من ذلك أن التحليل العاملي ليس وفقا على علم النفس أو التربية، ولكنه أسلوب إحصائي من أساليب الدراسة التحليلية التي تهدف إلى التقسيم و التبويب و التصنيف لمختلف القوى و المؤثرات الفعالة في ظاهرة معينة.

كما أن الهدف الأساسي من التحليل العاملي هو-إن أمكن تحقيق ذلك- وصف علاقات التباين بين عدد كبير من المتغيرات بدلالة عدد قليل من المقادير العشوائية غير المشاهدة التي تسمى بالعوامل، ويعتمد النموذج العاملي أساسا على الفكرة التالية: افترض إمكانية جميع المتغيرات بناءا على معاملات الارتباط بينها، هذا يعني أن جميع المتغيرات الموجودة في مجموعة معينة مرتبطة مع بعضها ارتباطا قويا، و لكن ارتباطها بمتغيرات المجموعات الأخرى ارتباطا ضعيفا، ومن الممكن أن نتصور هنا أن كل مجموعة من المتغيرات تمثل عاملا واحدا وهو المسئول عن الارتباط المشاهد بينها.

لذا يمكن اعتبار التحليل العاملي امتداد لتحليل المكونات الرئيسية فيمكن النظر إلى كل منهما كمحاولة لتقريب مصفوفة التباينات و التغيرات، ومع ذلك يعتبر التقريب الذي

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

يعتمد على نموذج التحليل العاملية أكثر تعقيدا و أكثر تفصيلا من التقريب الذي يعتمد على المكونات الرئيسية.¹

المطلب 02: مجالات تطبيق التحليل العاملية و أنواعه:

1_مجالات تطبيق التحليل العاملية:

يرجع اكتشاف التحليل العاملية إلى العالم النفساني تشارلز سيبرمان عام 1904م على ضوء الأعمال التي قام بها الرواد الأوائل لعلم النفس أمثال ثور نديك و يرسون و هوتلنج و طومسون و جيل فورد و غيرهم من علماء النفس، لذلك يمكن القول أنه نشأ في كنف علم النفس و المتتبع لمجالات تطبيق التحليل العاملية منذ نشأته حتى بعد الحرب العالمية الثانية يجد أنها تنصب في مجال علم النفس، حيث استخدم في مجال تحديد أبعاد العقل البشري، و استخدم بعد ذلك في دراسة سمات المزاج، والميلول الشخصية، و دراسة المشكلات الخاصة بالتعلم، واستخدم أثناء الحرب العالمية الثانية في دراسة الصدق العاملية للاختبارات النفسية لقياس القدرات العقلية للأشخاص و التي تؤهلهم للقيام بشكل فعال لبعض الأعمال في المجال العسكري.

وقد ساعد التطور الهائل في مجال الحاسوب و البرامج الإحصائية إلى زيادة استخدام أسلوب التحليل العاملية و الاهتمام به في ميادين العلوم المختلفة كالعلوم السياسية و التجارية والإدارية وعلم الاجتماع وعلم الجغرافيا و في مجال الإحصاء، و التخطيط و الدراسات السكانية و حتى العلوم الطبية و العلوم الطبيعية، فقد استخدم في عدة دراسات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الدراسات المقارنة للأجناس المختلفة بالنسبة للمتغيرات الثقافية.
- تشخيص الأمراض للكشف عن ما ينذر بحدوثها.

¹مصطفى حسين باهي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 17-18.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

- العوامل المؤثرة على قرار المستهلك عند شراء منتجات معينة.
 - العوامل لمؤثرة في أسعار السلع و العملات وأجور العمال.
 - دراسات تحليل العمل.
 - يستخدم في مجال الإحصاء لدراسة الارتباط و الانحدار المتعدد فهو يستخدم لإثارة عدد من الفروض التي لها علاقة بالعوامل السببية أو يستخدم لفحص المتغيرات قبل استخدامها في تحليل آخر.
 - التركيب الداخلي للمدن.
 - دراسة الأنماط الزراعية.
 - تحليل التباين المكاني و الاختلاف لأبعاد تركيبية وأنماط مكانية لظواهر متعددة.
- ينصب الإسهام الرئيسي في أغلب هذه المجالات على تصنيف و تنظيم الخصائص المترابطة لظاهرة أو مجموعة ظواهر في مجال ما بدلالة عدد قليل من الأبعاد غير المشاهدة تسمى العوامل و يمكن الاعتماد عليها بكفاءة في تفسير الظواهر المعنية بالتحليل.¹

2_أنواع التحليل العاملي:

يمكن تقسيم التحليل العاملي أساسا إلى نوعين:

• التحليل العاملي الاستكشافي:

يحاول الكشف عن التركيب الضمني لمجموعة كبيرة نسبيا من المتغيرات، وافترض الباحث المسبق بأن أي مؤشر قد يرتبط بأي عامل، لذلك تكون عدد العوامل غير معروفة وإنما قد يكون هناك توقع بهذا العدد، كما لا توجد نظرية مسبقة أو استخدام لإحدى تشبعات العامل للكشف عن تركيب العامل من البيانات، وهذا الشكل الأكثر انتشارا للتحليل العاملي.

• التحليل العاملي التأكيدي:

¹ثائر محمد عياصرة، مرجع سابق، ص356.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

يعد أحد تطبيقات نماذج المعادلات البنائية¹ و يستخدم للتأكد من أن عدد العوامل متوافقة مع ما هو متوقع على أساس نظرية أو نموذج سابق كما يستخدم للتحقق من أن المتغيرات تنشعب على عدد العوامل المتوقعة، حيث يتم تحديد النموذج المفترض و الذي يتكون من المتغيرات الكامنة أو الغير مقاسه وهي تمثل المتغيرات المفترضة للمقياس و منها يستخلص نوع ثاني من المتغيرات تعرف بالمتغيرات المقيسه أو التابعة و التي تمثل المتغيرات الخاصة بكل عامل عام.

الشرط الأساسي في هذا التحليل افتراض الباحث المسبق لعدد العوامل في ضوء نظرية أو نموذج سابق، وافتراض الباحث التوقعات حول المتغيرات التي ستنشعب على العوامل، فقد يسعى الباحث على سبيل المثال معرفة ما إذا كان بناء المقياس أو الاستبانة يطابق النموذج النظري المقترح.

توجد طريقتين للتحليل العاملي التأكيدي:

أ - الطريقة التقليدية:

تتيح هذه الطريقة للباحث فحص تشعبات العوامل للمتغيرات للتأكد من أن التشعبات على العوامل (المتغيرات الكامنة) على النحو الذي تنبأ به نموذج الباحث، و يمكن أن تعطي رؤية أكثر تفصيلا حول استخدام نموذج قياس المعامل الانفرادي لضمان جودة مطابقة المقاييس المستخدمة في معادلات النماذج التركيبية، وعلى هذا النحو تعتبر الطريقة التقليدية إضافة أو تكملة تحليلية لطريقة معادلات النماذج التركيبية، و يمكن تطبيقها من خلال أية رزمة إحصائية تدعم التحليل العاملي.

¹تقوم فكرة المعادلات البنائية على اختبار جودة التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل و المصفوفة المفترضة من قبل النموذج (المصفوفة التي يتم استهلاكها فعلا من قبل النموذج) و الذي يحدد علاقات معينة بين هذه المتغيرات.

بـ - معادلات النماذج التركيبية (البنائية):

تعني التحليل لنماذج القياس البديلة (العامل) تستخدم معادلات النماذج التركيبية، وترتكز على التحليل العاملي المشترك بدلا من تحليل المكونات الأساسية.

وقد ظهر في السنوات القليلة الماضية تطور كبير في الأساليب المستخدمة في التحليل العاملي التأكيدي مثل معادلات النماذج التركيبية وهناك أيضا نموذج العلاقات السببية بين التباين أو التباين، و نماذج الانحدار بأوزان مشروطة للمتغيرات المستقلة، ومن المحتمل أيضا أن تستخدم في الكشف عن نماذج قياس تحليل المكونات الأساسية، كما أنها تستخدم في عدد من الاختبارات أهمها :

1. اختبار الأخطاء في قياس النموذج.
2. اختبار فصل عامل مقابل نماذج متعدد العوامل.
3. اختبار قياس التباين بمقارنة المجموعات خلال النموذج.
4. اختبار orthogonality وهو مشابه لاختبار Redundancy test¹.

المطلب 03: طرق التحليل العاملي و تصنيفاتها:

1. طرق التحليل العاملي:

تتشترك طرق التحليل العاملي في الهدف الذي ترمي إليه وهو تفسير العلاقات الموجودة بين سلسلة من المتغيرات المترابطة بتلخيص المعلومات الهامة (المتضمنة في المتغيرات) إلى عدد أقل من المتغيرات الأساسية المستقلة التي يمكن ملاحظتها مباشرة.²

تتعدد الطرق الرياضية المستخدمة في نتائج التحليل العاملي، حيث تزيد هذه الطرق عن خمسة عشرة طريقة و لكل منها خطواتها الرياضية، لذلك فإن الخوض بكافة هذه الطرق

¹ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص 370-371.

²كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 103.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

من شأنه أن يقودنا في أمور تفصيلية نحن في غنى عنها لذا سنكتفي بالتطرق إلى أبرز الطرق الرئيسية التي يشيع الأخذ بها عند الباحثين و ذلك على النحو التالي:

• طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية (تحليل المكونات الأساسية):

تعود هذه الطريقة إلى هوتلنج **Hottelling** التي وضعها عام 1933، و تستخدم في البحوث الاستكشافية عندما لا يكون لدى الباحث نموذج سببي، لكنها ببساطة تقوم بتكثيف الأعداد الكبيرة من المتغيرات (على سبيل المثال استبيان يتكون من 80 بنداً) إلى عدد قليل من العوامل (على سبيل المثال 7 عوامل)، وهذا النوع الأكثر شيوعاً و استخداماً في التحليل العاملي¹، بعبارة أخرى فإن هدف هذه الطريقة هو إيجاد متغيرات جديدة _ غير مترابطة فيما بينها _ هي توليفات خطية من المتغيرات الأصلية المترابطة خطياً فيما بينها.

يتوخى من هذه الطريقة الأهداف التالية:

- * التمثيل البياني (الأمثل) للأفراد (المشاهدات) في فضاء شعاعي جزئي E ذو بعد q (أقل من البعد الأصلي).
- * التمثيل البياني للمتغيرات في الفضاء الشعاعي Eq الذي يعطي أحسن تفسير للعلاقات الكائنة بين المتغيرات.
- * تقليص بيانات جدول المعطيات الأولى.²

• التحليل العاملي الأساسي:

تعرف أحياناً باسم التحليل العاملي المشترك أو تحليل المحاور الأساسية، وهو ما يعنيه الأشخاص عادة بقولهم التحليل العاملي، وتعود هذه الطريقة إلى سيبرمان، و تستخدم في البحوث التأكيدية عندما يملك الباحث نموذج سببي، وعلى هذا النحو

¹ ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص 372.
² كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 103-104.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

تستخدم جنباً إلى جنب مع أساليب النماذج السببية السالفة الذكر كتحليل المسار و نماذج الانحدار بأوزان مشروطة و نماذج تركيب التغير و معادلات النموذج البنائي.¹

2. تصنيف طرق التحليل العاملي:

يشير بعض المؤلفين إلى عدة أساليب مختلفة من التحليل العاملي وفقاً للبيانات المستخدمة في المصفوفة المراد تحليلها عاملياً، و بمعنى آخر أكثر بساطة ما الذي يصلح من مجموعة البيانات كمتغيرات (الأعمدة) وما الذي يصلح كحالات (الصفوف)، و بناء على ذلك يمكن تقسيم أساليب التحليل العاملي وفقاً للبيانات على النحو التالي:

✓ التحليل العاملي من نوع R :

يعتبر هذا الأسلوب التقليدي من أكثر طرق التحليل العاملي شيوعاً إلى حد ما فمعظم البحوث، وقد ارتبط التطور التاريخي للتحليل العاملي بهذا النوع من التحليل، وتختص أهداف التحليل العاملي في هذا الأسلوب بإظهار و تشخيص العوامل التي تفسر العلاقات بين المتغيرات، و بناء على ذلك تتكون الصفوف في مصفوفة البيانات من الحالات (الأفراد أو الأشخاص) أو الكيانات و الأعمدة من المتغيرات، وهنا يكون التحليل العاملي منصفاً على المتغيرات أو على أعمدة مصفوفة البيانات، و تحسب معاملات الارتباط بين المتغيرات (الأعمدة) ثم تحلل عاملياً، وتشير العوامل المستخلصة إلى متغيرات مشبعة بعوامل تمثلها، و يندرج تحت هذا النوع أغلب طرق التحليل العاملي ومن أبرزها طريقة الإمكان الأعظم، التحليل العاملي الصوري.

¹ ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص 372.

✓ التحليل العامل من نوع Q :

يعود الفضل في هذا الأسلوب إلى **ستيفن سون Stephenson** وقد استخدمه لأول مرة في دراسة على عينة تتكون من 80 طالبا و طالبة لترتيب تفضيلهم لاثني عشر موضوعا من موضوعات الدراسة و موادها مقدمة في ستين ورقة امتحان ثم استخلص العوامل الناتجة عن المصفوفة الارتباطية، كما طبقها كل من ثرستون و ديكان في دراسة على عينة من تسعة قضاة من قضاة المحكمة العليا ثم حسب الارتباطات بين موقف كل قاضي و الحكم الصادر عنهم في 115 قضية و قد أمكن التوصل إلى ثلاثة عوامل، كما استخدمت في دراسة **مور Moore** على اختبار للشخصية مكون من 128 سؤالا حول الشخصية قبل المرضية و الصحة العقلية لعينة مكونة من 56 فردا و قد أمكن التوصل إلى 11 عامل.

المعالجات الرياضية المستخدمة في هذا الأسلوب هي ذاتها في أسلوب R-Mode، غير أن الصفوف في مصفوفة البيانات تتكون من **المتغيرات** و الأعمدة من **الحالات**، وهنا يكون التحليل العامل منسوبا على الحالات، و تحسب معاملات الارتباط بين الحالات (أي بين الأشخاص وليس المتغيرات) لذا يسمى أحيانا **التحليل العامل المحور أو المعكوس**، و تشير العوامل المستخرجة إلى أفراد مشبعين بدرجة عالية بالعامل.

✓ التحليل العامل من نوع O:

يعتبر الشكل القديم لتحليل السلاسل الزمنية التي يتم فيها جمع البيانات عن كيان واحد وتكون الأعمدة **المناسبات** و الصفوف **المتغيرات**، و بناءا على هذا الأسلوب يمكن مقارنة كيانات خلال عدة سنوات متتالية لغرض تفسير السلوك.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

✓ التحليل العامل من نوع P:

يعود الفضل في هذا الأسلوب إلى رايموند كاتل من خلال اهتماماته و بحوثه بالشخصية و الذي قدمه سنة 1946، و المعالجات الرياضية المستخدمة في هذا الأسلوب هي ذاتها المتبعة في O-Mode غير أنه يمثل معكوس مصفوفة البيانات الواردة في أسلوب O-Mode وهنا تكون الأعمدة من المتغيرات و الصفوف من المناسبات، ومن خلال هذا الأسلوب يتم اختبار الفرد الواحد عدد من المرات و ذلك أثناء فترة نشاطه أو تعب في الليل و النهار وفي ظروف الطقس المتقلبة الباردة و الحارة و غيرها من الظروف التي تعكس تباين أدائه على المقاييس، بحيث نحصل على عدد كبير من الاستجابات للشخص الواحد في فترات زمنية متعاقبة بدلا من الحصول على عدد كبير من الاستجابات لعدد من الأفراد في فترة زمنية واحدة، وتحسب معاملات الارتباط بين مجموعة المتغيرات أو مظاهر السلوك المستمد من العدد الكبير للمناسبات ثم نقوم بحساب العوامل الخاصة بالفرد.

✓ التحليل العامل من نوع T:

التحليل العامل لمعاملات الارتباط بين مجموعة من المناسبات المستمدة من الحالات، وهنا تكون الأعمدة في مصفوفة البيانات المناسبات وتمثل صفوفها الحالات.

✓ التحليل العامل من نوع S:

التحليل العامل لمعاملات الارتباط بين مجموعة من الحالات المستمدة من عدد كبير من المناسبات، وهنا تكون الأعمدة في مصفوفة البيانات الحالات وتمثل صفوفها المناسبات، ويعتبر هذا الأسلوب معكوس لمصفوفة البيانات الواردة في T-Mode.

ويلخص الجدول التالي أساليب التحليل العامل وفقا للبيانات المستخدمة في

المصفوفة:

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

الجدول 15: أساليب التحليل العاملي:

الأساليب Modes	الأعمدة ماذا تفسر العوامل	الصفوف تقاس من خلال الأعمدة
R-Mode	Variables المتغيرات	Cases الحالات
Q-Mode	Cases الحالات	Variables المتغيرات
O-Mode	Occasions المناسبات	Variables المتغيرات
P-Mode	Variables المتغيرات	Occasions المناسبات
T-Mode	Occasions المناسبات	Cases الحالات
S-Mode	Cases الحالات	Occasions المناسبات

المصدر: ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق.¹

¹ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص 377-378-379.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

المبحث الثاني: تقديم طرق التحليل إلى المركبات الأساسية:

المطلب 01: تقديم الطريقة و توفير سحابة النقاط:

1_ تقديم الطريقة:

ليكن X جدول الأفراد و المتغيرات به q متغيرة (خاصية) محسوبة ل p فرد (مشاهدة) و الذي يمكن كتابته على النحو التالي:

$$X = \begin{bmatrix} X_{11} & \dots & X_{1q} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ X_{p1} & \dots & X_{pq} \end{bmatrix}$$

كل فرد (ie) له q خاصية، إذن يمكن كتابة الجدول X على النحو التالي:

$$X = \begin{pmatrix} e_1 \\ \vdots \\ e_p \end{pmatrix} \quad \text{حيث: } e_i = (X_{i1} \dots X_{ip})$$

إن التمثيل الهندسي لهذه السحابة غير ممكن (في حالة $q < 3$) إذن فما هو السبيل للحصول على تمثيل هندسي لسحابة النقاط؟.

لنفرض أننا نريد تمثيل هذه السحابة على مستوي، فما علينا القيام به هو إسقاط النقاط (ie) على مستوي.

لتكن $(f_1; f_2; \dots; f_n)$ مسقط النقط $(e_1, e_2, \dots, e_n)$ ، إن التمثيل لن يكون بشكل دقيق نظراً لأن المسافات بين مسقط النقط f_i و f_j في المستوي ليست نفسها المسافات بين e_i و e_j في الفضاء ذو البعد q فالمسافة بين f_i و f_j تكون أقل أو تساوي المسافة بين e_i و e_j . إذن هناك انحرافات نسعى إلى تدنيها و هذا الأمر يقود إلى البحث عن مستوي الإسقاط أين تكون المسافات محفوظة بشكل جيد (الانحرافات أقل ما يمكن)، أي جعل المقدار $(f_i; f_j)$ d^2 أكبر ما يمكن.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

2_توفيق سحابة النقاط:

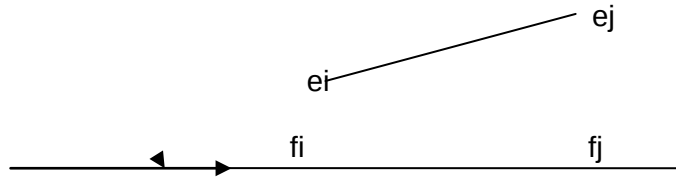
ليكن ie و je نقطتين من R^2 بحيث: $ie=(Xi1;Xi2;...Xiq)$

$$ej=(Xj1,jX2,...pjX)$$

لتكن $Fu1$ المحور العملي المولد بشعاع الوحدة $u1$.

و لتكن fi أو fj مسقطي النقطتين ie و je على الترتيب على المحور $fu1$ كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم(01): يوضح إسقاط النقط على المحور:



المصدر: كماسي محمد الأمين

الهدف هو جعل الخطأ المرتكب نتيجة إسقاط النقاط ie و je على المحور $uf1$ أقل ما يمكن. يتحقق هذا الهدف عندما يكون مجموع مربعات مساقط النقط على المحور العملي $uf1$ أكبر ما يمكن أي $\sum d^2(fi; fj)$ أعظمي.

$$.u=(jf,if)d1(je-ie) \quad \text{لدينا:}$$

بإجراء عملية التربيع و إدخال المؤثر $\sum$ على العلاقة السابقة نحصل على:

$$\sum d^2(jf,if)=\sum [u^1(ei-ej)]^2=\sum [u^1(ei-ej)][u^1(ei-ej)]'$$

$$=u^1[\sum (ei-ej)(ei-ej)]u1$$

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

$$=u^1[\sum(e_i-e_j)(e_i-e_j)^T u^1]$$

$$\sum(e_i-e_j)(e_i-e_j)^T = 2p^2V \quad \text{ولكن:}$$

حيث: V : مصفوفة التشنت و تمام التشنت لسحابة النقاط.

إذن فتعظيم المقدار $d^2(jf; if)$ يعود إلى تعظيم المقدار $u^1.V.u^1$ تحت شرط $u^1.u^1=1$ ، فالمطلوب هو حل البرنامج الرياضي التالي:

$$\begin{cases} \text{Max } u^1.V.u^1 \\ \text{s.t.: } u^1.u^1 = 1 \end{cases} \longrightarrow$$

لحل (أ) نستخدم دالة لاغرانج L كمايلي:

$$\boxed{\text{Max } \mathcal{L}(u^1) = u^1.V.u^1 - \lambda(u^1.u^1 - 1)}$$

حيث: λ_1 هو معامل لاغرانج.

الشرط الضروري لبلوغ دالة لاغرانج النهاية العظمى هو انعدام المشتقة الأولى

$$\begin{aligned} \text{للدالة } \mathcal{L}(u^1) \text{ أي أن:} \quad \frac{\delta \mathcal{L}}{\delta u^1} \mathcal{L}'(u^1) &= 0 \quad \forall u^1 - 2\lambda_1 u^1 = 0 \\ &\rightarrow \quad \forall u^1 \lambda_1 u^1 \dots \dots (1) \end{aligned}$$

من (1) يتبين أن شعاع الوحدة u^1 هو شعاع ذاتي للمصفوفة V مرافق للقيمة الذاتية λ_1 .

وعليه فإن حل البرنامج (أ) يعني إيجاد أكبر قيمة ذاتية للمصفوفة V ومنه يتحدد

تماما شعاع الوحدة u^1 المولد للمحور uf_1 . فإذا أردنا توفيق سحابة النقاط بمستوي فما

علينا سوى إيجاد محور ثان uf_2 مولد بشعاع الوحدة u^2 و عمودي على u^1 .

¹ كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص 111-112.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

بإتباع نفس خطوات إيجاد المحور u_1 نحاول إيجاد u_2 المولد للمحور u_2 . فالمسألة تؤول إلى حل البرنامج الرياضي التالي:

$$\leftarrow (ب) \begin{cases} Max u^2 \cdot V \cdot u_2 \\ \frac{s}{c} \{ u^2 \cdot u_2 = 1 ; u^1 \cdot u_2 = 0 \end{cases}$$

و الذي يعني تعظيم دالة لاغرانج $\mathcal{L}(u_2)$:

$$Max \mathcal{L}(u_2) = u^2 \cdot V \cdot u_2 - \lambda_2 (u^2 \cdot u_2 - 1) - f_j (u^2 \cdot u_1 - 0) \dots (1)$$

حيث λ_2 و f_j هي معاملات لاغرانج.

الشرط الضروري لتحقيق النهاية العظمى لدالة لاغرانج هو انعدام المشتق الأول بمعنى:

$$\frac{\delta \mathcal{L}}{\delta u_2} \mathcal{L}(u_2) = 0 \quad 2Vu_2 - 2\lambda_2 u_2 - f_j u_1 = 0 \dots (2)$$

بضرب طرفي المعادلة (2) في منقول u_1 نحصل على :

$$-2\lambda_2 \cdot u_2 u^1 - f_j u_1 \cdot u^1 = 0 \dots \dots \dots (3)$$

$$2V \cdot u_2 \cdot u^1$$

وبما أن : $u_2 \cdot u^1 = 0$ و $u_1 \cdot u^1 = 1$ فإن المعادلة (3) تكافؤ : $f_j = 0$.

بتعويض قيمة f_j في المعادلة (2) نحصل على:

$$2V \cdot u_2 - 2\lambda_2 \cdot u_2 = 0 \rightarrow V \cdot u_2 = \lambda_2 \cdot u_2 \dots \dots \dots (4)$$

من العلاقة (4) يتبين أن شعاع الوحدة u_2 ما هو إلا شعاع ذاتي للمصفوفة V مرافق القيمة

الذاتية λ_2 . و يصبح المحورين u_1 و u_2 شعاعين ذاتيين مرافقين للقيمتين λ_1 و λ_2

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

على التوالي للمصفوفة V . يشكل المحوران $uf1$ و $uf2$ أساس متعامد للمستوي الذي يعطي أحسن توفيق لسحابة النقاط.

في الحالة العامة، عندما نريد توفيق سحابة النقاط بفضاء شعاعي جزئي ذا بعد k حيث $k < q$. فإن الإشكالية تؤول إلى إيجاد جميع القيم الذاتية للمصفوفة V ، حيث نرفق بكل قيمة ذاتية لأشعاع ذاتي iu_f .

هذه الأشعة المتعامدة فيما بينها تشكل أساس للفضاء الشعاعي الذي يمثل بشكل جيد سحابة النقاط بمفهوم المربعات الصغرى العادية.¹

المطلب 02: خطوات إجراء طريقة التحليل:

يمكن إيجاز خطوات التحليل العاملي (بصورة مشابهة تطبق هذه الخطوات لإجراء تحليل المركبات الأساسية) كما يلي:

- 1) تشكيل مصفوفة البيانات .
- 2) تحويل مصفوفة البيانات إلى مصفوفة ارتباطية².
- 3) تحديد عدد العوامل (المكونات) الباقية:
 - محك الجذور المميزة التي تزيد عن 1.0 (محك كايز).
 - اختبار سكري.
 - نسبة التباين المفسر لكل مكون أو عامل (5-10%).
 - نسبة التباين المتجمعة المتصاعدة (70-80%).
- 4) استخراج مصفوفة تشبعات العوامل (المكونات) الأساسية قبل التدوير، حيث تمثل كل خلية من خلاياه معامل ارتباط بين المتغير الواحد و العوامل (المكونات) الرئيسية و

¹ كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 113-114.

² مصفوفة مربعة عدد صفوفها يساوي عدد أعمدتها، و تمثل قيم عناصر قطرها الرئيسي بالواحد صحيح ويمثل الجزء الموجود أعلى القطر الرئيسي الجزء الموجود أسفله.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

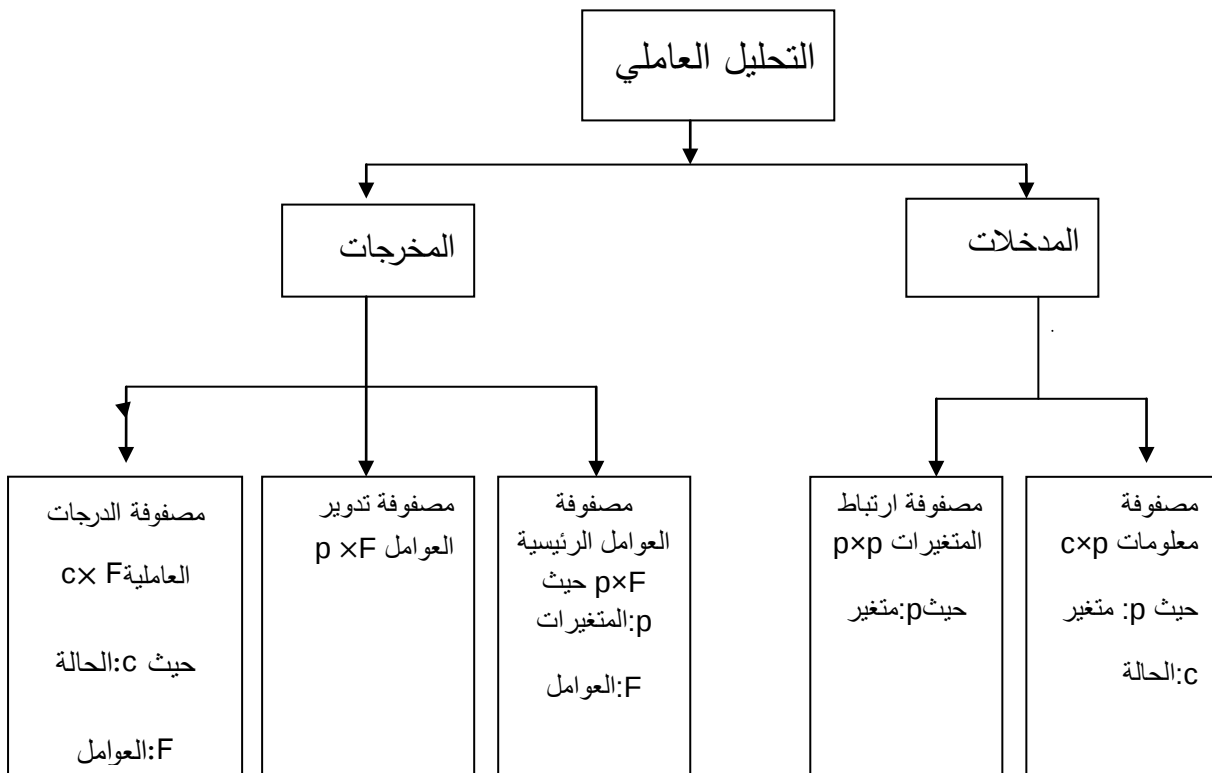
يطلق على معاملات الارتباط في هذه المصفوفة تشبعات العوامل (المكونات) و تتراوح قيمتها ما بين $-1, +1$.

(5) استخراج مصفوفة تدوير العوامل (المكونات)، حيث تصبح بموجب هذه المصفوفة المتغيرات عمودية و العوامل (المكونات) أفقية.

(6) استخراج مصفوفة الدرجات العاملة للعوامل (المكونات) المدورة.

ويمكن تلخيص العملية المتعلقة بالتحليل العامل بالشكل التالي:

الشكل (02): خطوات التحليل العامل.



المصدر: ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص 384.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

متطلبات تطبيق الأسلوب:

- المعلومات الإحصائية المتعلقة بالخصائص المدروسة الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية وغير ذلك.
- حاسوب بطاقة تخزين كبيرة لاستيعاب البيانات الإحصائية و تحليلها، وتجدر الإشارة هنا إلى وجود برامج و رزم لإجراء التحليل العملي مثل برنامج SSPS (الذي سنعمل به في بحثنا هذا) و SAS وغيرها.¹

المبحث الثالث: التحليل بطريقة المركبات الأساسية:

المطلب 01: التعريف بمتغيرات الدراسة:

تم تصنيف المتغيرات المعتمدة في الدراسة إلى ثمانية متغيرات تشكل قطاعات الاقتصاد الوطني و هي على النحو التالي:

1_ قطاع الصناعة: يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري، إذ كان يعول عليه في قيادة التنمية الاقتصادية خلال مرحلة التخطيط الاشتراكي للاقتصاد و يتشكل هذا القطاع (المتغيرة) من الاستثمارات النهائية الموجهة للصناعة و مؤسسات الإنجاز في ميزانية التجهيز و المساهمات المؤقتة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

2_ قطاع الفلاحة و الري: و يتشكل من النفقات ذات الطابع النهائي في ميزانية التجهيز، بالإضافة إلى النفقات ذات الطابع المؤقت المخصصة في إطار التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية، و تشمل هذه النفقات، الفلاحة، الصيد البحري، الري و الغابات.

3_ قطاع الخدمات: يتكون من نفقات النقل، الخزن و التوزيع و شبكات المواصلات.

¹ ثائر مطلق محمد عياصرة، مرجع سابق، ص 383-384-385.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

4_ القطاع الإداري: تنقسم نفقات القطاع الإداري إلى جزأين جزء يدخل ضمن نفقات التجهيز و يمثل نفقات موجهة لبناء المنشآت الإدارية و جزء يدخل ضمن نفقات التسيير و يشمل نفقات أجور عمال و موظفي إدارات الدولة و نفقات سيرها بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بالهيئات السياسية و البرلمانية.

5_ الجانب الاجتماعي و الثقافي: يشمل تلك النفقات المخصصة لإشباع حاجات مختلف فئات السكان في مجالات التربية و التعليم، الرعاية الصحية و مجالات السكن، المجال الثقافي، بالإضافة إلى الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية الاجتماعية و الثقافية.

6_ قطاع العمليات المالية: يتضمن النفقات المخصصة لخدمة الدين العمومي من ميزانية التسيير و عمليات برأس مال في ميزانية التجهيز (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد،....الخ).

7_ قطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية: و يشمل النفقات المخصصة لبناء السدود و الطرق و المواصلات السلكية و اللاسلكية و كل المرافق الضرورية لسير المؤسسات الاقتصادية.

8_ قطاع الدفاع: و يشمل جميع النفقات الخاصة بالقطاع العسكري.

وفيما يلي رموز المتغيرات (القطاعات) المستخدمة في الدراسة :

IND: الإنفاق على قطاع الصناعة.

AGR: الإنفاق على قطاع الفلاحة و الري.

SER: الإنفاق على قطاع الخدمات.

ADM: الإنفاق على القطاع الإداري.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

DSM: الإنفاق على القطاع العسكري.

SEC: الإنفاق على القطاع الاجتماعي و الثقافي.

CAP: الإنفاق على قطاع العمليات المالية.

INF: الإنفاق على قطاع البنية التحتية الاقتصادية (المنشآت الأساسية الاقتصادية).¹

المطلب 2: تحليل نتائج تطبيق طريقة ACP :

من أجل تحليل إحصائي أكثر عمقا لنفقات القطاعات قمنا بتطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية باستخدام برنامج SPSS، واتبعنا الخطوات التالية:

1_ تحليل نتائج ACP على النفقات.

الجدول رقم 16 : المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات

Statistiques descriptives			
	Moyenne	Ecart type	Analyse N
CAP	74.6154	51.53403	13
ADM	1,890.6154	1,658.50467	13
SOC	1,213.2308	1,344.15098	13
INF	2,701.2308	3,063.96884	13
IND	447.3077	232.18326	13
AGR	2,937.3077	3,311.91987	13

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات : SPSS 22

من خلال جدول المتوسطات و الانحرافات نلاحظ أن أكبر قيمة للنفقات هي الإنفاق على القطاع AGR القطاع الفلاحة و الري بمتوسط 2937.3077، ثم يليه الإنفاق على القطاع INF الإنفاق على القطاع البنية التحتية الاقتصادية، وفي الأخير نجد أن المتغيرات الأخرى بمتوسطات منخفضة مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

¹ كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص ص 130-132.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

أما بالنسبة للانحرافات المعيارية فنجد أن المتغير (CAP) أي الإنفاق على القطاع المالي، هو المتغير الذي يحمل أقل انحراف من بين كل المتغيرات و المقدر ب51.53403، وفي المقابل نجد أن المتغير AGR (الإنفاق على القطاع الفلاحة و الري) يرافقه بأكبر قيمة للانحرافات المعيارية المحصل عليها و المقدر ب(3063.96884) فهو المتغير المسئول عن تشتت المتغيرات المدروسة. مما يدل على تذبذب نفقات قطاع الفلاحة و الري من سنة إلى أخرى.

2_تحليل مصفوفة الارتباطات:

تعطي لنا مصفوفة الارتباطات قراءة مبدئية عن ارتباط المتغيرات فيما بينها أي اتجاه العلاقة (طردية) و شدة العلاقة (قوية، ضعيفة، متوسطة). كما تستخدم لتحديد أي المجموعات من المتغيرات تتجمع مع بعضها البعض، كما هو في المصفوفة التالية:

الجدول رقم 17: يمثل مصفوفة الارتباط

Matrice de corrélation

		CAP	ADM	SOC	INF	IND	AGR
Corrélation	CAP	1,000	,590	,349	,463	,530	,743
	ADM	,590	1,000	,741	,706	,030	,600
	SOC	,349	,741	1,000	,865	,035	,683
	INF	,463	,706	,865	1,000	,216	,802
	IND	,530	,030	,035	,216	1,000	,534
	AGR	,743	,600	,683	,802	,534	1,000
Signification (unilatéral)	CAP		,017	,121	,056	,031	,002
	ADM	,017		,002	,003	,462	,015
	SOC	,121	,002		,000	,455	,005
	INF	,056	,003	,000		,239	,000
	IND	,031	,462	,455	,239		,030
	AGR	,002	,015	,005	,000	,030	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج SPSS 22.

من خلال فحصنا لمصفوفة الارتباط السابقة نستنتج ما يلي:

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

أنه توجد علاقة موجبة بين كل المتغيرات مما يفسر أن هناك ارتباط طردي بين المتغيرات، كما تظهر لنا في آخر المصفوفة قيمة معامل التحديد التي بلغت (0.534) ومنه نقول لا يوجد شكل التعدد الخطي للمتغيرات.

بالإضافة إلى أن مصفوفة الارتباط هي ليست مصفوفة الوحدة فهي أقل من مستوى المعنوية 5% .

3_ اختبار كايزماي أولكن ((KMO) اختبار كفاية حجم العينة و مصفوفة الوحدة:

_ اختبار كفاية حجم العينة: يجب أن تكون درجة تجانس العينة كافية و تتراوح قيمة هذا المقياس بين (0 و 1)، فكلما اقترب من الواحد دل على كفاية حجم العينات المأخوذة.

وبالنظر إلى الجدول التالي الذي يمثل جدول اختبار حجم العينة نجد أن قيمة اختبار KMO بلغت 7.09% مما يدل على كفاية حجم العينة.

الجدول 18: جدول اختبار كفاية حجم العينة:

Indice KMO et test de Bartlett^a

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.	,709
Test de Khi-deux approx.	49,622
sphéricité de Bartlett ddl	15
Signification	,000

a. Basé sur les corrélations

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

الجدول رقم 19: مصفوفة كفاية حجم العينة للمتغيرات.

Matrices anti-images

		CAP	ADM	SOC	INF	IND	AGR
Covariance anti-image	CAP	,235	-,153	,068	,050	-,075	-,105
	ADM	-,153	,251	-,090	-,046	,095	,047
	SOC	,068	-,090	,177	-,075	,055	-,046
	INF	,050	-,046	-,075	,154	-,006	-,071
	IND	-,075	,095	,055	-,006	,467	-,091
	AGR	-,105	,047	-,046	-,071	-,091	,129
Corrélation anti-image	CAP	,606 ^a	-,630	,332	,261	-,227	-,601
	ADM	-,630	,693 ^a	-,427	-,235	,278	,260
	SOC	,332	-,427	,750 ^a	-,455	,192	-,303
	INF	,261	-,235	-,455	,786 ^a	-,023	-,504
	IND	-,227	,278	,192	-,023	,669 ^a	-,370
	AGR	-,601	,260	-,303	-,504	-,370	,717 ^a

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

نلاحظ أنه من خلال مصفوفة الارتباط السابقة و بالنظر إلى رقم القطر الذي تعبر عن مدى كفاية حجم العينة للمتغير و التي تقبل لما تكون القيمة تفوق 50% و الذي يكون أقل يحذف من النموذج. وبالتالي نجد أن المتغيرات التي تبقى في النموذج هي المتغيرات التالية (CAP, INF, ADM, SOC, IND, AGR) أما المتغيران SER, DSM فتحذف من النموذج لأنه أقل من 50%.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

4_ التباين الكلي المفسر:

الجدول (20): يمثل التباين الكلي المفسر:

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales ^a			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
Brute 1	21017435,038	84,169	84,169	21017435,038	84,169	84,169
2	2434669,286	9,750	93,919			
3	1153450,132	4,619	98,538			
4	338223,615	1,354	99,892			
5	26261,754	,105	99,998			
6	622,867	,002	100,000			
Echelonné 1	21017435,038	84,169	84,169	3,608	60,137	60,137
2	2434669,286	9,750	93,919			
3	1153450,132	4,619	98,538			
4	338223,615	1,354	99,892			
5	26261,754	,105	99,998			
6	622,867	,002	100,000			

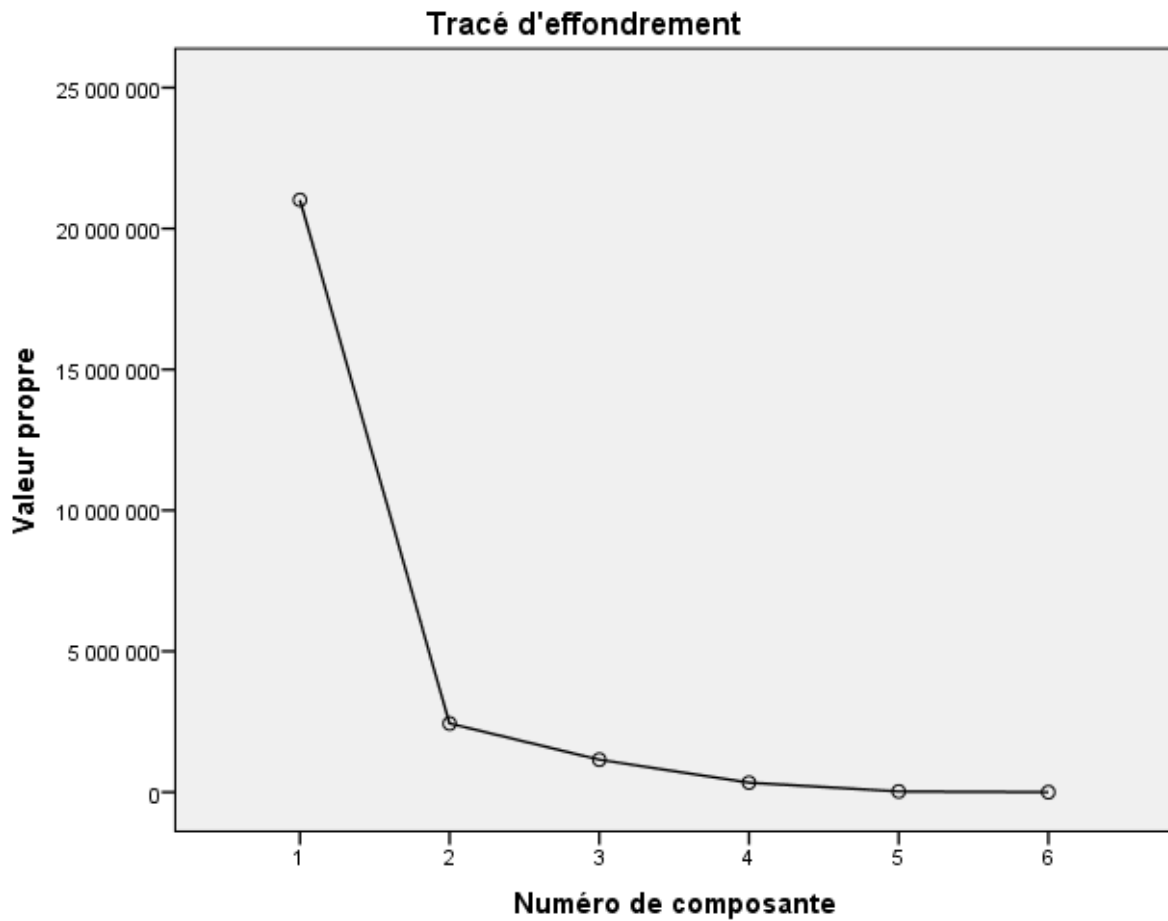
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

a. Lors de l'analyse d'une matrice de covariance, les valeurs propres d'origine sont identiques dans la solution de base et dans la solution rééchelonnée.

من خلال جدول التباين الكلي المفسر و على حسب القيم الذاتية للمتغيرات (والتي يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي نتوصل لعدد العوامل) فالعمود الذي يحتوي على الجذور المميزة و التي تحدد أي العوامل تبقى في التحليل وحسب هذا المحك فإن العوامل التي تقابلها جذور مميزة أقل من الواحد يتم استبعادها، في هذه الحالة نجد عدد العوامل المشكلة في آخر المطاف هو عامل واحد.

إن هذا الجدول يضم قيم تباين كل عامل و التباين المتراكم بالإضافة إلى التباينات الموزعة قبل التدوير و بعده، حيث نجد أن هذا العامل له تباين كبير و يفسر الظاهرة ب 84.169%.

الشكل رقم(03): منحني القيم الذاتية.



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام مخرجات SPSS 22

من خلال الرسم البياني الذي توصلنا له نلاحظ أن هناك انحدار للقيم الذاتية المتغيرات كما نلاحظ أن هنا قيمتين فقط أكبر من الواحد مما يدل على أنه تم التوصل إلى عاملين كل عامل يضم أربع متغيرات.

5_ اختبار بارلتليت :

يختبر فرضية عدم القائلة أن مصفوفة الارتباطات مختلفة عن مصفوفة الوحدة، ويجب أن تكون القيمة الإحصائية الناتجة عن تطبيق هذا الاختبار كبيرة وأن مستوى دلالتها صغير وهذا يعني أن معاملات الارتباط بين أزواج المتغيرات لا تساوي الصفر . وقد يحدث

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

أن تكون مصفوفة الارتباط هي مصفوفة الوحدة التي تكون عناصرها القطرية مساوية للواحد و ماعدا ذلك يساوي الصفر. هذا يعني أن البيانات جمعت من عينات غير اعتدالية.

6_الاشتراكيات:

الجدول التالي يمثل نسبة التباين لكل متغيرة و التي يمكن تفسيرها من خلال العوامل و يمكن تعريفها أيضا بأنها مجموع مربعات تشبعات العوامل للمتغيرات (التباين لكل متغيرة).

الجدول رقم 21: القيم الأولية للاشتراكيات وفق طريقة المركبات الأساسية:

Qualités de représentation

	Brute		Echelonné	
	Initiales	Extraction	Initiales	Extraction
CAP	2655,756	1104,198	1,000	,416
ADM	2750637,756	1530964,093	1,000	,557
SOC	1806741,859	1297762,291	1,000	,718
INF	9387905,026	8482137,440	1,000	,904
IND	53909,064	6999,578	1,000	,130
AGR	10968813,231	9698467,438	1,000	,884

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الإجابة على الفرضية من خلال محاولة تحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر، من خلال التعرف على منهجية التحليل الاقتصادي، حيث تم تحديد المتغيرات المستعملة في الدراسة، و الطريقة المتبعة في التحليل SPSS، و حاولنا تطبيق ما تعرفنا عليه من خلال بناء مصفوفة ارتباطية بين المتغيرات، تبين العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات، ومن أجل معرفة نوع العلاقة بين المتغيرات استعملنا طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية كطريقة للتحليل العاملي، توصلنا إلى مايلي:

— توجد علاقة قوية بين مختلف قطاعات الإنفاق العام في الجزائر،

— أن الإنفاق على قطاع الفلاحة و الري له أكبر متوسط و أكبر انحراف معياري و بالتالي فهو المتغير المسؤول عن تشتت المتغيرات المدروسة.

— من خلال المصفوفة الارتباطية التي توصلنا إليها وجدنا أن هناك علاقة موجبة و قوية بين المتغيرات و بالتالي وجود ارتباط طردي بين المتغيرات.

— من خلال معامل التحديد الذي تقدر قيمته ب (0.534) وجدنا أنه لا يوجد شكل التعدد الخطي للمتغيرات.

— من خلال مصفوفة الارتباط نجد أن درجة كفاية العينة لكل المتغيرات تفوق 50% ما عدا المتغيران (DSM و SER) أي الإنفاق على القطاع العسكري و الإنفاق على قطاع الخدمات على التوالي و بالتالي يجذفان من النموذج.

خاتمة عامة

يعبر الإنفاق العام عن التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر الإنفاق العمومي عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

فمن خلال فصول الدراسة تم التوصل إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية. بالنسبة للجانب النظري توصلنا إلى مايلي:

1_ النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها ،بقصد إشباع حاجة عامة.

2_ الإنفاق العام يزيد من كفاءة الأفراد و قدرتهم على العمل كما يهيئ الظروف اللازمة لزيادة الإنتاج القومي.

3_ استخدام النقد في الإنفاق العام سهل بشكل كبير صور الرقابة المتعددة على النفقات العامة ضمانا لحسن استخدامها وفق الضوابط والقواعد المحققة للمصالح العامة في المجتمع، فالإنفاق العيني يخل بمبدأ المساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة، وفي تحمل الأعباء والتكاليف العامة.

4_ تتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة أهمها طبيعة هذه النفقات والقصد الذي تهدف إلى تحقيقه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي السائد، فقد تحدث النفقات العامة أثارا في الإنتاج القومي من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي، كما تؤثر على الاستهلاك القومي من خلال الزيادة في الطلب الاستهلاكي.

5_تختلف سياسات الإنفاق العام على قطاعات الاقتصاد الوطني باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية و الأهداف المتبناة في كل مرحلة .

6_مساهمة برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي في تطور و ازدهار الاقتصاد الجزائري،فقد حققت هذه البرامج بعض النجاح و التقدم و الذي يرجع في واقع الأمر إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي، مما ساهم في زيادة الإنفاق العام في الجزائر خلال هذه الفترة.

أما في الجانب التطبيقي فتم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1-توجد علاقة قوية بين مختلف قطاعات الإنفاق العام في الجزائر.
- 2_أن الإنفاق على قطاع الفلاحة و الري له اكبر متوسط و اكبر انحراف معياري و بالتالي فهو المتغير المسؤول عن تشتت المتغيرات المدروسة.
- 3-علاقة موجبة و قوية بين المتغيرات و بالتالي وجود ارتباط طردي بين المتغيرات.
- 4_ من خلال معامل التحديد الذي تقدر قيمته ب (0.534) وجدنا أنه لا يوجد شكل التعدد الخطي للمتغيرات.
- 5_ من خلال مصفوفة الارتباط نجد أن درجة كفاية حجم العينة لكل المتغيرات تفوق 50% ما عدا المتغيران (DSM و SER) أي الإنفاق على القطاع العسكري و الإنفاق على قطاع الخدمات على التوالي و بالتالي يجذفان من النموذج.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً_الكتب:

- 1 أحمد عادل حشيش، أساسيات المالية العامة ، دار المعرفة، عمان ، 1992.
- 2 أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الحرية، الطبعة الأولى، 2013.
- 3 ثائر مطلق محمد عياصرة، النماذج و الطرق الكمية في التخطيط و تطبيقاتها في الحاسوب، الطبعة الأولى ،دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 4 _ خالد شحادة الخطيب ،أحمد زهير شامية،أسس المالية العامة ،دار وائل للنشر، الطبعة 3، عمان الأردن، 2007.
- 5 خبابة عبد الله، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- 6 طلال البابا، قضايا التخلف التنمية في العالم الثالث، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986.
- 7 عبد الحميد محمد العباسي، التحليل العاملي تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام SPSS، معهد الدراسات و البحوث الإحصائية ، قسم الإحصاء الحيوي و السكاني.
- 8 عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 2003.
- 9 كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة.
- 10 - كامل بكري، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

- 11- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1999.
 - 12_ محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية (مفهومها-نظرياتها- سياساتها)، الدار الجامعية للنشر والطباعة و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004
 - 13- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، 2000،
 - 14- محمود حسين الوادي و زكريا أحمد حسين، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
 - 15- محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام ، مبادئ المالية العامة.
 - 16- مصطفى حسين باهي، د. محمود عبد الفتاح عنان، التحليل العملي (النظرية و التطبيق)، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002.
 - 17- هشام محمود الإقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص156.
- ثانيا_المذكرات و الأطروحات:

1. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2001/2009-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.
2. بوصافي كمال، حدود البطالة الطرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، الدولة في العلوم الاقتصادية أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006.

3. شعبان قصابي، نموذج قياسية على الإنفاق الحكومي في الجزائر و التنبؤ به خلال الفترة 1990-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص التقنيات الكمية للتسيير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2012-2013.
4. _ كماسي محمد الأمين، دراسة وتحليل سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 و 2000، باستخدام طرق التحليل العاملي، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، 2001/2002.
5. نعوم عبد العزيز، مساهمة نماذج RAV في نمذجة التراكم الخام للجزائر للفترة 1970/2003م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قصي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية.

ثالثا: المداخلات و الملتيقيات:

- 1_ ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق ألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 28-29 أكتوبر 2013.
- 2 بريش السعيد و أشبلي دنيا، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في ظل البرامج الاستثمارية في الجزائر، مداخلات ضمن ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق ألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 28-29 أكتوبر 2013.
- 3_ ساسية عناني و سمية سريدي، مداخلات بعنوان: تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2012)، في الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في

آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 28-29 أكتوبر 2013.

4 كشيتي حسين و سعد الله عمار، انعكاسات سياسات الإنفاق العام على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) -دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو - ،مداخلة في ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة ب الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 28-29 أكتوبر 2013.

الملاحق

الملحق رقم 01: الإنفاق العام في الجزائر من 2000-2012.

DIV	SER	CAP	ADM	SOC	INF	IND	AGR	
138.04	92	162	2969	1189	3495	596	4234	2000
294.4	114	147	3425	1749	5390	644	5815	2001
239.41	137	137	3169	2740	6572	760	10343	2002
190.99	161	114	3374	3151	7176	590	8233	2003
157.57	176	15	2516	3080	7986	225	2752	2004
208	187	73	3616	32	1814	250	1250	2005
209.2	215	68	4177	3050	2106	125	1438	2006
570	243	74	522	94	87	547	2134	2007
600	78	67	50	95	96	463	692	2008
402	88	54	49	95	111	607	111	2009
413	69	32	53	94	104	290	1011	2010
222	61	23	52	200	86	43	82	2011
100	24	4	606	203	93	675	90	2012

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملخص:

يحاول هذا البحث معرفة تأثير مختلف البرامج الموجهة لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000_2012 و المتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي، البرامج الخماسية و البرامج الخاصة بالجنوب و الهضاب العليا على الإنفاق العام في الجزائر.

كما حاولت هذه الدراسة استخلاص المتغيرات التي لها أهمية و تأثير على الإنفاق العام و ذلك بتطبيق إحدى الطرق الكمية المتمثلة في التحليل بالمركبات الأساسية. الكلمات المفتاحية: التحليل العاملي، الإنفاق العام.

Abstract:

This research tries to know the effects of the different programmes oriented to support the economical growth between 2000 and 2012. These programmes include: the programme of economical refreshment, the five years programme, programmes oriented to the south and EL HIDAAB according to the general spending in Algeria.

This study also tries to investigate the important variables which affect the general spending.

Through applying one of the qualitative methods which is the principale components analysis.

Key words: Principal components analysis, general spending.

الحمد لله